الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر– الوادي –

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر

بين العراقيل وسبل التفعيل

– دراسة ميدانية لبنوك ولاية الوادي 2022/2018 –

إعداد الطلبة:

- ✓ إبراهيم ترشة
- ✓ الصادق جاب الله
- ✓ عبد القادر سويسي

تحت إشراف:

د. مداس حبيبة

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
كندودة عادل	أستاذ محاضر أ	جامعة الشهيد حمة لخضر – الوادي	رئيسا
مداس حبيبة	أستاذ محاضر ب	جامعة الشهيد حمة لخضر – الوادي	مشرفا ومقررا
عدايكة أسماء	أستاذ محاضر أ	جامعة الشهيد حمة لخضر – الوادي	مناقشا

الموسم الجامعي: 2022م / 2023م

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر

العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر

- بين العراقيل وسبل التفعيل

- دراسة ميدانية لبنوك ولاية الوادي 2022/2018 -

إعداد الطلبة:

- إبراهيم ترشة
- الصادق جاب الله
- عبد القادر سويسي

تحت إشراف:

د. مداس حبيبة

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
كنودة عادل	أستاذ محاضر ب	جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	رئيسا
مداس حبيبة	أستاذ محاضر ب	جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	مشرفا ومقررا
أسماء عدايكة	أستاذ محاضر ب	جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	مناقشا

السنة الجامعية: 2023/2022

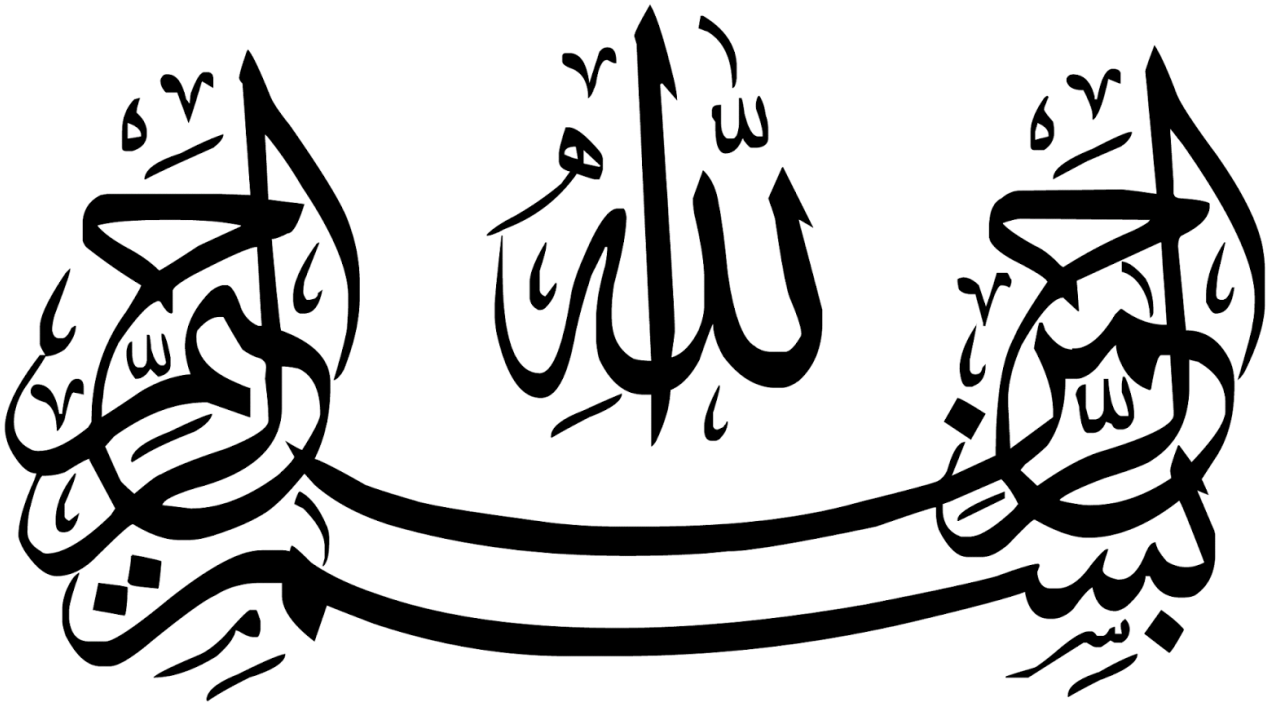
بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمان الرحيم

﴿ وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ
وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَى
عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ
بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾

صدق الله العظيم

التوبة . . . 105

شكر وعرفان

يقول الله عز وجل في محكم تنزيله

" لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ "

فلله الحمد والشكر من قبل ومن بعد، والصلاة والسلام على رسول الله ﷺ وبعد:

بأخلص عبارات الشكر والعرفان والامتنان والاعتراف بالجميل الى كل الأشخاص الذين ساعدونا في تخطي الصعوبات في إنجاز هذه المذكرة وعلى الجهود المبذولة والتوجيهات البناءة.

ونخص بالذكر المؤطرة "الدكتورة مداس حبيبة" التي لم تبخل علينا بنصائحها وتوجيهاتها..

إضافتا إلى مسؤولي وموظفي الوكالات البنكية لولاية الوادي محل الدراسة الذين قدموا لنا يد المساعدة وعلى حسن الاستقبال والتعاون.

وكل من ساعدنا من قريب أو بعيد ولو بكلمة طيبة.

الى كل هؤلاء نتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير وجزاهم الله بخير الجزاء والثواب

الصادق * عبد القادر * إبراهيم

الإهداء

الى كل من علمني حرفا في هذه الدنيا الفانية

الى روح أبي الزكية الطاهرة رحمه الله

الي روح أمي العزيزة الغالية عليها رحمة الله

الى الذين ظفرت بهم من الأقدار أخوتي وأخواتي

الى من وقفت بجانبي وساعدتني

الى كل الأساتذة في كلية العلوم الاقتصادية

الى كل العائلة الكريمة كلا باسمه

الى كل هؤلاء وهؤلاء اهدي هذا العمل المتواضع

ونسأل الله أن يجعله نبراسا لكل طالب

إبراهيم

الإهداء

أهدي ثمرة عملي المتواضع هذا إلى الوالدة الغالية أطال الله في عمرها التي حملتني وهنا ووضعتني كرها والتي لم تتخلى عني بدعائها.

والى والدي الطيب رحمة الله عليه.

والى جميع إخوتي وأفراد الأسرة الكريمة.

وإلى زوجتي وسندي في الحياة.

وإلى ابنتي العزيزة والوحيدة ملاك قلبي رنيم.

وجميع الأصدقاء والأحباء وإلى عمال وموظفي مديرية التجهيزات العمومية الوادي.

الصادق

الإهـداء

أهدي ثمرة عملي المتواضع هذا إلى الوالدة الغالية أطال الله في عمرها التي حملتني وهنا ووضعتني كرها والتي لم تتخلى عني بدعائها.

والى والدي الطيب رحمة الله عليه.

والى جميع إخوتي وأفراد الأسرة الكريمة.

وجميع الأصدقاء والأحباء وإلى عمال وموظفي وأساتذة جامعة التكوين المتواصل.

عبد القادر

ملخص الدراسة:

هدفت هذه الدراسة الى معرفة واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر وأهم المعوقات والمتطلبات الواجب توفرها لتطوير عملها، معتمدين في ذلك على المنهج الوصفي التحليلي والمقابلة كأداة رئيسة لجمع المعلومات والبيانات الضرورية حيث أجريت دراسة ميدانية لعينة من البنوك والنوافذ الإسلامية المتواجدة على مستوى ولاية الوادي حيث قمنا بزيارة الى معظم الوكالات البنكية المرخصة بتقديم منتجات إسلامية عبر شبابيكها ومن خلال مقابلات مع مسؤولي وموظفي هذه البنوك.

وتوصلنا من خلال النتائج المتحصل عليها أن الجهود المبذولة والمساعي الحثيثة بإصدار نظام 20-02 المتعلق بالعمليات الصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من قبل السلطات يعد خطوة تثبت جديتها في هذا المسعى، إلا أنه لا بد من القيام بالمزيد من الإصلاحات وإدخال التعديلات الجذرية من أجل تفعيل نشاط الصيرفة الاسلامية ومن أهم هذه التعديلات تنظيم علاقة المصارف والنوافذ الإسلامية مع بنك الجزائري.

الكلمات المفتاحية: صيرفة الإسلامية، نوافذ الإسلامية، وكالات البنكية، ولاية الوادي.

Abstract:

To further examine this reality, it is important to evaluate the economic, social and political context in which these banks operate. This evaluation should encompass how the banking sector affects the well-being of the population, as well as how it contributes to the economic and social development of the country.

The purpose of this study is to determine the reality of Islamic banking in Algeria. To achieve this, we visited most of the public or private banks licensed to provide Islamic products through their branches or banking windows. It was conducted during interviews with officials and employees of these banks that the necessary data and information was collected about this subject. As a result, we were able to achieve several motivating results .

Islamic banking operations and its rules of practice are the subject of Regulation 20-02 which proves the authorities' seriousness in this endeavor. Nevertheless, more reforms and radical amendments must be made to activate Islamic banking in the country, and one of the most important of these amendments involves the regulation of Islamic banks' relationship with the Algerian Bank.

Keywords: Islamic banking, Islamic windows, banking agencies, El-Wadi state

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
شكر وعرفان	**I**
الإهداء	**II**
الملخص	**V**
فهرس المحتويات	**VII**
قائمة الجداول والأشكال	**XI**
مقدمة عامة	**أ – د**
الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية حول الصيرفة الإسلامية في الجزائر	
المبحث الأول: الإطار النظري للصيرفة الإسلامية وواقعها القانوني والمؤسساتي	**7**
المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للصيرفة الإسلامية	**7**
أولا– نشأة البنوك الإسلامية	**7**
ثانيا– مبادئ وأسس التمويل الإسلامي	**8**
المطلب الثاني: صيغ التمويل في البنوك الإسلامية	**12**
أولا– صيغ تمويل الاستثمارات في الأجل الطويل	**13**
ثانيا– صيغ تمويل الاستثمار في الأجل متوسط	**14**
ثالثا– صيغ تمويل الاستثمار قصير الأجل	**16**
المطلب الثالث: الإطار القانوني والمؤسساتي للصيرفة الإسلامية في الجزائر	**18**
أولا– تطور الصيرفة الإسلامية في الجزائر	**19**
ثانيا– الإطار القانوني والتشريعي للصيرفة الإسلامية	**19**
ثالثا– المؤسسات الممارسة للصيرفة الإسلامية في الجزائر	**22**
المبحث الثاني: الدراسات السابقة حول الصيرفة الاسلامية في الجزائر	**26**
المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية	**26**
أولا– دراسة عبدلي حبيبة عبدلي وفاء عبدلي هاله (2020)	**26**

ثانيا– دراسة العرابي مصطفى وطوربيا نذير (2020)	**27**
ثالثا– دراسة بعداش رحمة ومومن سلمي (2021)	**28**
رابعا– دراسة بلعربي سمير ومسواكه صبرينة (2021)	**29**
خامسا– دراسة زكريا عزري وزبير بوقرة (2018)	**30**
سادسا– دراسة جعوني سمير (2021)	**31**
سابعا: دراسة سكاكمية شيماء ونقايقي لويزة (2022)	**33**
ثامنا– دراسة خيرة الأعرج وبن تواتي خديجة (2022)	**34**
تاسعا– دراسة بن عبد الله سندس (2021)	**35**
المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية (الإنجليزية والفرنسية)	**36**
أولا– الدراسات باللغة الإنجليزية	**36**
ثانيا– الدراسات باللغة الفرنسية	**39**
المطلب الثالث: الفرق بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية	**41**
أولا– أوجه الاتفاق والاختلاف بين الدراسات السابقة	**41**
ثانيا– الفجوة العلمية التي تعالجها الدراسة الحالية	**45**
خلاصة الفصل	**46**
الفصل الثاني: تحليل واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر –دراسة حالة البنوك الممارسة لها على مستوى ولاية الوادي–	
المبحث الأول: خصائص ممارسة الصيرفة الإسلامية في البنوك الجزائرية بين التقنين والتطبيق العملي	**49**
المطلب الأول: الصيغ التمويلية المعتمدة في البنوك والنوافذ الإسلامية حسب المشرع الجزائري	**49**
أولا– منتجات الصيرفة الإسلامية التي أقرها بنك الجزائر	**49**
ثانيا– شروط تقديم المنتجات المالية الإسلامية في الجزائر	**50**
ثالثا– خطوات إنشاء نوافذ إسلامية في المصارف التقليدية الجزائرية	**52**

المطلب الثاني: الطلب على التمويلات الإسلامية حسب القطاعات والمناطق الجغرافية	**53**
أولا– الصيغ التمويلية المطبقة واقعيا في البنوك الجزائرية	**53**
ثانيا– الطلب على التمويلات الإسلامية حسب القطاعات والمناطق الجغرافية	**56**
ثالثا– حصة الصيرفة الاسلامية من السوق المصرفية الجزائرية	**58**
المبحث الثاني: تحليل ومناقشة واقع الصيرفة الإسلامية في ولاية الوادي ومتطلبات تفعيلها	**61**
المطلب الأول: مجتمع الدراسة وطريقة جمع المعلومات	**61**
المطلب الثاني: الخدمات والصيغ التمويلية الإسلامية المقدمة عبر البنوك والنوافذ الإسلامية محل الدراسة في ولاية الوادي	**62**
أولا– بالنسبة لبنك البركة BANK ELBARAKA	**62**
ثانيا– بالنسبة لنوافذ البنوك التقليدية	
المطلب الثالث: الصعوبات التي تواجه ممارسة الصيرفة الإسلامية في البنوك محل الدراسة ومقترحات تفعيلها	**70**
أولا– الصعوبات والعقبات التي تواجه ممارسة الصيرفة	**70**
ثانيا– متطلبات التفعيل للنهوض بالصيرفة الإسلامية في الجزائر	**75**
خلاصة الفصل	**82**
الخاتمة العامة	**84**
قائمة المراجع	**90**

فهرس الجداول والأشكال

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تاريخ بداية النشاط المصرفي الإسلامي وأهم الصيغ الإسلامية المنتهجة في البنوك والنوافذ الجزائرية	53
02	الإقبال على التمويل الإسلامي في الجزائر	56
03	الطلب على التمويل الإسلامي في الجزائر حسب القطاعات الاقتصادية	57
04	الطلب على التمويلات الإسلامية حسب المناطق الجغرافية	58
05	تطور نشاط بنك البركة وكالة الوادي من حيث الودائع المجمعة والتمويلات المقدمة	63
06	حجم التمويلات الممنوحة والودائع المجمعة في وكالة البركة الوادي بالنسبة لبنك البركة على المستوي الوطني لسنتي 2018 و2019	64
07	الودائع والتمويلات لبنك ترست وكالة الوادي 2021-2022	68
08	حجم الودائع وقيمة التمويلات الممنوحة من نوافذ وكالات البنوك العمومية الصيغ الإسلامية لسنة 2021	69

فهرس الأشكال

الرقم	الشكل	الصفحة
01	حصة الصيرفة الإسلامية في الجزائر	59
02	الودائع بالنسبة لتمويلات في بنك البركة وكالة الوادي	63
03	مقارنة الودائع والتمويلات لبنك البركة وكالة الوادي مع ودائع وتمويلات ببنك البركة على المستوى الوطني لسنة 2018	65
04	مقارنة الودائع والتمويلات لبنك البركة وكالة الوادي مع إجمالي الودائع والتمويلات ببنك البركة على المستوى الوطني لسنة 2018، 2019	65
05	تطور الودائع والتمويلات لبنك ترست وكالة الوادي 2021-2022	68
06	حجم الودائع والتمويلات للبنوك والنوافذ الإسلامية لولاية الوادي لسنة 2021	70

مقـدمة عـامة

مقدمة عامة:

شهدت العقود الأربعة الأخيرة العديد من الأحداث والتغيرات العالمية السريعة والمتلاحقة والعميقة في فكرة المصارف الإسلامية، التي تعد من الموضوعات الحديثة في العلوم المالية والمصرفية، وأصبحت هذه المصارف في ظل متطلبات العصر الحديث ضرورة اقتصادية لكل مجتمع إسلامي يرفض التعامل بالفائدة. إلا أن مؤسسات الصناعة المالية وآلياتها وقواعد عملها لم تعد حكرا على المسلمين في دولهم ومجتمعاتهم، بل أضحت ملكا للإنسانية جمعاء للدول والشعوب والأقليات، وللبنوك والمنظمات الدولية والإقليمية استعمالا وتطبيقا واستهلاكا وتشجيعا، الأمر الذي ساهم في تطوير الصناعة المالية الإسلامية، وتحولت أساليبها التمويلية وصيغها الاستثمارية وعقودها الفنية العادية والمركبة إلى منتجات مالية عالمية متنوعة بهندستها المالية المتميزة، وهيئاتها الرقابية والمحاسبية ووكالاتها التصنيفية المتخصصة، وتجاربها المتعددة، التي لها أهميتها النظامية الكلية أو الجزئية في أكثر من 80 دولة من العالم.

وبالرغم من وجود عديد الصعاب والتحديات الجمة والمتعددة التي تعترض المعاملات المالية والمصرفية الإسلامية في الوقت الحاضر إلا أن هذه المؤسسات تمكنت من أن تبني قاعدة راسخة في المعاملات المالية الدولية، إذ أصبحت الصيرفة الإسلامية أمرا واقعا في الحياة المصرفية الدولية بعد أن شقت طريقها في بيئات مصرفية بعيدة في أسسها وآلياتها عن القواعد الإسلامية، وأثبتت بعض الصيغ الإسلامية المعمول بها كالمرابحة والمشاركة والإجارة.... نجاحها في نظام رأسمالي سائد قامت فيه البنوك التقليدية على أساس واحد هو أسعار للفائدة، فأصبحت مصطلحات: المضاربة، المشاركة، والمرابحة، والسلم، والاستصناع، والإجارة، والجغالة، والصكوك الإسلامية، وصناديق الاستثمار الإسلامية، وشركات التأمين التكافلي (التعاوني) وغيرها، عالمية.

فالتطورات الكبيرة والمتلاحقة في حجم الصناعة المالية الإسلامية ومنتجاتها وخدماتها ومعدلات نموها المرتفعة أين وصلت في بعض الدول إلى مستويات عالية من التطور كما هو الحال في كل من ماليزيا وبريطانيا والكويت وعديد البلدان الأخرى، إضافة إلى الآفاق المستقبلية الواعدة، واحتضانها ودعمها والاعتراف بدورها من قبل المؤسسات الدولية الكبرى كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي وغيرهما، كل هذا كشف الغطاء عن الحاجة الضرورية إلى تنويع قطاع الخدمات المالية والمصرفية والضرورة الملحة لتلبية الاحتياجات الحقيقية لتغطية الطلب الفعال على منتجات الصناعة المالية الإسلامية في المجتمع الجزائري، كلها عوامل أساسية تدعو إلى سرعة استدراك فجوة التأخر في اعتماد وادماج مؤسسات الصناعة المالية الإسلامية وتوطينها في النظام المصرفي والمالي والاقتصادي الجزائري الذي لازالت تعلني فيه هذه الاخير .

اليوم وأمام هذه الحقائق وجدت الجزائر نفسها مجبرة على قبول التحدي في ظل هيمنة الصيرفة الإسلامية على النظام المالي العالمي، ووجدت أن تأطير الصيرفة الإسلامية قانونيا بات أمرا إلزاميا، فكان إصدار القانون 20-02 المتعلق بالصيرفة الإسلامية بداية الطريق، كما أن فتح نوافذ (أو كما تعرف الشبابيك في البنوك العمومية الجزائرية) للعمليات البنكية الإسلامية والتي تعد ابتكار مالي على المستوى العالمي هي المخرج لتطبيق الصيغ التشاركية على مستوى بنوكها العمومية، ومنه تم اعتماد مشروع نوافذ العمليات البنكية الإسلامية رسميا في الجريدة الرسمية بتاريخ 24 مارس 2020.

أولا– إشكالية الدراسة:

ما هي عراقيل ممارسة الصيرفة الإسلامية في البنوك الجزائرية وماهي سبل تفعيلها؟

ومن أجل تيسير الاجابة على الإشكالية المطروحة، وبهدف الإلمام بكل جوانب الموضوع جزأنا المشكلة إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- هل يمكن ممارسة العمل المصرفي الإسلامي بدون وجود بيئة تنظيميه وتشريعية مناسبة؟
- هل ساهم التأطير القانوني للصيرفة الإسلامية في توسيع ممارستها على مستوى البنوك الجزائرية؟
- ماهي صيغ الصيرفة الإسلامية المعتمدة على مستوى الوكالات البنكية الناشطة في ولاية الوادي كنموذج؟
- ما هي أهم العقبات التي تعترض الصيرفة الإسلامية في الجزائر وكيف يمكن تفعيلها؟

ثانيا– فرضيات الدراسة:

على ضوء ما تقدم يمكن وضع مجموعة من الفرضيات التي تتفرع من الإشكالية، المتمثلة في:

1- عدم وجود بيئة تنظيمية وتشريعية مناسبة لا يمنع العمل المصرفي الإسلامي لكن يحد من قدرات البنك الإسلامي من جمع الودائع وتقديم التمويلات بالشكل المنتظر منه.

2- ساهمت الجهود التي بذلتها الحكومة الجزائرية في مجال تطوير الصيرفة الإسلامية إلى زيادة الطلب عليها من طرف الزبائن، وساعد في ذلك الخلفية الدينية للمجتمع الجزائري.

3- تقدم الوكالات البنكية محل الدراسة جميع صيغ الصيرفة الإسلامية التي أقرها المشرع الجزائري.

4- تعمل البنوك الإسلامية في الجزائر في نفس بيئة عمل البنوك التقليدية، غير أن خصوصية البنوك الإسلامية في التزامها بأحكام الشريعة الإسلامية جعل لها قيودا خاصة في تعاملاتها مع بنك الجزائر.

ثالثا– أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة إلى:

– التعرف على مختلف آليات الصيرفة الإسلامية ومدى مساهمتها في التنمية الاقتصادية عبر تمويل المؤسسات بصيغ عديدة ومتنوعة تتناسب مع احتياجاتها

– التعرف على نشأة وتطور الصيرفة الإسلامية ومدى تطبيقها بالبنوك الجزائرية، في ظل التوجه العالمي نحو النظام اللاربوي.

– ابراز التحديات التي تواجه الصيرفة الإسلامية في الجزائر

– بيان الآليات التي يجب اعتمادها لتفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر.

رابعا– أهمية الدراسة:

– تستمد هذا الدراسة أهميها من المكانة التي يحتلها القطاع المصرفي في اقتصاديات الدول من جهة ومن جهة أخرى وبالنظر إلى الصعوبات والتحديات التي تواجه القطاع المصرفي الجزائري وعدم تمكنه من استقطاب الكتلة النقدية خارج الجهاز المصرفي، فإن الصيرفة الإسلامية تعتبر مدخلا أساسيا لمعالجة نقائصه.

– طبيعة الموضوع المتعلق بالصيرفة الإسلامية التي أصبحت تفرض نفسها في الاقتصاد خاصة بعد الأزمات المالية التي أثبتت ضرورة الاعتماد على اقتصاد بعيد عن الفائدة يتضمن صيغ تمويل لا ربوية إسلامية، من أهمها المشاركة، الإجارة، المرابحة، السلم والاستصناع، وهذا من زاوية اقتصادية.

خامسا– منهج الدراسة:

لبلوغ الأهداف المسطرة والإجابة عن الإشكالية استخدمنا **طريقة IMRAD واعتمدنا** في دراستنا **على المنهج الوصفي التحليلي** بغرض وصف مختلف الجوانب المرتبطة بالصيرفة الإسلامية وصيغ تمويلها، وكذا وصف وتحليل نتائج الدراسة التطبيقية الميدانية الاستقصائية حول واقع ممارسة هذه الصيرفة في البنوك الجزائرية وخاصة تلك الناشطة في ولاية الوادي، سواءً كبنوك (بنك البركة) أو كمجرد فروع في البنوك التقليدية لتقديم خدمات إسلامية من خلال مختلف المعطيات والإحصائيات المتوفرة، وكان ذلك بالاعتماد على أسلوب المسح الشامل بالنسبة للبنوك الممارسة للصيرفة الإسلامية على مستوى الولاية كونها مجتمعاً محدوداً وذلك بتقنية المقابلة في جمع المعلومات عبر زيارة ميدانية شملتهم جميعا. وتمت المقابلات مع المدراء والمسؤولين والموظفين في وكالات البنوك الإسلامية وكذلك القائمين على نوافذ الوكالات البنكية العمومية المعنية بتقديم الخدمات البنكية الإسلامية.

سادسا– حدود الدراسة:

نهدف من خلال الدراسة تحليل واقع ممارسة الصيرفة الإسلامية في البنوك الجزائرية، وأخذنا لذلك كحدود مكانية وكنموذج جميع فروع الوكالات للبنوك الجزائرية، العمومية منها والخاصة والمعنية بتقديم الخدمات البنكية الإسلامية على مستوى ولاية الوادي. أما الإطار الزماني وفي ظل حداثة التأطير القانوني للصيرفة الإسلامية من جهة والصعوبات التي واجهتنا في الدراسة الميدانية من خلال تجاهل بعض مسؤولي وموظفي الوكالات البنكية لمطالبنا وعدم التعاون، وصعوبة الحصول على المعطيات والبيانات المتعلقة بنشاطات البنوك، بحجة السر المهني، وفي كثير من الأحيان توفير معلوماتّ عامة غير مفصلة، مثل ما يتعلق بالودائع والتمويلات....، فقد انحصرت فترة الدراسة ما بين 2018 إلى 2022، في حدود البيانات التي تمكنا من تجميعها.

سابعا– محتوى الدراسة:

من أجل الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع، تم تقسيم هذه الدراسة إلى فصلين، بالإضافة إلى المقدمة والخاتمة العامة كما يلي:

- **الفصل الأول:** الأدبيات النظرية والتطبيقية حول الصيرفة الإسلامية في الجزائر

جاء في مبحثين تطرق في المبحث الأول إلى الادبيات النظرية للبنوك الإسلامية وواقع ممارستها في السوق الجزائرية بحيث تم الإلمام بجميع الجوانب النظرية فيه، من حيث النشأة والتعريف، الخصائص، الأهمية، الأنواع، والضوابط الشرعية للعمل المصرفي. وتناول المنتجات المصرفية الإسلامية وتطرق بالتفصيل إلى صيغ التمويل المصرفي الإسلامي المقدمة من طرف البنوك الإسلامية، واقع وآليات ممارسة الصيرفة الإسلامية في النظام المصرفي الجزائري وأهم البنوك والنوافذ الإسلامية العاملة فيه، وفي المبحث الثاني تطرقنا ايضا لجمله من الدراسات السابقة التي تناولت موضوعنا باللغة العربية أو الأجنبية مع ابراز أوجه التشابه وتحديد الفجوة العلمية بينها وبين دراستنا الحالية.

- **الفصل الثاني:** تحليل واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر بين المعوقات ومتطلبات التفعيل

جاء مقسم إلى مبحثين تطرقنا في المبحث الأول لكل من خصائص ممارسة الصيرفة الإسلامية في الجزائر من شروط تقديم العمل المصرفي الإسلامي واهم الصيغ التمويلية المعتمدة من طرف البنوك والنوافذ الإسلامية العاملة في الجزائر وكذلك الطلب على التمويلات الإسلامية حسب القطاعات والمناطق الجغرافية في الجزائر، في حين تضمن المبحث الثاني دراسة لمجموعة من الوكالات البنكية الإسلامية على مستوي ولاية الوادي لتبيان واقع عملها من ناحية التمويلات والودائع مع إبراز عراقيل الصيرفة الإسلامية في البنوك ومتطلبات التفعيل علي مستوي البنوك محل الدراسة من خلال دراسة حالة الواقع وآلية تفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر.

الفصل الأول

الأدبيات النظرية والتطبيقية حول الصيرفة الإسلامية في الجزائر

تمهيد:

تعتبر البنوك والمؤسسات المالية الاسلامية أحد الظواهر التي عرفت انتشارا وتطورا كبيرا خلال السنوات الأخيرة، بحيث أصبحت تعتبر داعمة للاقتصاد الإسلامي وأهم أعمدته رغم حداثتها والصعوبات والمشاكل التي تواجهها وسط المعاملات المالية الدولية وحزمة القوانين والأنظمة الوضعية وكذلك المنافسة من البنوك التقليدية، ورغم هذا شقت طريق النجاح وأصبحت المصارف الإسلامية أمرا واقعا في الحياة المصرفية الدولية، وهذا ما يبرر تزايد أعدادها من يوم إلى آخر في ظل الأوضاع الاقتصادية الراهنة من خلال استحواذها على حصص مهمة من التمويل الدولي باتباعها صيغ وأدوات استثمار وتمويل بعيدة على قاعدة الربا وعبر عدة قنوات وسبل متفقة مع تعاليم أحكام الشريعة الإسلامية.

وسنتطرق في هذا الفصل لإبراز مفهوم المصارف الإسلامية ونوافذها وتاريخ نشأتها وضوابط وسبل التمويل والصيغ المتبعة من طرفها للاستثمار والتمويل، وكذلك نشأتها في الجزائر وإطارها القانوني والتشريعي، مع التطرق لبعض الدراسات السابقة في هذا الشأن التي تناولت الموضوع سواء الدراسات باللغة العربية أو الانجليزية أو الفرنسية للتعرف أكثرا عن هذه الظاهرة. هذا كله من خلال المبحثين التالين:

- ✓ **المبحث الأول**: الإطار النظري للصيرفة الإسلامية وواقع ممارستها في السوق الجزائرية
- ✓ **المبحث الثاني**: الدراسات السابقة حول الصيرفة الاسلامية في الجزائر.

المبحث الأول: الإطار النظري للصيرفة الإسلامية وواقعها القانوني والمؤسساتي

تعتبر الصيرفة الإسلامية من النظام أو النشاط المصرفي الذي يعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية في إطار النظام الاقتصادي الإسلامي، وهذا ما سنحاول توضيحه من خلال التطرق إلى كل من نشأتها تعريفها، وأسس وصيغ تمويلها وإطارها القانوني والتشريعي في الجزائر.

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للصيرفة الإسلامية وصيغ تمويلها

تلعب مؤسسات القطاع المصرفي دورا هاما وفعالا في الاقتصاد، فهي تعتبر عصبه حيث يستحيل قيام اقتصاد في دولة دون مصارف لأنه المحرك الرئيسي لنشاط، ومن خلال هذا المطلب سنعرض كل من نشأتها وتعريفها، وقنوات تقديمها وأسس وصيغ تمويلها.

أولا– نشأة البنوك الإسلامية.

جاءت نشأة المصارف الإسلامية تلبية لرغبة المجتمعات الإسلامية في إيجاد صيغة للتعامل المصرفية بعيدا عن شبهة الربا وبدون استخدام سعر الفائدة، فظهرت أهمية إعادة النظر في الهياكل المالية والنقدية وللأدوات التمويلية في الدول الإسلامية، حيث بدأ التفكر المنهجي في بعض دول العالم الإسلامي لإنشاء البنوك الإسلامية، فكانت البداية في الأربعينيات من القرن العشرين حيث أنشئت في ماليزيا صناديق الادخار بدون فائدة، لتليها باكستان في عام 1950 وذلك بإنشاء مؤسسة في الريف تقبل الودائع من الميسورين بدون عائد، ثم تعاود إقراضها إلى صغار المزارعين بلا فوائد. وعلى نفس النمط نشأت في الريف المصري في ميت غمر سنة 1691 بنوك ادخار محلية تعمل وفق مقتضيات الشريعة الإسلامية وبلا فوائد على الودائع لديها، لكن لم يكتب النجاح لتلك الفكرة في كل من البلدين باكستان ومصر نظرا لنقص الكوادر التي تعمل من أجل تسيير وأداء النشاط في مثل تلك المصارف الإسلامية فضلا عن عدم وجود أساس واضح للعمل في البنوك الإسلامية. وعليه يمكن القول أن النشأة الحقيقية للبنوك الإسلامية كانت في السبعينات بتأسيس أول مصرف والذي بدورة يقوم على استبعاد الفائدة وهو مصرف ناصر الاجتماعي في مصر عام1971، ثم بعده البنك الإسلامي للتنمية عام1974، ثم بنك دبي الإسلامي عام 1975. وهكذا توالت المصارف الإسلامية حتى أصبح هناك ما يزيد عن 600 مصرفا[1].

1- بن بوزيان وحود، وبن مصور نجيم، **تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر موقعها في المنظومة الإسلامية العالمية**، مجلة الاقتصاد والتنمية، جامعة لمدية، المجلد3، العدد 1، 2015، ص 86

وهكذا استمرت البوك الإسلامية في الظهور حتى يومنا هذا، حيث انتقل عدد البنوك الإسلامية من 34 سنة 1993 إلى 195 سنة 1997 وإلى 200 سنة 2000، وفي المقابل وصل حجم الصناعة البنكية الإسلامية إلى 200 مليار دولار سنة 2000 وهي تنمو بمعدل 14% سنويا. ولقد عرف النشاط البنكي الإسلامي انتشارا كبيرا في العديد من الدول الإسلامية الأخرى، وفي بعض الدول الأوربية "على شكل نوافذ إسلامية تفتح في بنوك غربية "مما دفع بأحد الباحثين بالقول بأن الدول الغربية مضطرة لأخذ هذا النشاط بعين الاعتبار ومنحه الأهمية التي يستحقها[1].

ثانيا– طرق وأساليب وقنوات تقديم الصيرفة الإسلامية

بالإضافة للمصارف الإسلامية ومع تزايد وتنامي الطلب على الخدمات المصرفية الإسلامية من قبل شرائح عريضة في مختل المجتمعات، برزت في الربع الخير من القرن العشرين ظاهرة تحول وتوجه البنوك الربوية نحو تقديم هذه الخدمات بعدة أشكال.

1– مفهوم المصارف الإسلامية: يعرف المصرف الإسلامي على أنه مؤسسه تسعى لتقديم خدمات استثمارية ومصرفية متميزة عقائدية لعملائها، وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية من خلال فرق عمل ذات ولاء وكفاءه والتزام ذاتي يهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والارتقاء المعيشي، والتكافل الاجتماعي داخل مجتمعات الأمة الإسلامية.[2]

وجاء في اتفاقية إنشاء "الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية" في الفقرة الأولى–من المادة الخامسة– عند الحديث عن شروط العضوية في الاتحاد بأنه "يقصد بالبنوك الإسلامية في هذا النظام تلك البنوك أو المؤسسات التي تنص قانون إنشائها ونظامها الأساسي صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة، وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذا وعطاء.[3] ويعرف أيضا بأنه: "مؤسسة مالية إسلامية تقوم بأداء الخدمات المصرفية والمالية كما تباشر أعمال التمويل والاستثمار في المجالات المختلفة في ضوء قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية بهدف المساهمة في غرس القيم والمثل

1– مُحَمَّد بوشعال ومُحَمَّد بشكيط، **متطلبات تفعيل الصيرفة الإسلامية في النظام المصرفي الجزائري**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، 2019\2020، ص ص28–29

2– افتخار مُحَمَّد مناحي الرفاعي **وآخرون**، **المصارف الإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة –العراق، العدد31، 2012، ص 21.

–3– ميلود بن مسعود، **معايير التمويل والاستثمار في البنوك الإسلامية**، كلية العلوم الاجتماعية والإسلامية قسم الشريعة، رسالة ماجستير في الاقتصاد الإسلامي، جامعة باتنة – الجزائر–، 2008/2007، ص4.

والخلق الإسلامية في مجال المعاملات والمساعدة في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية من تشغيل الأموال بقصد المساهمة في تحقيق الحياة الطيبة والكريمة للأمة الإسلامية".[1]

ومن خلال التعريفات السابقة يمكن تعريف المصارف الإسلامية بأنها مؤسسات مالية تقوم بدور الوساطة المالية وتقدم خدمات مالية تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية، دون التعامل بالفائدة أخذا وعطاءا، بغية تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع من خلال تشغيل الأموال.

2- الصيرفة الإسلامية في البنوك التقليدية: اتجهت البنوك التقليدية نحو العمل المصرفي الإسلامي عبر تقديم منتجات وخدمات إسلامية إما عبر التحول بشكل كلي، أين يتوقف البنك كليا عن تقديم المنتجات والخدمات التقليدية القائمة على التعامل بالفائدة، واستبدالها بأخرى إسلامية. ويكون هذا التحول داخليا إذا قرر أصحابه ذلك، أو خارجيا إذا تم شراؤه من قبل مستثمرين آخرين ثم قاموا بتحويله، أو بقرار من السلطة القانونية عندما تمنع البنوك التقليدية من التعامل بالفائدة الربوية، مثل ما حدث في السودان وإيران[2]. ومن البنوك التي تحولت بشكل كامل، بنك الجزيرة في المملكة العربية السعودية، وبنك الشارقة الإسلامي (بدل الوطني) بدولة الإمارات العربية المتحدة[3]. أو عن طريق إنشاء:

- **فروع إسلامية تابعة لها:** وهي كيان مالي مملوك لبنك تقليدي، مستقل في نشاطه عن نشاطات البنك الأم، يقوم بجذب المدخرات واستثمارها طبقا لأحكامها الشريعة الإسلامية، ولدية هيئة رقابية تفتي وتراقب.[4] وتعتبر من أكثر أشكال التحول شيوعا، ومن الأمثلة على البنوك التي تملك فروعا إسلامية: Citibank وبنك الأهلي التجاري السعودي والذي قام بتحويل فروعه التقليدية إلى إسلامية، وبنك Negara Malaysia الذي حول بعض نوافذه الإسلامية إلى فروع إسلامية مستقلة، لما كان لها من أثر جيد في جذب واستقطاب العملاء وتحقيق نجاح ملموس.

---

1 - آمال لعمش، **دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية – دراسة نقدية لبعض منتوجات الصيرفة الإسلامية** -، مذكرة ماجيستر في العلوم التجارية فرع: دراسات مالية ومحاسبية معمقة، جامعة فرحات عباس سطيف – الجزائر -، 2012/2011، ص3.

2 - سهى مفيد أبو حفيظة، أحمد سفيان شي عبد الله، **النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية دراسة تحليلية على القضايا الشرعية وضوابط إنشائها** مجلة أون لاين للبحث في الدراسات الإسلامية، مجلد 6 رقم 1، جامعة ملايا، ماليزيا، 2019، ص 4-5، متوفر على الموقع:http://bib.univ-oeb.dz:8080/jspui/bitstream/123456789/5090

3 - Hisham Yaacob and Farooq Salman AlAni**, Traditional Banks Conversion Motivation into Islamic Banks: Evidence from the Middle East,** International Business Research; Vol. 5, No. 12; Published by Canadian Center of Science and Education, 2012 P90

4 – كويد سفيان ودرويش عمار، **النوافذ الإسلامية في بالبنوك التقليدية كمرحلة انتقالية للصيرفة الإسلامية: دراسة استطلاعية بنك الفلاحة والتنمية الريفية– وكالة وهران–** مجلة دفاتر بوادكس، جامعة عبد الحميد بن باديس: مستغانم – الجزائر – المجلد11، العدد1، 2022، ص221.

- **نوافذ إسلامية داخل البنوك التقليدية:** أي تخصيص جزء أو حيز في البنك التقليدي لكي يقوم بتوظيف الأموال ويقدم خدمات مصرفية ومالية متوافقة مع أحكام التشريع الإسلامي ولخدمة المجتمع الإسلامي، إلى جانب ما يقدمه من الخدمات التقليدية، وتحت رقابة هيئات شرعية مختصة وفي ظل القوانين النافذة. فهي كيان داخل الهيكل التنظيمي للمؤسسات المالية والمصرفية التقليدية تابع لها ومستقل ماليا ومحاسبيا سواء كان داخل الفروع أو البنك في حد ذاته. وعرف مجلس الخدمات المالية الإسلامية "النوافذ الإسلامية بأنها: جزء من مؤسسة مالية تقليدية تقوم بالاستثمار بشكل يتوافق مع منهج الشريعة الإسلامي، وقد تكون وحدة متخصصة أو فرعا في المؤسسة ولكنها لا تتمتع بالاستقلالية من الناحية القانونية.[1]

ثالثا– مبادئ وأسس التمويل الإسلامي:

تستمد مبادئ التمويل الإسلامي من القرآن الكريم والسنة ويمكن تلخيص هذه المبادئ الاسلامية للتمويل في أربعة مفاهيم كما يلي:

1- **مبادئ تحريم الفائدة أو الربا:** إن أول مبدأ وأهم مفهوم هو التحريم الكامل للفائدة أخذا وعطاءا، وهذا ما هو معروف بلفظ الربا، فالنقود شرعا لا تلد نقودا. وعندما يتفشى الربا في الاقتصاد بأكمله فإن العواقب لا يمكن إلا أن تكون وخيمة. إن عدم التعامل بالربا أحد أركان المصارف الإسلامية ويعتبر شرطا إلزاميا لقيامها بمعاملاتها (استعملت كلمة الفائدة كبديل لفظي أو ترجمة حديثة لكلمة الربا) وهي خاصية رئيسية تتمتع بها البنوك الإسلامية عن سائر البنوك الأخرى، لأن فكرتها مستمدة من الشريعة الإسلامية وفقا لما أنزله الله سبحانه وتعالى في القرآن والسنة الشريفة. ويقول الدكتور رفيق المصري: "ولم تقم هذه المصارف الإسلامية من أجل أن الربا حرام فحسب، بل قامت من أجل تطبيق الإسلام بجميع أوامره ونواهيه في مجالات عملها[2].

2- **المعايير الأخلاقية:** عندما يقوم المسلم باستثمار أمواله في شيء ما فإن واجبه الديني يحتم عليه التأكد من أن ما يقوم بالاستثمار فيه هو أمر جيد ومفيد، ولهذا السبب يجب على المسلم أن يتحرى الشرعية في المعاملات والاستثمارات التي يكون طرفا فيها حتى يكون متأكدا أنه بعيدا كل البعد عن الطرق الغير مشروعة لكسب المال:

– الغش وكتمان عيوب السلعة، قال صلى الله عليه وسلّم "من غشّنا فليس منا"

– النجش وهو أن يزيد في السلعة من لا يريد شراءها.

1 – عزوز احمد، **شبابيك الصيرفة الإسلامية بالبنوك التقليدية كآلية لتقديم الصيرفة الإسلامية بالجزائر**، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، جامعة عمار ثلجي: الأغواط – الجزائر، المجلد5، العدد1، 2022، ص251

2- بن بوزيان محمّد وبن منصور نجيم، مرجع سابق، ص 94.

- بيع الرجل على بيع أخيه، وشراؤه على شرائه، فمثال الأولى أن يقال لمن اشترى سلعة بعشرة أنا أعطيك منها بتسعة، ومثال الثانية أن يقال لمن باع سلعة بتسعة عندي مثلها بعشرة.

- بالإضافة إلى منع الاحتكار، والتخلي عن الغرر في المعاملات، الخداع، ...الخ.[1]

3- **القيم الأخلاقية والاجتماعية:** حيث تدعو الشريعة الإسلامية إلى رعاية الفقراء والمعوزين ومساعدتهم. وعلى هذا يتوقع من المؤسسات المالية الإسلامية أن توفر خدمات خاصة للمحتاجين من الناس، وهذا لا يقتصر على مجرد الهبات والتبرعات الخيرية بل تتخذ أيضا طابعا مؤسسيا في العمل المصرفي الإسلامي في شكل قروض بدون أرباح أو عمولات وهو ما يعرف بالقرض الحسن.[2]

4- **مبدئ الخراج بالضمان والغرم بالغرم** (المسؤولية عن المخاطر التجارية): وهذا المبدأ يتعلق بالمفهوم الشامل للعدالة والإنصاف:[3]

✓ القاعدة الاولى: الخراج بالضمان قاعدة عظيمة أصلها حديث صحيح، ولها تطبيقات معاصرة كثيرة، وتعتبر من أهم مبادئ المعاملات المالية الإسلامية، وهي تعالج موضوعا من أهم المواضيع التي تمس حياة الناس اليومية، وهو موضوع الضمان وعلاقته بالخراج. ويدل معنى قاعدة الخراج بالضمان، بأن الخراج يعني الدخل والمنفعة، فخراج الشيء هو الغلة التي تحصل منه إذا كانت منفصلة عنه أو غير متولدة منه، كمنع أجرة دار السكنى في مقابل ضمان الدار المعيبة لو هلكت، لأنها لو هلكت كان ضمانها على المشتري، لذا فإن منافعها تعتبر طيبة له في هذه الفترة لنهيه ﷺ: "عن ربح ما لم يضمن".

✓ القاعدة الثانية: الغنم بالغرم" هي القاعدة العكسية لقاعدة الخراج بالضمان والتي تعني أن من ينال نفع شيء يتحمل الضرر الحاصل منه، أي المشاركة في أخذ الغنم (الربح) في حالة تحقيق أرباح، مع تحمل الخسارة (الغرم) أن كانت هناك خسائر.

إن الالتزام بهاتين القاعدتين الفقهيتين في التمويل الإسلامي أمر لابد منه لجعل العدالة تطفو على سطح المعاملات المالية الإسلامية من خلال اشتراك الممول والمموّل في المغنم والمغرم أي في الربح والخسارة في أي مشروع.

المطلب الثاني: صيغ التمويل في البنوك الإسلامية

1- بن قايد الشيخ، **دور التمويل الإسلامي في تطوير التمويل الإسلامي وتحقيق التنمية الاقتصادية: دراسة حالة التجربة الماليزية (2008/2007)**، أطروحة دكتوراة في العلوم الاقتصادية، جامعة غرداية الجزائر، 2020/2019، ص ص 130-131.

2- بن بوزيان وحود، بن مصور نجيم، مرجع سابق، ص88.

3- بن فايد الشيخ، مرجع سابق، ص ص131- 132.

لا جدال في أن المنهج الإسلامي لاستثمار الأموال يختلف تماما عن المناهج التقليدية سواء من حيث الأساس الفكري له أو من حيث أهدافه وغايته أو من حيث أسسه وضوابطه أو من حيث أساليبه ووسائله. ونقطة البداية والأساس الأول لهذا الاختلاف والذي تترتب عليه كل الاختلافات الأخرى يتمثل في ارتباط منهج الاستثمار في الإسلام بالعقيدة والشريعة الإسلامية وهو أمر غير قائم في المناهج التقليدية التي تقوم على أساس تجريد المفاهيم الاقتصادية والعلمية عامة من أية مبادئ أخلاقية أو دينية.

وفيما يلي نذكر أهم التعاريف التي تطرقت إلى التمويل الإسلامي:

تعريف الدكتور فؤاد السرطاوي: "أن يقدم الشخص شيء ذو قيمة مالية لشخص آخر إما على سبيل التبرع أو على سبيل التعاون بين طرفين، من أجل استثماره بقصد الحصول على أرباح تقسم بينهما على نسبة يتم الاتفاق عليها مسبقا، وفق طبيعة عمل كل منهما ومدى مساهمته في رأس المال واتخاذ القرار الإداري والاستثماري."[1]

- ✓ التمويل الإسلامي هو وسيلة لتسهيل المبادلات التي تولد القيمة المضافة للنشاط الاقتصادي، والتي بدونها لا يوجد مبرر أصلا لعائد التمويل، بل يصبح هذا العائد تكلفة محضة وخسارة على النشاط الاقتصادي [2].
- ✓ عرفه الصديق طلحة: بأنه "يشمل إطار شاملا" من الأنماط والنماذج والصيغ المختلفة التي تغطي كافة جوانب الحياتية، وتعد ضوابط استثمار المال في الإسلام عنصرا اساسيا لتنظيم العلاقات المالية، وذلك مع التأكيد بأن المال هو مال الله وأن البشر مستخلفون فيه وذلك وفق أسس وضوابط ومحددات واضحة مثل تنظيم الزكاة و الإنفاق وضرورة استثمار المال وعدم اكتنازه[3].

ومن خلال التعريفات السابقة نستخلص التعريف الآتي: هو الحصول على التمويل من خلال الصيغ والأنماط المختلفة المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، للقيام بالأنشطة الاقتصادية والاستثمارية لنماء الأموال والحصول على مكاسب تجيزها الأحكام الشريعة، ولتحقيق التكافل الاجتماعي. وتتمثل الصيغ التمويلية في المصارف الإسلامية من حيث آجال تطبيقها في:

ومن خلال التعريفات السابقة نستخلص التعريف الآتي: هو الحصول على التمويل من خلال الصيغ والأنماط المختلفة المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، للقيام بالأنشطة الاقتصادية والاستثمارية لنماء الأموال والحصول على مكاسب تجيزها الأحكام الشريعة، ولتحقيق التكافل الاجتماعي. وتتمثل الصيغ التمويلية في المصارف الإسلامية من حيث آجال تطبيقها في:

1- فوائد السرطاوي، **التمويل الإسلامي ودور القطاع الخاص، دار المسيرة**، عمان،ط1، 1999،ص97.

2 – سامي بن إبراهيم السويلم، **مدخل إلى أصول التمويل الإسلام** ، مركز نماء للبحوث والدراسات، ط ،1بيروت، 2013، ص84.

3 – الصديق طلحة مُحَمَّد رحمة، **التمويل الإسلامي في السودان التحديات والرؤى**، ط1، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، 2006، ص31.

أولا– صيغ تمويل الاستثمارات في الأجل الطويل:

وهي صيغ تمويلية قائمة على المشاركة في الأرباح والخسائر والتي لا يلتزم فيها العميل المستفيد من التمويل إلا بحسن الأداء والإدارة ويبقى البنك شريكا له في المخاطرة، وهي موجهة لتمويل العمليات الإنتاجية في الآجال الطويلة التي تتعدى الخمس سنوات على الأقل. ومن أهم هذه الصيغ:

1- **المضاربة:** يعرفها ابن رشد كما يلي: " أن يعطي الرجل الرجل المال على أن يتاجر به على جزء معلوم يأخذه العامل من ربح المال، الجزء كان مما يتفقان عليه ثلثاً أو ربعاً أو نصفاً." أي تقديم المال من طرف والعمل من طرف آخر على أن يتم الاتفاق على كيفية تقسيم الربح، والخسارة على صاحب المال، ويتلقى البنك الإسلامي الأموال من المودعين بصفته مضارباً بينما يدفعها إلى المستثمرين بصفته رباً للمال.[1] ولا تختلف شروط عقد المضاربة عن غيرها من الشروط في العقود الأخرى وهي أهلية المتعاقدين والمحل والصيغة، وإنما تختلف بما يتعلق برأس المال والربح.[2]

1-1- **بالنسبة لرأس المال:** يشترط فيه أن يكون:

– نقوداً رائجةً عند الجمهور ولا يجوز عندهم أن يكون عروضاً كالعقار مثلاً، بناءً على طبيعة عقد المضاربة الذي هو عندهم من عقود المضاربات التي لا يجوز فيها الجهل بالثمن والمنفعة، وإنما استُثني عقد المضاربة من ذلك لأجل النص الذي روعي فيه الرفق بالناس، فيجب أن يجوز فيه مقدار ما أجازه الشارع، وهو النقد. وأجاز بعضهم أن يكون رأس مال المضاربة عروضاً، بناءً على أن المضاربة من عقود المشاركات، فكل ما جاز أن يكون رأس مال في عقد الشركة، جاز في عقد المضاربة.

– معلوم المقدار، لأن العلم بمقدار الربح لا يمكن إلاّ بالعلم بمقدار رأس المال.

– أن يكون حاضراً لا ديناً في الذمة، وهذا باتفاق العلماء.

– أن يُسلّم صاحب المال للعامل حتى يعمل فيه، وهذا قول الجمهور، وأجاز الحنابلة اشتراط صاحب المال بقاء يده على المال.

1 – سليمان ناصر، **تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر الواقع والآفاق من خلال دراسة تقييمية مختصرة**، مجلة الباحث، العدد 4، الجزائر 2016، ص24.

2 – جعوني سمير، **تطوير العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر–الودائع والتمويلات–**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: علوم مالية ومصرفية جامعة الجزائر3، 2021/2020، ص ص 19-20.

1-2- **بالنسبة للربح:** فيُشترط فيه أن يكون معلوماً بنسبة مشاعة من الربح، فلا يصح أن يكون محدداً كمائة دينار، ولا أن يكون حصةً من رأس المال، والخسارة يتحملُها صاحب المال وحده إذا لم يكن هناك تقصيرٌ أو تعدٍّ من المضارب بالعمل، فإن كانت الخسارة ناتجة عن تقصير أو تعدٍّ، يصير ضامنا.

2- **المشاركة:** هي أسلوب تمويلي يشترك بموجبه المصرف الإسلامي مع العميل بتمويل مشروع ما أو صفقة ما، على أن يشتركا في الربح على حسب النسب المتفق عليها في العقد، أما في حالة الخسارة فبنسبة تمويل كل منهما. ويعتبر المصرف شريكا كاملا في العمليات ونتائجها، وغالبا ما يسلّم المصرف الإدارة للعميل ولا يكون تدخله في العملية إلا بالقدر الذي يضمن له حفظ حقوقه والاطمئنان على حسن سير العملية والتزام الشريك بما أُتفق عليه في العقد.[1] وحتى يكون عقد المشاركة صحيحا يجب توفر مجموعة من الشروط والأحكام وهي[2]:

- أن يكون رأس مال المشاركة من النقود المحددة والمعروفة ومن العملات المتداولة.
- يجوز عدم تساوي حصة الشركاء في رأس مال المشاركة أن يكون رأس المال من النقود المتداولة التي تتمتع بالقبول العام، مع أن يكون معلوماً ولا يشطر تساوي حصة كل شريك.
- يجوز أن تكون السمعة التجارية (الشهرة والصورة الذهنية الطيبة) والثقة الفنية حصة في الشركة، مثل شركات الوجوه والصنائع.
- أن يتم تقديم رأس المال من الأطراف، دون أن يكون ديناً في ذمة أحد الشركاء.
- أن يكون الربح نسبة شائعة ومعلومة وليس محددًا بمقدار معين من المال، وكل ما يؤدي إلى الجهالة في الربح أو قطع الشركة فيه يفسد المشاركة، وأن يكون جزءاً مشاعاً غير محدد المقدار، ولا يشطر تساوي حصة كل شريك مع الآخر في الربح.
- أما الخسارة فتتوزع حسب نسبة مشاركة كل طرف في رأس المال إلاّ إذا وقعت بسبب تقصير أو إهمال من أحد المشاركين، فيتحملها وحده.
- أن تكون يد كل شريك في كل ما يختص بأعمال وأموال الشركة يد أمانة، حيث يكون كل شريك وكيلاً عن الآخر وأميناً على ماله، وللقائم على إدارة العملية وتنفيذها نسبة محددة من الربح مقابل عمله.

1 - جعوني سمير، مرجع سابق، ص15.

2 - عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، **الإدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية، البنك الإسلامي للتنمية**، ط1 جدة، 2004، ص ص 169-170.

- أن عقد الشركة غير لازم في حق الطرفين، فلكل شريك أن يفسخ العقد متي شاء بشرط أن يكون ذلك بحضور الطرف أو الأطراف الأخرى .وإن لم يتم ذلك الحضور فلا يتحقق الفسخ ولا تصبح له أهمية.

ثانيا– صيغ تمويل الاستثمار في الأجل المتوسط:

1– الإجارة: وهو الاسم الذي عرفت به في كتب الفقه الإسلامي، أما البنوك الإسلامية فتطبقه تحت اسم التأجير، وهو لا يختلف كثيرا عن الصيغة التي تطبقها البنوك الأخرى تحت اسم قرض الإيجار، وفي هذه العملية يشتري البنك الإسلامي تجهيزات أو معدات ويقوم بإيجارها للعملاء لمدة معينة مقابل أقساط إيجار شهرية أو نصف سنوية أو سنوية مع بقاء ملكيتها للبنك، أما صيانتها فتكون على المستأجر مع إمكانية بيعها له في نهاية المدة.[1] ومن شروط الإجارة:

- يجب أن يكون موضوع التأجير معروفا ومقبولا من الطرفين (استعمال الأصل المؤجر)
- يجب أن تكون عملية التأجير على أصول دائمة.
- الأصل المؤجر بما فيه التوابع اللازمة لاستعماله يجب أن يسلمه لمستخدمه على الحالة التي أجر من أجلها.
- مدة التأجير، آجال التسديد، مبلغ الإيجارات، يجب أن تحدد وتعرف عند التوقيع على عقد التأجير.
- يمكن تسديد الإيجارات مسبقا، لأجل أو بأجزاء وهذا حسب اتفاق الطرفين.
- باتفاق الطرفين يمكن مراجعة الإيجارات، مدة التأجير وكل البنود الأخرى للعقد.
- إن تحطيم أو انخفاض قيمة الأصل المؤجر لسبب خارج عن نطاق المستعمل، فان هذا لا يقحم مسؤولية هذا الأخير، إلا إذا تحقق أنه لم يأخذ الاحتياطات اللازمة للحفاظ على الأصل كرب عائلة صالح.
- ما لم يوجد اتفاق مخالف لذلك، يقع على عاتق البنك إجراء كل أشغال الصيانة والإصلاح اللازمة لإبقاء الأصل المؤجر على حالة تأدية الخدمة التي استؤجر من أجلها، كما يتحمل كل التكاليف الايجارية الواردة في عقد التأجير.
- يضمن المستعمل صيانة الأصل المؤجر، مع تحمل كل التكاليف الايجارية التي تظهر بعد تاريخ التأجير.
- يمكن تأجير الأصل إجارة من الباطن*، ما لم يوجد اتفاق مخالف لذلك

1 – سليمان ناصر، تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر الواقع والآفاق من خلال دراسة تقييمية مختصرة، مرجع سابق، ص24.

*– الإجارة من الباطن: هي عبارة عن عقدان الأول بين المؤجر والمستأجر الأصلي والثاني بين هذا الأخير ومستأجر آخر، أي أنه يجوز للزبون المستأجر أن يؤجر العين لأي شخص آخر ما لم يشترط عليه البنك الامتناع عن الإيجار للغير أو يشترط عليه الحصول على موافقة منه.

2- الإستصناع: "يعرف بأنه عقد يتعهد بمقتضاه البنك أو المؤسسة المالية بتسليم سلعة إلى الزبون صاحب الأمر، أو بشراء لدى مصنع سلعة ستصنع وفقا لخصائص محددة ومتفق عليها بين الأطراف، بسعر ثابت، ووفقا لكيفيات تسديد متفق عليها مسبقا بين الطرفين". ويقترب هذا التعريف من عقود توريد السلع المصنعة وفق مواصفات خاصة؛ وللاستصناع خصائص المقاولة لوقوع محله على العمل.[1]تسمح صيغة الإستصناع للبنك بالمساهمة في أشغال البناء والتركيب والانتهاء من أعمال الكبرى كما انه يساعد على تمويل بناء منشآت الانتاج والنقل والاستهلاك بناء على طلب المستخدمين و/ أو البائعين، كما أنه يوفر حلا بديلا يتوافق مع تعاليم الإسلام التقنية للتسبيقات على الصفقات العمومية بموجب أسلوب الإستصناع الموازي**. [2] ومن شروط عقد الاستصناع:

ـ أن يكون العمل والعين من الصانع، إذ لو كانت العين من المستصنع كانت إجارة.

- يبرر هامش ربح البنك في إطار عملية الإستصناع بالتدخل بصفته مقاول مسؤول عن إنجاز أشغال متعلقة بإنجاز مشروع موضوع العقد، ويكون هذا التدخل إما مباشرة او تكليف مقاول آخر.

ـ أن يكون الإستصناع في الأشياء المتعامل فيها.

ـ يجب تحدد في العقد نوعية وكمية وطبيعة وخصائص الشيء الواجب صنعه.

ـ عقد الإستصناع هو عقد بيع وليس وعدا بالبيع، فإذا أتم الصانع الصنع وأحضره للمستصنع موافقا للمواصفات، لم يبق لأحدهما الخيار.

ـ أن يكون المستصنع به معلوما، وذلك ببيان مواصفاته كاملة.

ـ ليس من شرط الاستصناع دفع الثمن وقت التعاقد، إذ تعجيل دفع الثمن شرط في السلَم.[3]

ثالثا- صيغ تمويل الاستثمار قصير الأجل:

1- **السلَم:** وهو يشبه المرابحة في مجال تطبيقه من طرف البنك الإسلامي، لكنه يختلف عنها في تقديم ثمن السلعة عند طلبها من البنك على أن يتم التسليم لاحقاً، وقد شرع أساساً في مجال الزراعة قديماً، لكنه أصبح

1- بالقاسم سليم، **عمليات الصيرفة الإسلامية في الجزائر على ضوء نظام بنك الجزائر 20-02**، مجلة نور للدارسات الاقتصادية، جامعة الجزائر 1، المجلد 6 العدد 10، جوان، 2020، ص96.

**- الاستصناع الموازي هو إذا لم يشترط العميل أي المستصنع على المصرف أن يصنع بنفسه، يمكن للمصرف أن ينشئ عقد استصناع ثانياً بغرض تنفيذ التزامه في العقد الأول.

2- سعيدة تلخوخ، **تفعيل الصيرفة الاسلامية في الجزائر: دراسة حالة بنك البركة الجزائري**، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد:6 العدد:1، جامعة بومرداس –الجزائر– جوان 2020، ص 66.

3 - جعوني سمير، مرجع سابق، ص28.

حالياً يطبق في مجالات أخرى كالتجارة والصناعة. هذا وتوجد صيغ تمويلية أخرى كالمزرعة والمساقاة والمغارسة، إلا أن تطبيقها من طرف البنوك الإسلامية يبقى ضعيفاً بالمقارنة مع الصيغ الأخرى.[1] ومن شروط صيغ السلم:[2]

– يجب أن تكون السلع موضوع العقد معروفة (بطبيعتها ونوعيتها)، وكمياتها (بالحجم والوزن) ومحسوبة (بالنقد أو بما يعادله في حالة المقايضة).

– يجب أن يكون أجل تسليم السلع من قبل البائع معروفا في العقد لدى الطرفين.

– يجب أن يكون سعر (أو ما يعادله) السلع محددا في العقد وأن يكون معروفا لدى الطرفين ومسدد من قبل المشتري (البنك) نقد.

– يجب أن يكون مكان التسليم محددا ومعروفا لدى الطرفين.

– يجوز للمشتري أن يطالب البائع بكفالة لضمان تسليم عند الاستحقاق أو أية ضمانات شخصية أو عينية أخرى.

– للمشتري أن يوكل البائع لبيع و/ أو تسليم السلع عند الاستحقاق لشخص آخر مع أخذ عمولة أو بدونها، وعليه يصبح البائع مدينا تجاه المشتري بتحصيل قيمة المبلغ.

– لا يمكن للمشتري أن يبيع السلع قبل تسليمها من قبل البائع، غير أنه يسمح بذلك عن طريق عقد سلم موازي.

2– المرابحة: وهي أن يقوم البنك الإسلامي بشراء بضاعة أو تجهيزات للعميل بطلب منه، ثم يعيد بيعها له مع هامش ربح معين يتفقان عليه، ويعتبر الدكتور الباحث سامي حمود أول من طور هذه الصيغة بعد أن أخذها عن كتاب "الأم" للإمام الشافعي، وأدخلها إلى النظام المصرفي الإسلامي.[3]وقد أصبحت هذه الصيغة أهم أنشطة البنوك الإسلامية بل وأصبحت مشكلتها الأولى، حيث يطبقها بعض هذه البنوك بنسبة قد تصل إلى 90 % من إجمالي تمويلاته، وذلك نظرا لربحها المضمون من جهة ولقصر أجلها من جهة أخرى.[4] ومن شروط عقد المرابحة:[5]

– يجب أن يكون موضوع عقد المرابحة مطابقا للشريعة الإسلامية (عدم تمويل المواد المحرمة في الإسلام).

1- سليمان ناصر، تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر الواقع والآفاق من خلال دراسة تقييمية مختصرة، مرجع سابق ص 24.

2- ميلود بن مسعود، مرجع سابق، ص ص54-55.

3- بعزيز سعد ومخلوفي طارق، **تفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر لتعزيز تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الملتقي الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي –، 6 و7 ديسمبر 2017، ص 9.

4 – سليمان ناصر، تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر الواقع والآفاق من خلال دراسة تقييمية مختصرة، مرجع سابق، ص 24.

5 – ميلود بن مسعود، مرجع سابق، ص ص 51-52 –53.

– لشراء الأولي للسلع من طرف البنك، حيث أن الأساس القاعدي للمرابحة هو أن هامش الربح العائد للبنك لا يفسر بالطابع التجاري وليس المالي للعملية التجارية (يجب أن تكون عملية الشراء وإعادة البيع حقيقية وليس وهمية)، وبهذا الصدد كانت المرابحة، حسب ما يتم العمل بيه في البنوك الإسلامية، عملية بيع لأجل وما عملية التمويل إلا تبعة للعملية التجارية التي تبرر العمولة التي يتقاضاها البنك.

– المبلغ العائد وهامش ربح البنك وآجال التسديد، يجب أن تكون معروفة ومتفق عليها بين الطرفين مسبقا.

– في حالة التأخر في التسديد، يمكن للبنك أن يطبق على العميل المماطل غرامات تأخير التي توضع في حساب خاص" إيرادات قيد التصفية،" ولكن لا يمكن للبنك إعادة مراجعة هامش ربحه بالزيادة مقابل تجاوز آجال التسديد، غير أنه وفي حالة ثبوت النية السيئة للعميل، وإضافة إلى غرامات التأخير، يحق للبنك مطالبة تعويض الضرر عن الاستحقاقات غير المسددة، والتي من خلالها يقيم الضرر بالمقارنة مع المقاييس العملية الخاصة بالبنك وتجنب كل مرجع لنسب الفائدة.

– بعد إنجاز عقد المرابحة، تصبح ملكية السلع فعلية للمشتري النهائي ويصبح مسئولا عنها، غير انه يمكن للبنك أن يأخذ السلع المباعة كضمان لتسديد مبلغ البيع والتنفيذ على الرهن الحيازي في حالة عدم التسديد، كما أنه يمكن أن يأخذ في الحسبان تعسر العميل ومنحه إعادة جدولة للدين الذي على عاتقه وهذا دون أخذ هامش ربح إضافي على المبلغ.

3– القرض الحسن: يعرف القرض الحسن أنه عقد بين طرفين أحدهما المقرض والأخر المقترض، يتم بموجبه دفع مال مملوك للمقترض على أن يقوم الأخير بردة أو رد ممثلة إلى المقرض في الزمان والمكان المتفق عليهما، فالقرض الحسن عقد يختلف عن القرض الربوي الذي تمنحه البنوك التقليدية للمفترضين، إذ يحصل من خلاله طالب التمويل على مبلغ من المصرف الإسلامي على أن يرده أو يرد ما يماثله دون أن يمنح زيادة لأنها تعتبر من الربا المنهي عنة، غير أنه يجوز للمصرف أن يأخذ مقابلا عن التكاليف الإدارية الفعلية شرط أن لا تكون نسبة من أصل القرض أو زيادة مقابل الأجل.[1] ويشترط في القرض الحسن:[2]

_ أن يكون مال المقرض معلوما ومقدرا وبدون فائدة، أيبدون مقابل للتمويل.

_ أن يكون المال مملوك للمقرض لأن الإقراض سلطة ناشئة عن حق الملكية فلا يجوز للوكيل أن يقرض مال موكله لأنه لس بمالك، كما الإقراض بشرط توثيقة برهن وكفيل وإشهاد وكتابة.

---

1 – سليمان ناصر، **علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل المتغيرات الدولية الحديثة:** مع دراسة تطبقيه حول علاقة بنك البركة الجزائر ببنك الجزائر، ط1، الجزائر: مكتبة الريام، 2006، ص ص 176-177.

2 – بن ابراهيم الغالي، **أبعاد القرار التمويلي والاستثماري في البنوك الإسلامية**، الأردن: درا النفائس للنشر والتوزيع، 2012، ص ص: 92-93.

_ التحقق من مشروعية الأسباب المطلوب من أجلها القرض، من خلال إجراء دراسة من جه مختصة ورسمية.

_على المقترض أن يرد القرض إلي المقرض نقدا بالعملة نفسها التي أقترض بها، ويتم سدادها بأقساط متساوي.

المطلب الثالث: الإطار القانوني والمؤسساتي للصيرفة الإسلامية في الجزائر

خضع تطور النظام المصرفي في الجزائر إلى عدة تغيرات منذ الاحتلال إلى يومنا هذا، ولقد كانت السلطة الجزائرية تسعي وفي كل مرة إلى مطابقة وملائمة النظام المصرفي مع الإصلاحات الاقتصادية المتجددة من حين لآخر، وهذا ما يجعل السلطات العمومية الجزائرية تهتم بإنشاء جهاز مصرفي متكامل بين النظام التقليدي والإسلامي يوافق نموذج التنمية الاقتصادية.

أولا– تطور الصيرفة الإسلامية في الجزائر

كانت بداية ظهور المصارف الإسلامية في الجزائر بعد إصدار قانون النقد والقرض 90-10 الذي فتح المجال للقطاع الخاص والأجنبي لإنشاء البنوك ومنها البنوك الإسلامية، أين اعتبرت الجزائر من الدول السباقة إلى اعتماد هدا النوع من المؤسسات مقارنة بدول الجوار وبعض الدول العربية الأخرى، لكن ذلك لم ينعكس على حجم هدا النوع من النشاط، حيث لم يتم سوى اعتماد بنكين إسلاميين آخرهما حصل على الاعتماد سنة 2018 .[1]

ويتعلق الأمر بكل من بنك البركة الجزائري وهو أول بنك برأس مال مختلط (عام وخاص)، تم إنشاؤه 1991، وبعد ذلك بسنوات طويلة تم تسجيل إنشاء بنك جديد في هذا المجال وهو (مصرف السلام الجزائر)، والذي باشر أعماله حديثا من خلال تقديم مجموعة من الخدمات المالية وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية ليكون بذلك ثاني مصرف إسلامي يدخل السوق المصرفية الجزائرية، في حين لم يعتمد بنك الجزائر بنوك إسلامية أخرى رغم الطلبات التي تم ايداعها منذ سنوات. بالإضافة إلى ذلك سمحت السلطات الجزائرية لبعض البنوك التقليدية بتقديم خدمات متوافقة مع الشريعة الإسلامية في نفس الوقت التي تقدم خدماتها المصرفية التقليدية، من خلال فتح النوافذ الإسلامية[2]. مثل بنك الخليج الجزائر التابع لشركة مشاريع الكويت القابضة.

1– سندس ريحان باهي، **دراسة واقع فتح نوافذ إسلامية في البنوك التجارية –دراسة تجارب دولية رائدة– (الإمارات، ماليزيا، بريطانيا، نيجيريا والجزائر)**، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير: تخصص مالية، جامعة أم البواقي– الجزائر– 2018/2017 ص106.

2– بعزيز سعد، مخلوفي طارق، مرجع ساق، ص11.

وفي أكتوبر 2018 منح البنك المركزي الجزائري الضوء الأخضر للبنوك العاملة في النظام المصرفي الجزائري بممارسة الصيرفة الإسلامية والتوسع في فتح النوافذ الإسلامية في البنوك العمومية، وبدأت دراسة فتح نوافذ تقدم المعاملات المالية المتطابقة مع أحكام الشريعة الإسلامية ومنتجات مصرفية تنافسية مع البنوك الإسلامية المعتمدة.

ثانيا– الإطار القانوني والتشريعي للصيرفة الإسلامية

في سنة 2017 قامت الحكومة بتعديل قانون النقد والقرض المادة 45 التي تسمح بالتمويل عن طريق التمويل غير التقليدي أو ما يسمى بالقروض التساهمية أو التشاركية وفقا لقواعد الشريعة الإسلامية بالتشاور مع خبراء ومختصين في الصيرفة الإسلامية، وفقهاء في الشريعة الإسلامية عن المذهب السائد في بلدان المغرب العربي، المتمثل في المذهب المالكي.

– تحضير البنوك العمومية لإطلاق الخدمات المصرفية الإسلامية، وعي بنك القرض الشعبي الوطني، الصندوق الوطني للاحتياط وبنك التنمية المحلية من خلال التعديلات في قانون النقد والقرض التي تخص بوجه الخصوص مواد 67-68 -73 والذي يتوقع أن ينجح في استقطاب نصف أموال السوق الموازية في مدة لا تتجاوز 5 سنوات.[1]

1- **النظام 18–02 أول نظام للصيرفة الإسلامية (التشاركية)**: بعد نداء المجلس الإسلامي الأعلى لتعديل قانون النقد والقرض المتعارض مع الصيرفة الإسلامية، سن المشرع الجزائري عن طريق النظام18-02 قانونا متعلقا بالصيرفة التشاركية التي كان يقصد بها الصيرفة الإسلامية.[2] ويهدف هذا النظام إلى تحديد القواعد المطبقة على المنتجات المسماة التشاركية التي لا يترتب عنها تحصيل وتسديد فوائد إلى جانب تحديد شروط الترخيص المستمر من طرف بنك الجزائر للمصارف والمؤسسات المالية المعتمدة للقيام بالعمليات المصرفية المتعلقة بالسيرة التشاركية.

وتعد العمليات المتعلقة بالصيرفة التشاركية كل العمليات التي تقوم المصارف والمؤسسات المالية المتمثلة في عمليات تلقي الأموال وعمليات توظيف الأموال وعمليات التمويل والاستثمار التي لا يترتب عنها تحصيل أو تسديد الفوائد والمحددة فيه.

2–قراءة في النظام 20–02: يعتبر النظام 20-02 النظام الفعلي لممارسة الصرفة الإسلامية في الجزائر وذلك بعد نداء المجلس الإسلامي الأعلى الموجه للأمة الداعي إلى إنشاء بنوك إسلامية مستقلة عن البنوك

1- بن عبد الله سندس، **دور الصيرفة الاسلامية في استقطاب الاموال في البنوك العمومية الجزائرية دراسة حالة البنك الوطني الجزائري لوكالتي – بسكرة وباتنة –**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد بنكي ونقدي جامعة محمد خيضر بسكرة – الجزائر – 2021/2020، ص55.

2- النظام رقم18-02 المؤرخ في4 نوفمبر2018، **والمتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العد، 73، 2018.

التقليدية وقد كان للنداء صدا لدى المشرع الجزائري، فبعد تعديل المواد 67-68-69 من قانون النقد والقرض تم إصدار النظام 18-02 المحدد للصيرفة التشاركية ثم جاء نظام 20-02 ليتكلم صراحة عن الصرافة الإسلامية فصدر في 15 مارس 2020 بعنوان النظام 20-02 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصرافة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية حيث حدد في المادة الثانية مفهوم العملية البنكية التي عدها كل عملية بنكية لا يترتب عنها تحصيل فوائد أو تسديد فوائد، ثم من (المادة:4 إلى المادة:12) حدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارسته والتي تمارسها ايضا البنوك التقليدية في إطار الشبابيك الإسلامية وهي كالتالي (المرابحة، المشاركة، لمرابحة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، الاستصناع، السلم، حسابات الودائع، والودائع في حسابات الاستثمار) كما ألزم النظام كل بنك يريد ممارسة العمليات البنكية الإسلامية باستصدار ترخيص من بنك الجزائر وقبلها الحصول على شهادة المطابقة لأحكام الشريعة التي تسلم له من الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية. كما يلزم كل بنك أن يتبنى هيئة رقابة شرعية تكمن مهامها في رقابة نشاطات البنك المتعلقة بالصيرفة الإسلامية. وبعد تجربة البنوك التقليدية العالمية في إنشاء النوافذ الإسلامية جاء بها النظام20-02 باسم الشبابيك الإسلامية التي تتمتع بالاستقلالية المالية والمحاسباتية عن باقي هياكل البنوك الأخرى، فنظام 20 -02 جاء منظما للشبابيك الإسلامية وليس قانونا شاملا للبنوك الإسلامية فهو إذن مبادرة نحو استثناء قانون متكامل للصيرفة الإسلامية في الجزائر إذ أن تحديد الصيغ المذكورة في النظام دون غيرها محددة عمليات الصرافة الإسلامية رغم أنها مذكورة على سبيل المثال لا الحصر فقط.[1]

3- إنشاء شبّاك المالية الإسلامية داخل البنك والمؤسسة المالية: عرفته المادة17 من نظام بنك الجزائر رقم 20-02 بكونه يتمثل في هيكل ضمن البنك أو المؤسسة المالية مكلف حصريا بخدمات ومنتجات الصيرفة الإسلامية. ويجب أن يكون مستقلا ماليا عن الهياكل الأخرى للبنك أو المؤسسة المالية. كما يجب الفصل الكامل بين المحاسبة الخاصة بـ "شباك الصيرفة الإسلامية" والمحاسبة الخاصة بالهياكل الأخرى للبنك أو المؤسسة المالية، وأن يسمح هذا الفصل، على وجه الخصوص، بإعداد جميع البيانات المالية المخصصة حصريا لنشاط "شباك الصيرفة الإسلامية."[2]

كما أوجب نظام بنك الجزائر على البنوك التي تمارس نشاط الصيرفة الإسلامية عن طريق الشباك المذكور سابقا أن تكون حسابات زبائن "شباك الصيرفة الإسلامية" مستقلة عن باقي الحسابات الأخرى للزبائن. ونصت

1 - بالقاسم سليم، مرجع سابق، ص ص92-93.

2 - المادة 17 من النظام 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020 المحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد: 16، الصادر بتاريخ 24 مارس 2020.

المادة:18 من نظام بنك الجزائر رقم20-02 على ضمان استقلالية " شباك بالصيرفة الإسلامية " من خلال هيكل تنظيمي ومستخدمين مخصصين حصريا لذلك، ذلك على مستوى شباك البنك أو المؤسسة المالية.[1]

نستخلص هنا أن الهياكل التنظيمية والمالية والمحاسبية والبشرية للشباك المذكور سابقا منفصلة تماما عن شبابيك البنك الأخرى، حيث يكرس المشرع المصرفي من خلال هذه التدابير مبدأ استقلالية الصيرفة الإسلامية عن الصيرفة التقليدية، غير أنها تخضع إلى نفس قواعد الحذر، وهذا ما يستخلص من نص المادة 3من نظام بنك الجزائر رقم 20-02 حيث تفرض على البنك أن يحوز نسبا احترازية مطابقة للمعايير التنظيمية، وهو إقرار على أن استعمال صيغ الصيرفة الإسلامية لا يعفي البنك من مخاطر القرض التي يجب أن تغطيها الأموال الخاصة القاعدية للبنك بنسب محددة في النظام رقم 14-01 المؤرخ في 16 فبراير سنة، 2014 الذي يتضمن نسب الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية.[2]

ثالثا– المؤسسات الممارسة للصيرفة الإسلامية في الجزائر

تشمل سوق الصيرفة الإسلامية في الجزائر بنكي البركة والسلام الإسلاميين ومجموعة من النوافذ الإسلامية على مستوى بعض البنوك الخاصة والعمومية.

1– البنوك الإسلامية:

1-1- **بنك البركة الجزائري:** ويتعلق الأمر ببنك البركة الجزائري الذي تأسس، 1990/12/06 ثم فتح أبوابه رسميا في، 1991/05/20 وهو يعتبر أول مؤسسة مصرفية تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية في الجزائر برأسمال وقدره 500.000.000 دج مقسمة إلى500.000 سهم، قيمة كل سهم 1000دج، ويشترك فيه مناصفة كل من:

– بنك الفلاحة والتنمية الريفية B.A.D.R (بنك حكومي جزائري)، بنسبة 50% .

– شركة دلة البركة القابضة الدولية "ومقراتها بين جدة السعودية و البحرين "بنسبة، 50% وفي آخر التقارير التي يصدرها المصرف أعلن عن نسبة 59.9% بالنسبة لمجموعة البركة و40.1% بالنسبة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.[3]

1 – المادة 18 من نفس النظام رقم20-02 .

2 – بالقاسم سليم، مرجع سابق، ص93.

3 – عبدلي حبيبة وأخرون، **الصيرفة الإسلامية في الجزائر" واقع وتحديات**، مجلة الحقوق والعلوم السياسية – جامعة خنشلة – المجلد:7– العدد:2، جوان2020، ص 73.

1-2- **بنك السلام الجزائر:** هو بنك إسلامي حديث التأسيس بالجزائر، يعتبر ثاني بنك إسلامي بعد بنك البركة، يعمل في السوق المصرفية الجزائرية، وهو مؤسسة مالية تخضع كافة معاملاتها للقوانين الجزائرية، جاء كثمرة تعاون جزائري إماراتي تم تأسيسه بتاريخ 2006/06/08، وانطلق نشاطه في أكتوبر 2008، كان ذلك في إطار عملية تأسيس مجموعة من مصارف السلام في البلدان العربية والإسلامية بعد النجاح الذي حققته الصيرفة الإسلامية في كافة أنحاء العالم. اختيرت الجزائر لتحتضن أحد مقراته لما تتمتع به من محيط استثماري خصب، ساعد على هذا الاختيار الانفتاح الاقتصادي الذي كان في الجزائر، حفزته التجربة الناجحة لبنك البركة في الجزائر لما حققه من نتائج ايجابية خلال مسيرة عقد من الزمن. قدر رأسماله عند الافتتاح في 2008 ب 72 مليار دينار جزائري (100 مليون دولار)، ثم تم رفعه إلى 140 مليون دولار نهاية سنة 2009 استجابة لمتطلبات السلطات النقدية الجزائرية، التي ألزمت البنوك بضرورة رفع رؤوس أموالها إلى 140 مليون دولار كحد ادني، ليصبح أحد أكبر المصارف الخاصة العاملة في منطقة شمال إفريقيا، ينتمي معظم مساهميهم من الإمارات العربية المتحدة وينتمي بقية المساهمين إلى مجلس التعاون الخليجي واليمن ولبنان.[1]وقد بلغ عدد فروع المصرف 19 فرعا، وحجم أصول المصرف حوالي 1096مليون دولار سنة 2019.[2]

2- **النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية:**

2-1- **بنك الخليج الجزائر GULF BANK ALGERIA:** تم تأسيس بنك الخليج الجزائرAGB التابع لشركة مشاريع الكويت القابضة في 15 ديسمبر 2003م، برأس مال قدره 10 ملايير دينار جزائري، من خلال مساهمة ثلاثة بنوك رائدة في السوق (- بنك برقان 60% وبنك الكويت- الأردن بنسبة 10% وبنك تونس الدولي بنسبة 30%) والعائد إلى مجموعة شركة مشاريع الكويت شركة (كيبكو) أكبر الشركات القابضة على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حيث يقوم بتقديم خدمات مصرفية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية من خلال النوافذ المتواجدة بفروعه.[3]

2-2- **بنك ترست الجزائر TRUSTBANK:** هو بنك خاص وفق القانون الجزائري، بدأ أشغاله في 6 أفريل 2003م أطلق البنك بداية من 2014 نافذة إسلامية توفر لعملائه حلولا تمويلية وفق أحكام الشريعة

1 - بن بوزيان محمد، بن منصور نجيم، مرجع سابق، ص 94.

2 - العرابي مصطفى، طروبيا نذير، **توطين الصيرفة الإسلامية في الجزائر: تحديات التطبيق ومتطلبات النجاح في ضوء النظام (20-02)**، **مجلة البشائر الاقتصادية**، المجلد: 6 العدد:2، الجزائر ديسمبر 2020، ص253.

3 - فرج الله أحلام، حمادي مراد، **دراسة واقع وآفاق تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر وفق الإصلاحات المصرفية**، 2018-2020. المجلد 7 العدد1، جامعة بشار- الجزائر-، أفريل:2021، ص255.

الإسلامية مثل صيغة المرابحة وحساب التوفير التشاركي الذي يسمح للبنك بمشاركة أرباحه مع عملائه، وفي 2018م أطلق صيغة الإجارة وفقا لمبادئ الشريعة من خلال منتوج إسلامي TRUST IJA .[1]

2-3- **بنك الإسكان والتجارة والتمويل الجزائرHOUSING BANK:** هو شركة مساهمة بين بنك الإسكان والتمويل الأردني ب 85% والشركة الليبية العربية للاستثمار الأجنبي القابضة ب15% تم تأسيسه في أكتوبر 2003 م، أطلق خدمة الصيرفة الإسلامية في مارس 2015 بناء على قرار من مجلس إدارة البنك وتنفيذا لطلب مجموعة من العملاء، ومن بين المنتجات التمويلية التي تقدمها نوافذ هذا البنك: المرابحة بيع السلم والاستصناع بالإضافة إلى منتجات بديلة خاصة بالودائع لأجل وسندات الاستثمار وحسابات الادخار الإسلامي.[2]

2-4- **نافذة البنك الوطني الجزائريBNA:** طرح البنك الوطني الجزائري بتاريخ 30 جويليه 2020 مجموعة من صيغ الادخار والتمويل، المتوافقة مع تعاليم الشريعة الإسلامية، إعلانا منه إطلاق نشاط الصيرفة الإسلامية من خلال نوافذه الإسلامية عن طريق تسويق منتجات مطابقة للشريعة الإسلامية، وتتمثل هذه المنتجات المطروحة في تسعة معاملات وهي: (الإجارة المنتهية بالتمليك، إجارة العتاد، المرابحة للسيارات، المرابحة للتجهيزات، حساب التوفير الإسلامي للشباب (القصر)، حساب الودائع تحت الطلب، حساب الجاري الإسلامي، المرابحة العقارية، حساب التوفير الإسلامي).[3]

2-5- **نافذة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR:** فيما يتعلق بنشاط المصرفية الإسلامية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية فقد أكد المدير العام أنه تم فتح 09 شبابيك على المستوى الوطني بدأ من تاريخ 01 ماي 2020، وهذا لتقديم خدمات ومنتجات مالية تتوافق مع الشريعة الإسلامية يقدم (14) منتوجا وفق تعاليم الشريعة الإسلامية القائمة على المرابحة على غرار ''مرابحة غلتي'' ومرابحة الأشغال العمومية'' ومرابحة وسائل النقل''، وغيرها. تتمثل هذه المنتجات الأربع عشر (14) في ستة (6) منتجات تخص الادخار والتوفير وثمانية (8) أخرى هي منتجات تمويل على صيغة المرابحة[4].

---

1 - خيرة الأعرج، بن تواتي خديجة، **آفاق تطوير العمل المصرفي ضل الشريعة الإسلامية _ التجربة الجزائرية (1990-2020)**، مذكرة ماستر في العلوم المالية والمحاسبة تخصص: مالية وبنوك، جامعة ابن خلدون تيارت – الجزائر- 2022/2021، ص88.

2 - خيرة الأعرج، بن تواتي خديجة، مرجع سابق، ص ص 88-89.

3 - مفيدة نادي وصابرينة مغتاف، **النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية بين النظري والتطبيق دراسة حالة -TRUST BANK-** مجلة المنتدى للأبحاث الاقتصادية، المجلد 5، العدد: 2، الجزائر، ص441-412.

4_ كويد سفيان ودرويش عمار، مرجع سابق ص228_229.

2-6- **نافذة القرض الشعبي الجزائريCPA:** تم إنشاء خلية نشاط الصيرفة الإسلامية تابعة لقسم الاستغلال حسب قرار المدير العام رقم 2020/88 المؤرخ في 2020/08/27 والتي تعمل على المتابعة. وخلال الثلاثي الأول من سنة 2021 بتاريخ 2021/03/17 تم الإعلان عن فتح الشبابيك الإسلامية في الوكالات التابعة (CPA)[1].

2-7- **نافذة البنك الخارجي الجزائري BEA:** أعلن البنك عن فتح الشبابيك الاسلامية في 30 نوفمبر2021، تقدم منتجاتها المصرفية العشرة المطابقة للشريعة الإسلامية عبر 60 شباك صيرفة إسلامية موزعة على كامل الولايات[2].

2-8- **نافذة بنك التنمية المحليةBDL:** أعلن رسميا إطلاق الصيرفة الإسلامية تحت اسم بديل* عبر نوافذه بداية من يوم الاثنين 2022/01/10، لهذا يعتبر متأخرا نوعا ما في تبني الصيرفة الإسلامية.

2-9- **المؤسسة العربية المصرفية ABC BANK:** بدأ نشاطه في 02 ديسمبر 1998 بفتح وكالته في بئر مراد رايس بالعاصمة وانطلق في تقديم الصيرفة الاسلامية بعد حصولها على الترخيص في 2021/02/15، وضمت 14 منتج موافق للشريعة الاسلامية[3].

2-10- **نافذة بي أن باريبا الجزائرBNP PARIBAS ELDJAZAIR:** هو شركة مساهمة مملوكة بالكامل لمجموعة بي أن بي باريبا، تأسست عام 2002 براس مال قدره 10 مليار دج، ولديه شبكة من 71 فرعا في جميع أنحاء البلاد. أعلن عن تقديمه للمنتجات الإسلامية من خلال عرض الإجارة وحساب البديل، وذلك بعد صدور النظام 18-02 المتعلق بقواعد ممارسة عمليات الصيرفة التشاركية وتشكيل اللجنة الشرعية من طرف ادارة البنك[4].

المبحث الثاني: الدراسات السابقة حول الصيرفة الاسلامية في الجزائر

إن من أبرز سمات ومميزات البحوث العلمية أنها تعتمد على الدراسات السابقة للاستفادة من جهود الآخرين إما لمواصلة كشف حقائق أو إيضاح وتدعيم دراسات سابقة.... الخ، وهذا ما يطلق علية بالتراكمية

1 - نبيل بلقيدوم وآخرون، **تقيم اداء النوافذ الإسلامية في البنوك العمومية الجزائرية دراسة حالة – القرض الشعبي الجزائري–(CPA)** –، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد بنكي ونقدي جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي – الجزائر– 2022/2021ص50-51.

2 - hode http://newe.radioalgerie.dz19/05/2023 h 22:30.

* – بديل هو حساب ادخار موجة للخواص الذين يرغبون في ادخار أموالهم دون فائدة.

3- https://www.bank-abc.com/world/Algeria/Ar/AboutABCNew/Media/Press/Pages/Bank-ABC-Algeria-launches-its-new-activity-alburaq-the-window-of-Islamic-finance.aspx 19/05/2023 h 23:00

4 -read.opensooq.com - 19/05/2023 h 15:09

العلمية، إذا لا يمكن تصور البحث العلمي منفصلا على جهود الآخرين. كما أنه من شروط الإجابة على الإشكاليات البحثية ضرورة توضيح العلاقات الوظيفية بين إشكالية البحث الحالي والتراث العلمي السابق. ومما لا شك فيه وجود عدة دراسات تناولت موضوع **"الصيرفة الإسلامية في الجزائر"** وتطرقت له من زوايا مختلفة، وتنوعت بمختلف آراء باحثيها وسواءً كانت باللغة العربية أو الأجنبية، وسوف نحاول عرض حزمة من هذه الدراسات في هذا المبحث للاستفادة منها مع تبيان أهم ما ورد فيها، ثم نقدم تعليقا يظهر العلاقة بين إشكالية بحثنا والدراسات السابقة، ويظهر جوانب الاختلاف والاتفاق بينهما، والإضافة العلمية التي ينشد إليه عملنا.

المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية

في هذا المطلب سنتطرق لبعض الدراسات باللغة العربية التي تناولت موضوع الصيرفة الإسلامية في الجزائر من خلال عرض بعض جوانبها وزواياها:

أولا– دراسة عبدلي حبيبة عبدلي وفاء عبدلي هاله: (2020)

بعنوان: **الصيرفة الاسلامية في الجزائر "واقع وتحديات"**

وتهدف هذه الدراسة إلى توضيح أهمية المصارف الإسلامية وأهم صيغ تمويلها المعتمدة وفق القانون الجزائري، مع الوقوف على أبرز المعوقات التي تعترض نمو وتطور الصيرفة الإسلامية في الجزائر. وطرحت الاشكالية التالية **"ما هو واقع الصيرفة الإسلامية في النظام المصرفي الجزائري بين حتمية التوجه ومعوقات تكريسه؟** وتم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على تحليل وتوضيح مختلف المفاهيم والتعاريف، حيث يظهر المنهج الوصفي في مفهوم المصارف الإسلامية، وتاريخ نشأتها وأهم صيغ تمويلها المعتمدة في إطار التشريع والقانون الجزائري، في حين يبرز المنهج التحليلي بتحليل ما جاءت به القوانين التشريعية في الجزائر وكذلك الوقوف على أهم المعوقات التي تعيق نمو وتطور الصيرفة الإسلامية في الجزائر.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات:

– ضرورة سن قانون خاص يتعلق بالمصارف الإسلامية من خلال أحكام إنشائها والرقابة عليها، حيث لازالت الجزائر تمثل الاستثناء في المنطقة المغاربية فبعد أن كانت البلد المغاربي الوحيد الذي يعرف نشاطا للمصارف الإسلامية فهي اليوم البلد المغاربي الوحيد الذي لا يعرف قانون للمالية الإسلامية.

– التكثيف من الدورات التكوينية لإطارات وعمال المصارف التقليدية التي تعمل بصيغ إسلامية من خلال إنشاء مركز تدريبي مصرفي لدى بنك الجزائر من أجل تأهليهم واستيعاب آليات الرقابة على المصارف الإسلامية.

– إيجاد معالجات محاسبية تراعي خصوصيات المنتجات المصرفية والمالية المستوحاة من أحكام الشريعة الإسلامية ضمن النظام المحاسبي والمالي التقليدي الساري المفعول.

– تنظيم ملتقيات وندوات حول التمويل الإسلامي من طرف المصارف الإسلامية الموجودة أو من طرف الجامعات لتحسيس وتعريف العملاء والمتعاملين الاقتصاديين على اختلاف أنشطتهم، بهذا النوع من التمويل مع استعراض التجارب والنماذج العربية والدولية الرائدة في هذا المجال للاستفادة من خبرتها وتجربتها في هذا المجال.

ثانيا– دراسة العرابي مصطفى وطوربيا نذير: (2020)

بعنوان: **توطين الصيرفة الإسلامية في البنوك الجزائرية " تحديات التطبيق ومتطلبات النجاح في ضوء النظام (20-02)".**

ترمي هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمّها: التعرف على واقع الصيرفة الإسلامية محليا وعالميا وبيان مضمون نظام بنك الجزائر رقم 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020؛ ومحاولة إبراز أهم التحديات التي تواجه الصيرفة الإسلامية في الجزائر ومتطلبات نجاحها. وطرحة الاشكالية التالية: **ما أهم العقبات التي لازالت قائمة أمام نجاح توطين المصرفية الإسلامية في النظام المصرفي الجزائر، وما أهم متطلبات هذا النجاح؟**، والمنهج المتبع في هذه الدراسة هو المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، لملائمتهما لعرض المفاهيم النظرية لمختلف عناصرها، وللمناقشة والتحليل، حيث يتعلق الجانب الوصفي بوصف مفهوم واقع الصيرفة الاسلامية محليا وعالميا والقاء نظرة عن مضمون النظام (20-02)، أما الجانب التحليلي فانصب حول محاولة تقييم هذا النظام والوقوف على أهم مبررارت التوجه نحو الصيرفة الاسلامية في الجزائر والعقبات التي تعترضها ومتطلبات نجاحها.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

– شق العمل المصرفي الإسلامي طريقه ليحتل مكانا مرموقا في النظام المصرفي العالمي، وبالرغم من قصر عمر الصناعة المصرفية الإسلامية، فإنها حققت نجاحات كبيرة وإنجازات رائدة تمثلت في نمو كبير في أعدادها وزيادة هائلة في أصولها وودائعها وعملائها؛

– إن الجزائر كبلد إسلامي لا تتوفر إلى غاية الآن إلا على بنكين اسلاميين فقط (بنك البركة وبنك السلام)، مع 3% فقط من الحصة السوقية؛

– يعتبر النظام المصرفي الجزائري نظام تقليدي يعمل وفق القوانين الناتجة عن الاصلاحات التي مر بها أهمها قانون النقد والقرض؛

– إن إصدار النظام رقم 20-02 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، سيعمل على تشجيع خلق بيئة ملائمة لتطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر؛

– تواجه الصيرفة الاسلامية في الجزائر جملة من التحديات التي قد تعيق انتشارها، لاسيما في ظل افتقارها إلى نظام تشريعي وتنظيمي يرسم معالمها.

ثالثا– بعداش رحمة ومومن سلمي: (2021)[1]

بعنوان: **دراسة تحليلية وتقييمه لواقع الصيرفة الاسلامية في الجزائر**.

هدف الباحث من هذه الدراسة هو الوصول إلى أهم الإصلاحات التي مست الجهاز المصرفي الجزائري ومحاولة تحليل واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر، للإجابة عن الإشكالية التالية: **ما هو واقع الصيرفة الاسلامية في الجزائر؟** واعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والتاريخي كونهما يتلاءمان مع الجانب النظري للدراسة، حيث ظهرا جليا في تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول تطرق فيها من جهة إلى ماهية الصيرفة الإسلامية (النشأة –تعريف– سمات– أهداف)، مع تبيان مصادر الأموال والخدمات المصرفية وخيارات التمويل في المصارف الإسلامية. ومن جهة أخرى إلى النظام المصرفي الجزائري (النشأة – التطور – الخصائص،)، مع إلقاء نظرة على أهم إصلاحات، ليختمها بآليات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر بعد التعرف على أهم معيقاتها.

وفي الأخير وصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

– البنوك الإسلامية هي مؤسسات مالية تقدم قروض وخدمات مالية تتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية.

– المنتجات المالية الإسلامية هي عبارة عن صيغ وأدوات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية مثل: المشاركة، القرض الحسن، المزاعة .....إلخ.

1– بعداش رحمة ومومن سلمي، **دراسة تحليلية وتقييمه لواقع الصيرفة الاسلامية في الجزائر**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد بنكي ونقدي جامعة محمد الصديق جيجل – الجزائر – 2021/2020.

– الصيرفة الإسلامية هي أهم المنجزات المعاصرة في الجهاز المصرفي الجزائري.

رابعا– دراسة بلعربي سمير ومسواكه صبرينة: (2021)[1]

بعنوان: **واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر.**

هدف الباحث من خلال هذه الدراسة هو الوصول إلى مدى موافقة التشريعات الجزائرية للشريعة الإسلامية التي هي المصدر الأول للقوانين في الجزائر، وكذا مدى وصول البنوك والشبابيك الإسلامية إلى المستوى المطلوب، وكذلك رفعا للبس الذي قد يقع في التكيفيات المختلفة سواء فقها أو قانونا، ومنه قام بطرح الاشكالية التالية: **ما هو واقع الصيرفة الاسلامية في الجزائر؟**

وللإجابة عن هذه الإشكالية اعتمد في دراسته على المزج بين منهجين المنهج الوصفي والمنهج التحليلي من خلال التطرق لمفاهيم الصيرفة الإسلامية ونشأتها في الجزائر ووصفه للتشريع الجزائري المتمثل في قانون النقد والقرض والنظام (02/20)، بالإضافة إلى عرض صيغ التمويل الإسلامي وكذلك الأخذ ببعض الآراء الفقهية والانتقادات اللازمة. كما اعتمد كذلك على المنهج المقارن وذلك لأهميته في إبراز مدى تشابه أو اختلاف التشريعات القانونية ومقارنتها بالشريعة الإسلامية والتي هي المصدر الأول للبنوك الإسلامية ممثلة في الهيئات الشرعية لمختلف البنوك والمصارف. وتوصل الباحث إلى النتائج التالية:

– الصيرفة الإسلامية واقع قانوني وتشريعي في الجزائر.

– الصيرفة الإسلامية حديثة النشأة ولها ايجابيات وسلبيات.

– تبني المشرع الجزائري للصيرفة جاء متأخرا وناقصا متأخرا بحيث أن أثر النظام (20-02) كان منذ 2020 فقط وناقصا من حيث طبيعة القانون نظام وليس أمر.

– تبني البنوك التقليدية للصيرفة الإسلامية عن طريق الشبابيك ليس تبنيا للصرافة الإسلامية بقدر ما هو طريقة لجلب الأموال ومنافسة البنوك الإسلامية.

– عقيدة الجزائريين الإسلامية ومذهبهم المالكي سارع في تبني الناس الصيرفة الإسلامية.

– معاناة البنوك الإسلامية في الجزائر من حيث عدم وجود قاعدة تشريعية صلبة واستنادها إلى قانون النقد والقرض والقوانين الأخرى.

– الهيئة الشرعية في البنوك مجرد وسيلة للإفتاء والمراقبة لا للتقويم والالتزام.

1– بلعربي سمير مسواكه صبرينة، **واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر**، مذكرة ماستر في الحقوق تخصص قانون أعمال: جامعة محمد بوضياف المسيلة – الجزائر–،2021/2020.

– نفس الشيء يقال عن الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية من حيث الاستقلالية والالتزام فماتزال الصيرفة الإسلامية تعاني وإن حققت الكثير في سنوات قليلة.

– جهل الناس بالقانون والشريعة جعل من دور الصرافة الإسلامية غير فعال إلا شكلا أما من حيث المضمون فأهل الاختصاص من القانونيين أدرى بالتحايل والموجود.

– هناك اختلاف جذري بين الصيرفة الإسلامية وقانون النقد والقرض الحالي، أما النظام (20-02) فما هو إلا وسيلة للتنافس بين البنوك.

خامسا– دراسة زكريا عزري وزبير بوقرة: (2018)[1]

بعنوان: **واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر وآليات تطويرها – دراسة حالة لعينة من البنوك التجارية بولاية المسيلة–(BADR-BDL-BNA-CPA)** .

وكان الهدف من هذه الدراسة هو التعرف على أهم المنتجات المالية الإسلامية، وعلى واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر وإمكانية تطبيقها بالبنوك التجارية، وبيان التحديات التي تواجهها ومتطلبات نجاحها، حيث طرحت الاشكالية التالية: **ما هو واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر وماهي السبل والآليات اللازمة لتطويرها؟**

حيث اعتمد الباحثان على المنهج الوصفي التحليلي في الفصل الأول لتوضيح جمله من المفاهيم مثل تبيان نشأة البنوك سوء التقليدية أو الإسلامية وآليات التمويل فيها وكذلك متطلبات تطبيق الصيرفة الإسلامية بالبنوك التجارية. وفي الفصل الثاني تم الاعتماد على منهج دراسة حالة في الجانب التطبيقي للدراسة، حيث قام بدراسة ميدانية لتحديد واقع الصيرفة الإسلامية ومدى تعاملها بالمنتجات المالية الإسلامية، وأخذت كنموذج لدراسة الحالة عينة من النوافذ الإسلامية المتواجدة على مستوى وكالات بعض البنوك التجارية العمومية بولاية المسيلة: القرض الشعبي الجزائري (CPA) وبنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) وبنك التنمية المحلية (BDL) والبنك الوطني الجزائري (BNA) خلال شهر جانفي، فيفري، مارس من عام 2018، بالاعتماد على الاستبيان كأداة لتحليل البيانات وذلك باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للدراسات (SPSS V22)،

وقد توصل الباحث لجملة من النتائج النظرية والتطبيقية تتمثل فيما يلي:

– وجود وعي من طرف البنوك التجارية للتعامل والاستفادة من الصيرفة الإسلامية رغم وجود بعض المشاكل من بينها النقص في تكوين العاملين في مجال الصيرفة الإسلامية.

1– زكريا عزري وزبير بوقرة، **واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر وآليات تطويرها –دراسة حالة لعينة من البنوك التجارية بولاية المسيلة-BADR-BDL-BNA-CPA**)، مذكرة ماستر في العلوم التجارية تخصص مالية وتجارة دولية: جامعة محمد بوضياف المسيلة–الجزائر، 2018/2017.

– وجود إقبال كبير وطلبات واستفسارات على المنتجات المالية الإسلامية من طرف العملاء في البنوك التجارية الجزائرية.

– إمكانية واستعداد البنوك التجارية الجزائرية للتعامل بمختلف أنواع المنتجات المالية الإسلامية في انتظار تعميمها واعطاء تراخيص للتعامل بها.

– وجود مساعي من طرف الحكومة الجزائرية في تطوير الصيرفة الإسلامية في البنوك التجارية وذلك من أجل تلبية طلبات العملاء من أجل رفع مستوى النظام البنكي الجزائري.

سادسا– دراسة جعوني سمير (2021).

بعنوان: **تطوير العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر–الودائع والتمويلات–.**

ويهدف الباحث من خلال هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أساسيات العمل المصرفي الإسلامي بمختلف جوانبه، وللتعرف على البنكين الإسلاميين العاملين في الجزائر ضمن البيئة البنكية الجزائرية وبيان طرق وأساليب جمع المدخرات لديهما وأساليب التمويل المعتمدة، وأهم معوقات التمويل والعقبات التي تعترضهما في إطار نشاطهما في البيئة المصرفية الجزائرية.

وقام الباحث بطرح الإشكالية التالية: **ما هي أهم العقبات التي تعترض العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر في جانبيه جمع المدخرات وتقديم التمويلات؟ وكيف يمكن معالجتها؟** اعتمد في هذه الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي لوصف وتحليل مختلف أبعاد الموضوع والوصول إلى النتائج المرجوة من الدراسة، كما تمّ استخدام المنهج الاستقرائي والمنهج المقارن بتتبع بعض المؤشرات المتمثل في (عدد البنوك والفروع ومجموع الأصول، وكذلك مقارنة بغض الارقام المتعلق بالودائع والتمويلات) واستنباط التأثيرات والانعكاسات الناتجة عنها، في حين اعتمد الباحث على منهج المقارنة في الفصل الثاني من خلال بعض المؤشرات بمقارنة القطاع المصرفي الجزائري مع القطاع المصرفي في كل من المغرب وتونس كإطار مكاني للدراسة، وخلال الفترة ما بين 2013 إلى 2017 كإطار زماني لها.

وفي الأخير خلصت إلى جملة من النتائج نذكر منها ما يلي:

– بالرغم من كون بنك البركة الجزائري أقدم البنوك الخاصة في الجزائر إلاّ أنّه لا يمتلك شبكة بنكية واسعة مقارنة ببعض البنوك التقليدية الأخرى، ويمكن إرجاع ذلك إلى احتماليين، إما أنه لم يكن ضمن أهدافه التوسع والانتشار، وهذا مخالف لمبدأ الربحية فنستبعده، أو أنّه لم يتمكن من التأقلم بسهولة مثل البنوك التقليدية، في محيط مصمم بالأساس للعمل البنكي التقليدي.

– تبلغ التغطية البنكية في الجزائر لسنة2017 للوكالة الواحدة 27.428 نسمة، أما في المغرب وتونس، فتبلغ التغطية البنكية للوكالة الواحدة 5.570 و6.005 نسمة على التوالي، مع الإشارة إلى أن المعدل العالمي هو شبّاك لكل 3000 نسمة.

– البنوك الإسلامية في الجزائر الأضعف من حيث العدد ومن حيث الشبكة مقارنة بالمغرب وتونس، حيث لم يرخص البنك المركزي الجزائري إلا لبنكين إسلاميين وهما بنك البركة الجزائري، ومصرف السلام الجزائر، أما بنك المغرب فمنح سنة 2017 الترخيص لخمسة بنوك تشاركية وهي: بنك الصفاء، وأمنية بنك، وبنك التمويل والإنماء، والأخضر بنك، وبنك اليسر. وأما في تونس فينشط بها في مجال الصيرفة الإسلامية ثلاثة بنوك هي: بنك الزيتونة، والبركة بنك تونس، والوفاق بنك الذي تحول من مؤسسة مالية للإيجار المالي إلى بنك إسلامي شمولي

– أصول البنوك العمومية، هي المهيمنة على مجموع الأصول البنكية في الجزائر بأكثر من 80% خلال كل فترة الدراسة، وكانت أصول المصارف الإسلامية في الجزائر أقل تأثرا بالأزمات من المصارف التقليدية، حيث انخفض نمو مجموع أصول المصارف التقليدية الخاصة ب 14.16% بعد أزمة انخفاض أسعار البترول في 2014، بينما المصارف الإسلامية انخفض نموها ب 05.69% فقط، ولمّا بدأ الانتعاش بعدها حققت أصول هذه الأخيرة نموا أسرع من نمو أصول البنوك التقليدية.

– هيمنة البنوك العمومية على مجموع الودائع المجمعة وذلك بنسبة أكبر من 85% خلال كل فترة الدراسة، ويرجع السبب في ذلك إلى شبكة الفروع التي تتوفر عليها البنوك العمومية وإلى حداثة البنوك الخاصة في الجزائر إضافة إلى أن إيداعات الشركات والمؤسسات العمومية ومنها التي تعمل في قطاع المحروقات تكون لدى البنوك العمومية، بالإضافة إلى عدم ثقة شريحة من المجتمع في البنوك الخاصة بسبب التجربة التي مرت بها سابقا (تجربة بنك الخليفة وبنك التجارة والصناعة الجزائري). وفي المقابل لم تتجاوز البنوك الإسلامية في الجزائر نسبة (02.66%) من مجموع الودائع المجمعة في الجزائر خلال كل فترة الدراسة.

– خلال فترة الدراسة، التمويلات الإسلامية لم تتجاوز(02.09%) من مجموع القروض البنكية و(15.78%) بالنسبة للقروض البنكية الخاصة.

سابعا– دراسة سكاكمية شيماء ونقايقي لويزة: (2022)[1]

بعنون: **متطلبات تفعيل التمويل الإسلامي في النظام المصرفي الجزائري**

وتهدف إلى التعرف على الإطار المفاهيمي للتمويل الإسلامي والمصارف الإسلامية وصيغها التمويلية، بالإضافة لتوضيح أهم المتطلبات والعقبات التي تواجه عملية التحويل للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية مع محاولة تحديد واقع التمويل الإسلامي في الجزائر بالتركيز على الجانب القانوني والتشريعي إلى جانب متطلبات التفعيل بالإضافة إلى تبيان واقع العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر ومختلف تحدياته من خلال طرح الاشكالية التالية: **فيما تتمثل متطلبات تفعيل التمويل الإسلامي في المصارف الجزائرية؟**

واعتمد الباحث المنهج الوصفي في الفصل الأول للإطار النظري للتمويل الإسلامي لماهية التمويل الإسلامي وصيغه ومدخل للمصارف الإسلامية، وفي الفصل الثاني درس متطلبات تفعيل نظام التمويل الإسلامي في بيئة مصرفية تقليدية وكذلك عقبات ومتطلبات متعلقة بالبيئة القانونية والإدارية لتفعيل التمويل الإسلامي في المصارف التقليدية. وتطرق في الفصل الثالث إلى متطلبات تفعيل التمويل الإسلامي في الجزائر حيث تضمن تطور النظام المصرفي الجزائري، وواقع العمل المصرفي في الجزائر.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

– المصرف الإسلامي مؤسسة مالية تقوم بدور الوساطة المالية بين طرفين على أساس المشاركة في الأرباح والخسائر وذلك حسب قاعدة الغنم بالغرم.

– للمصارف الإسلامية خصائص عدة تميزها عن غيرها من المصارف التقليدية وتمتد هذه المشروعية من التزامها بأحكام الشريعة الإسلامية في كافة معاملاتها ومن أهمها عدم التعامل بالربا والمشاركة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

– إن تعزيز البيئة القانونية، إنشاء هيئة للرقابة الشرعية وتوحيد الفتاوى، وتوجيه مختلف الخدمات الإسلامية لدعم الاقتصاد الوطني والمجتمع كلها عوامل تساهم في نجاح التمويل الإسلامي في النظام المصرفي الجزائري.

1– سكاكمية شيماء ونقايقي لويزة، **متطلبات تفعيل التمويل الإسلامي في النظام المصرفي الجزائري**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد بنكي ونقدي، جامعة 8 ماي 1945 قالمه –الجزائر– 2022/2021

– يواجه التمويل الإسلامي العديد من التحديات وذلك بسبب اختلاف المبادئ التي يقوم عليها كل من المصرف الإسلامي والمصرف التقليدي، وافتقار الموظفين للتأهيل والكفاءة اللازمتين بالإضافة إلى عدم تطور النظم المحاسبية.

– تدعيم الإطار القانوني والتشريعي لتطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر بصدور القانون 20-02 والذي يجدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية لاسيما المتعلقة بفتح النوافذ الإسلامية.

ثامنا: دراسة خيرة الأعرج وبن تواتي خديجة: (2022)

بعنوان: **آفاق تطوير العمل المصرفي ظل الشريعة الإسلامية "التجربة الجزائرية (1990–2020)"**.

هدفت الدراسة إلى عرض الإطار العام لظاهرة توجه البنوك التقليدية إلى العمل البنكي الإسلامي وشرح وتوضيح أهم صيغ التمويل الإسلامي وإظهار أهمية العمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وكذلك لمعرفة مدى نجاح البنوك الإسلامية في الجزائر بالعمل ضمن مجال التمويل الإسلامي، وتبيان المتطلبات الواجب توفيرها في البيئة الجزائرية بما يفعل الصيرفة الإسلامية ويعزز دورها في ظل القيود التي تعترض تنميتها.

حيث طرح الباحث الاشكالية التالية: **كيف يمكن تقييم العمل المصرفي الإسلامي؟ وماهي آفاقه في ظل التحديات الراهنة؟** وكان الإطار الزماني والمكاني للدراسة هو دراسة البنوك التقليدية الجزائرية وآفاق تطورها في تطبيق الصيرفة الإسلامية خلال آخر 30 سنة بالتحديد الفترة **(1990–2020)**.

ومن أجل معالجة إشكالية الدراسة والإجابة على التساؤلات المطروحة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري من خلال المفاهيم المتعلقة بالبنوك الإسلامية وتوضيح توجه البنوك التقليدية إلى العمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، في حين تم الاعتماد على الأسلوب التحليلي لرصد واقع العمل البنكي الإسلامي في الجزائر بغية معرفة مدى نجاح تطبيق الصيرفة الإسلامية في الجزائر.

وتوصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

– تحاول الجزائر خوض تجربة فتح فروع ونوافذ للمعاملات الإسلامية في بنوكها التقليدية.

– الصيرفة الإسلامية تواجهها العديد من العوائق والتحديات التي تحد من تطورها في الجزائر وأهمها التأكيد على مشروعيتها ومنتوجاتها.

– تتعرض البنوك التجارية في الجزائر لمنافسة شديدة من البنوك الإسلامية.

– تضارب الآراء حول شرعية المنتجات البنكية الإسلامية المقدمة في البنو ك التقليدية.

– غياب الأطر التنظيمية التشريعية لضمان إسلامية المنتجات المقدمة، تعتبر من التحديات التي تعرقل نجاح البنوك في التوجه للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية

تاسعا: دراسة بن عبد الله سندس: (2021)

بعنوان: **دور الصيرفة الاسلامية في استقطاب الاموال في البنوك العمومية الجزائرية دراسة حالة البنك الوطني الجزائري لوكالتي "بسكرة وباتنة"**

هدف الدراسة هو التعرف على واقع الصيرفة الإسلامية من خلال عموميات وصيغ وآليات التمويل المعتمدة، والتعرف على واقعها من خلال نشأتها وقنوات تقديمها في الجزائر واكتشاف مدى نجاح أو عدم نجاح منتجات الصيرفة الإسلامية في استقطاب الأموال في البنوك العمومية الجزائرية. وذلك بطرح الاشكالية الآتية: **كيف تساهم الصيرفة الإسلامية في استقطاب الأموال في البنوك العمومية الجزائرية خلال الفترة (2020_2021)؟** ومنه انتهجت الباحثة المنهج الوصفي والتحليلي وأسلوب المقابلة في دراسة الحالة لأجل معالجة إشكالية البحث حيث يظهر الأول جليا في الجانب النظري من الدراسة من خلال سرد نشأة البنوك الإسلامية ونشأة الفروع الإسلامية وظهورها، واستخدم المنهج التحليلي عند تحليل بيانات الجداول والمعطيات المتحصل عليها من البنك وتحليل ومناقشة المقابلة التي تم إجراؤها مع إطارات البنك الوطني الجزائري الذي تم اختياره لدراسة الحالة من خلال وكالتي "بسكرة وباتنة" وكانت الحدود الزمنية للدراسة ابتداء من سنة 2020 إلى غاية سنة 2021.

ووصلت الدراسة إلى عدة نتائج نذكر منها:

– يتم تطبيق الصيرفة الإسلامية في المنظومة المصرفية من خلال أربع مداخل واليات مختلفة هي: التحول إلى الصيرفة الإسلامية، فتح فروع إسلامية، فتح نوافذ إسلامية، أو بيع المنتجات الإسلامية ضمن المنتجات التقليدية للبنك

– تعددت وجهات النظر حول إنشاء الفروع والنوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية، بين مؤيد ومعارض وبين من يرى ضرورة ذلك في الحالات الاستثنائية.

– إن حصة الصيرفة الإسلامية في النظام المصرفي الجزائري صغيرة ومحدودة جدا مقارنة بالبنوك التقليدية التي تسيطر على النشاط المصرفي وaيمن على السوق المصرفية الجزائرية.

– اعتمدت السلطات الجزائرية فتح نوافذ إسلامية لتقديم الخدمات المصرفية الإسلامية على مستوى البنوك العمومية كآلية لتبني الصيرفة الإسلامية.

– لإنشاء النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية من الضروري أن تكون ضمن هيكل مستقل إداريا وماليا عن باقي الهياكل التقليدية للبنك، والفصل بين المحاسبة الخاصة بالشبابيك الإسلامية عن المحاسبة الخاصة ببقية الهياكل.

– تواجه البنوك الإسلامية في الجزائر مجموعة من التحديات والعراقيل سواء تلك المتعلقة بالجانب القانوني أو الجانب التنظيمي أو الجانب البشري، وبالرغم من ذلك استطاعت هذه البنوك مواصلة مسيرة عملها وجذب المزيد من المتعاملين والتأثير على بعض البنوك التقليدية وتحفيزها لممارسة العمل المصرفي الإسلامي.

المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية (الإنجليزية والفرنسية)

في هذا المطلب سنتطرق لبعض الدراسات باللغة الإنجليزية والفرنسية التي تناولت موضوع الصيرفة الإسلامية في الجزائر من خلال القاء نظرة علية ومحاولة الاستفادة منها لتحديد معالم دراستنا الحالية، ومن أهم تلك الدراسات ما يلي:

أولا– الدراسات باللغة الانجليزية

1– دراسة: Bendjebbes A yassamine (2022)[1]

بعنوان: **The reality of the Islamic banking industry in Algeria Al Salam Bank Case Study 2017-2020**.

هدفت الباحثة من هذه الدراسة استكشاف واقع الصناعة المصرفية الإسلامية في الجزائر بسبب التطورات التي حدثت في التشريعات واللوائح المنصوص عليها لتعزيزها ودعمها، وإلقاء الضوء على أحد البنوك الإسلامية العاملة في الجزائر وتحديداً مصرف السلام من خلال قراءة وتحليل البيانات والمؤشرات المالية التي تم الحصول عليها خلال الفترة من 2017 إلى 2020، فطرحت الإشكالية التالية: "**ما واقع الصناعة المصرفية الإسلامية في الجزائر؟**" في هذا الصدد اتبعت المنهج الوصفي والتحليلي من خلال التطرق إلى واقع النظام المصرفي الإسلامي في الجزائر ثم تحليل الدور الاقتصادي الذي يلعبه مصرف السلام في ظل احتكار النظام المصرفي التقليدي باستخدام الإحصائيات ودراسة التقارير السنوية والقوائم المالية وتحليلها ومقارنتها وصياغة النتائج. وتم تقسيم الدراسة إلى محورين رئيسيين، الجزء الأول يتناول صناعة الصيرفة الإسلامية في عمومها من خلال عرض إطار المفاهيمي وأهم

1- Bendjebbes yassamine, **The reality of the Islamic banking industry in Algeria Al Salam Bank Case Study 2017-2020**, Journal of Economic Integration, Vol: 10 -N°: 01, Algeria, (March 2022).

أدوات التمويل الإسلامي وتطورها في العالم، وفي حين الجزء الثاني اكتشفا لواقع الصناعة المصرفية الإسلامية في الجزائر، وتقييم تجربة بنك السلام الجزائري في الجزائر. وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

– الصناعة المصرفية الإسلامية في الجزائر لا تزال محدودة إلى حد كبير رغم وجود رغبة من جانب أصحاب المشاريع لهذا النوع من التمويل.

– رغم جهود الحكومة الجزائرية لسن القوانين والتشريعات التي تخدم صناعة الصيرفة الإسلامية، من خلال إصدار اللوائح التي تسمح للمصارف والمؤسسات المالية بممارسة الصيرفة الإسلامية، إلا أن حصة البنوك الإسلامية في السوق المصرفية الجزائرية لا يزال متواضعا بشكل ملحوظ، حيث تمتلك البنوك العامة التقليدية 87٪ من حيث التمويل، في حين أن الباقي المؤسسات المصرفية تنافست على النسبة المتبقية البالغ 13٪ والأسهم يتنافس بنك البركة ومصرف السلام بنسبة لا تتجاوز 17٪.

– قلة خبرة هذه البنوك وعدم ارتباطهم بمجموعات كبيرة مثل البنوك الدولية، بالإضافة إلى حجم الأصول المتداولة في الاقتصاد الموازي.

2– دراسة: (2022) GUELMINE Mohamed Hichem BENMASSAOUD Adem[1]

بعنوان:

The Effect of the 20-02 Regulation on The Algerian Islamic Banking Sector: Study on the Role of The New Regulation in Achieving Financial Inclusion

يهدف الباحث من خلال الورقة البحثية إلى قياس فعالية النظام 20–02 بالتكامل مع التعليمة 03–20 للمصرف المركزي لإصلاح القطاع المصرفي الإسلامي وأثر ذلك على قدرته على دمج مدخرات السوق الموازي في السوق الرسمي، وتحقيق الشمول المالي، وكذلك تقيم قدرته على تحسين الأداء المصرفي للبنوك الإسلامية في الجزائر. وكانت إشكالية الدراسة هنا: "**ما هو تأثير النظام الجديد 20–02 وهل سينتهي الامر بدمج عمليات السوق الموازية؟**" ولمعالجتها اختار الباحث المنهج الوصفي في أدبيات الدراسة والمنهج التحليلي في معالجة وتحليل أثار انحراف البنوك الإسلامية على الأداء مما أثر سلبا على جذب اعمال وأمول وكلاء السوق الموازية، واستعمل

المنهج المقارن في مقارنة فعلية نظام 20–02 مقارنا مع النظام 18–03. وهذا أهم ما توصلت إلية الورقة البحثية من نتائج:

– حققت المصارف الاسلامية نسبة عالية لتطور ودائعها، مقارنة مع نظيرتها التقليدية.

1 - GUELMINE Mohamed Hichem BENMASSAOUD Adem**, The Effect of the 20-02 Regulation on The Algerian Islamic Banking Sector: Study on the Role of The New Regulation in Achieving Financial Inclusion**, Dirassat Journal Economic Issue, Vol: 13 -N°: 01, Algeria, (2022)

– من المبكر الحكم على أثر النظام على السوق الموازي، خاصة إذا علمنا أنه وحسب تقرير غلوبال فيندكس لعام 2017 فإن 05% من الجزائريين هم خارج النظام البنكي لأسباب دينية، لكنه قد يحسن الاستجابة ولكن بمستوى يخالف التوقعات والمأمول لخلق ديناميكية اقتصادية.

– يعتبر صدور النظام (20–02) الذي بدوره يظهر جدية الحكومة في تشجيع تطبيق الصيرفة الإسلامية في السوق الجزائرية لإعطاء دفعة ديناميكية اقتصادية في هذا الوقت بالذات.

– النظام الجديد يعتبر تنظيم مثالي إلا أنه لم يغطي الكثير من الجوانب مثل (أدوات السياسة النقدية التي لا تتوافق مع الطبيعة الإسلامية المصرفية، كنسبة الاحتياطي الإلزامي والنسب الاحترازية وعملية إعادة الخصم.....)، وهذا ما سيدفع بالبنوك لعدم الالتزام ومخالفة معايير الشريعة الإسلامية والحد من قدراتها.

– المتعاملون في السوق الموازية يرفضون ادخال مدخراتهم في النظام المصرفي لعدة أسباب منها قلة الأرباح الناتجة من وراء توظيفها وكذلك التهرب من دفع الضرائب..... الخ.

_ لخلق ديناميكية نحتاج إلى تكامل كامل بين السوق الموازية والسوق المصرفية الإسلامية، غير أن هذه الأخير غير قادرة على تحقيقها حتى مع تفعيل النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية، وسيكون لهذه الأخيرة تأثير جزئي على الديناميكية الاقتصادية والمساهمة في تقليل عجز الميزانية المتوقعة بنسبة 01.62% في حالة بنك (BEA) لسنه 2020 إلى 2022.

ثانيا– الدراسات باللغة الفرنسية

1– دراسة: NASRI Nasreddine A AYADI Abdelkader (2021)[1]

بعنوان:

Vision sur l'activité bancaire islamique en Algérie à la lumière du règlement 20/02

هدف الباحث من خلال هذه الورقة البحثية إعطاء رؤية حول النشاط المصرفي الإسلامي في الجزائر بعد صدور نظام (20–02)، وكذلك دراسة واقع العمل المصرفي في ظل الإطار التشريعي من خلال تحليل النصوص التشريعية الصادرة مؤخرا عن البنك المركزي الجزائري، مع تقديم رؤية لمستقبل القطاع في ظل نظام (20–02). وفي هذا الصدد طرح الباحث الإشكالية التالية: **كيف يمكن رؤية مستقبل الصيرفة الإسلامية في الجزائر بعد تطبيق نظام (20–02)**؟ بحيث كانت الحدود الزمنية والمكانية لهذه الدراسة تتمثل في الجهاز المصرفي الجزائري من

1 - NASRI Nasreddin, AYADI Abdelkader**, Vision sur l'activité bancaire islamique en Algérie à la lumière du règlement 20/02,** Journal Of North African Economies, Vol 17 / N°(26), Algeria, 2021.

عام 1962 إلى غاية 2020 بالأخص سنة 2020 وهذه الأخيرة التي عرفت عدة تطورات في النشاط المصرفي الإسلامي مما جعلها نقطة مهمة للدراسة. ولمعالجة إشكالية هذه الدراسة تم إتباع المنهج الوصفي في أدبيات الدراسة والمنهج التحليلي والاستنتاجي لدراسة أهم ما جاء في هذا النظام ولتبيان واستنتاج وتحليل مدى الإضافة التي قدمها للصيرفة الإسلامية في الجزائر ومستقبلها. وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية ونذكر منها:

- قطاع الصيرفة الإسلامية في الجزائر لازال في طور الانجاز.
- الإطار القانوني جاهز لتطوير الصيرفة الإسلامية وما على البنوك فقط إلا أن تتفاعل معه بشكل ايجابي.
- التمويل الإسلامي بشكل عام حاليا يقتصر على البنوك فقط.
- بعد صدور نظام 20-02 والنصوص اللاحقة لها، شق نشاط الصيرفة الإسلامية طريقه الصحيح للتقدم، مما يظهر تبلور إرادة الدولة بحيث يبقى على البنوك المهتمة الان الحصول على شهادة المطابقة وموافقة بنك الجزائر خاصة لمن يقدمون المنتوجات المالية الإسلامية حتى قبل سنة 2020.

2- دراسة: BELAZIL F A BENYAHIA-TAIBI G (2018)[1]

بعنوان:

L'intégration des produits financiers islamiques dans les banques conventionnelles Enquête auprès d'un échantillon de banques nationales

حيث هدفت الدراسة في هذه الورقة البحثية إلى تحديد العوامل الرئيسية التي يمكن أن تعزز إدماج المنتوجات المالية الإسلامية في عمل عينة من فروع البنوك العمومية الجزائرية التي شملتها الدراسة في ولاية وهران، والمتمثلة في "بنك التنمية المحلية (BDL) ، والقرض الشعبي الجزائري (CPA)، وبنك الفلاح والتنمية الريفية (BADR)، وكانت الإشكالية كالتالي: **ماهي العوامل التي تعزز إدماج المنتوجات المالية الإسلامية في عمل البنوك العمومية؟**

واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري بينما تم الاعتماد على منهج دراسة حالة في الجانب التطبيقي لها، حيث قام الباحث بدراسة ميدانية لتحديد إلى أي مدى تتعامل هذه البنوك بالمنتجات المالية الإسلامية، وأخذ كنموذج لدراسة الحالة عينة من الوكالات البنكية بولاية وهران، بالاعتماد على الاستبيان كأداة

1 - BELAZIL F A BENYAHIA-TAIBI G, **L'intégration des produits financiers islamiques dans les banques conventionnelles: Enquête auprès d'un échantillon de banques nationales**, ALGERIAN BUSINESS PERFORMANCE REVIEW N°: 13, Algeria/2018.

لتحليل البيانات وذلك باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للدراسات (SPSS V22). وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- 09.4% من العملاء الذين شملهم الاستطلاع غير راضون على التعاملات المصرفية التقليدية بسبب طريقة تعملها التي تعتمد على تحويل المخاطر على عكس المعاملات المصرفية الإسلامية التي تعمل على اساس مبدأ اقتسام المخاطر.

- 44.2% من العملاء الذين شملهم الاستطلاع يقولون أنهم لم يتقدموا أبدا للحصول على تمويل على الرغم من الحاجة لذلك لأسباب دينية.

- انخفاض مستوى المعرفة عند أغلب العملاء المستهدفين للمنتجات والخدمات المصرفية الإسلامية ف 39.8 % من العملاء الذين شملهم الاستطلاع فقط يعرفون المنتجات المالية الإسلامية بينما 60.2% لا يعلمون بها تماما، وتجدر الإشارة إلى أن المعرفة تقتصر على العلم بوجود عدد من البنوك التي تحمل اسم البنك الإسلامي ولكن في الواقع ليس لدى الغالبية فكرة عن طبيعة المنتجات أو مبادئ عمل البنوك الإسلامية.

- على الرغم من وجود البنوك الإسلامية في السوق المصرفية الجزائرية إلا أن الثقافة الخاصة بالتمويل الإسلامي لم تنتشر في المجتمع كما ينبغي، ويرجع ذلك أساسا لي عدة عوامل منها: (استراتيجية السوق المحدود للغاية للبنوك العاملة في المجال المالي الإسلامي، لاسيما التواصل مع المجتمع المدني وغياب النصوص القانونية التي تحكم صناعة التمويل الإسلامي في الجزائر).

- الصيرفة الإسلامية في الجزائر يمكن أن تتطور بناء على الطلب المحتمل وهذا راجع طبيعة المجتمع الديني.

المطلب الثالث: الفرق بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

بعد سردنا لأهم الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الصيرفة الإسلامية في الجزائر، والتي بدورها أعطتنا خلفية عن موضوع الدارسة وقللت من الوقت والجهد اللازمين لإنجازنا الجانب النظري منها عبر التعرف على أهم المراجع التي تناولت الموضوع كما ساعدنا في التحديد السليم للإشكالية وكيفية معالجتها، وبدورنا سنحاول المقارنة بين هذه الدراسات فيما بينها وبين إشكالية بحثنا من خلال عدة نقاط.

أولا– أوجه الاتفاق والاختلاف بين الدراسات السابقة:

اتفقت جل الدراسات السابقة من حيث الإطار النظري والمفاهيمي للصيرفة الإسلامية، سواء من ناحية السرد التاريخي أو الأسس والمبادئ وما تقدمه الصيرفة الإسلامية من منتجات وخدمات، وكذلك حول الصيرفة الإسلامية في الجزائر من حيث النشأة وكذلك طرق تقديمها وتحليل أهم ما جاءت به القوانين والتشريعات من خلال إلقاء نظرة على مضمون النظام 20-02، ولذلك اكتفت هذه الدراسات بالمنهج الوصفي في الجانب النظري والتحليلي عند التطرق للنظام المصرفي الجزائري وأهم إصلاحاته وتحليل القوانين.... ، كما أن إشكالياتها تمحورت حول واقع الصرفة الإسلامية في الجزائر أو محاولة التعرف على أهم معيقاتها والتحديات التي تواجهها أو سبل تفعيلها وأهم الاليات اللازمة لذلك (خاصة في الدراسات الخمسة الأولى والدراسة السابعة) رغم أن الدراسة الرابعة (بلعربي ومسواكة) ركزت نوعا ما على الجانب الفقهي حيث اشارت إلى مدى موافقة التشريعات الجزائرية للشريعة الإسلامية مع الأخذ ببعض الآراء الفقهية عند عرضها لمختلف صيغ التمويل.

كما تميزت دراسةGUELMINE وBENMASSAOUD من حيث الهدف، أين حاول الباحثان قياس فعالية النظام 20-02 بالتكامل مع التعليمة 03-20 للمصرف المركزي لإصلاح القطاع المصرفي الإسلامي وأثر ذلك على قدرته على دمج مدخرات السوق الموازي في السوق الرسمي، وتحقيق الشمول المالي، وكذلك تقيم قدرته على تحسين الأداء المصرفي للبنوك الإسلامية في الجزائر. ولمعالجتها اختار الباحث المنهج التحليلي في معالجة وتحليل أثار انحراف البنوك الإسلامية على الأداء مما أثر سلبا على جذب اعمال وأموال وكلاء السوق الموازية، واستعمل المنهج المقارن في مقارنة فعلية نظام 20-02 مقارنا مع النظام 18-03.

كما هدف الباحثان من خلال دراسة NASRI وA AYADI إلى إعطاء رؤية حول النشاط المصرفي الإسلامي في الجزائر بعد صدور نظام (20-02)، وكذلك دراسة واقع العمل المصرفي من عام 1962 إلى غاية 2020، في ظل الإطار التشريعي من خلال تحليل النصوص التشريعية الصادرة مؤخرا عن البنك المركزي الجزائري، مع تقديم رؤية لمستقبل القطاع المصرفي الجزائري في ظل نظام (20-02).

أما باقي الدراسات ورغم اتفاقها معها في الجانب النظري والمنهج المستخدم فيه، فقد تميزت في الجانب التطبيقي لها أين تنوعت زمنيا وجغرافيا حيث:

- تم الاعتماد على منهج دراسة حالة في الجانب التطبيقي للدراسة الخامسة (عزري وبوقرة)، حيث قام الباحثان بدراسة ميدانية على عينة من النوافذ الإسلامية المتواجدة على مستوى وكالات بعض البنوك التجارية العمومية بولاية المسيلة (CPA) و(BADR) و(BDL) و(BNA) خلال الثلاث أشهر الأولى من عام 2018، واعتمدا على الاستبيان كأداة لتحليل البيانات. وكذلك الأمر بالنسبة لدراسة BELAZIL و

BENYAHIA التي هدفت إلى تحديد العوامل الرئيسية التي يمكن أن تعزز إدماج المنتوجات المالية الإسلامية في عمل عينة من فروع البنوك العمومية الجزائرية في ولاية وهران، والمتمثلة في "بنك التنمية المحلية (BDL)، والقرض الشعبي الجزائري (CPA)، وبنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)، بالاعتماد أيضا على الاستبيان كأداة لتحليل البيانات وذلك باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للدراسات (SPSS V22).

- وبينما ركزت الدراسة السابقة على النوافذ الإسلامية في الجانب التطبيقي سلطت الدراسة السادسة (دراسة جعوتي) الضوء على البنكين الإسلاميين العاملين في الجزائر وبيان طرق وأساليب جمع المدخرات لديهما وأساليب التمويل المعتمدة، وأهم معوقات التمويل والعقبات التي تعترضهما في إطار نشاطهما في البيئة المصرفية الجزائرية. كما أنه أضاف المنهج المقارن بتتبعه بعض المؤشرات المتمثلة في (عدد البنوك والفروع ومجموع الأصول، وكذلك مقارنة بغض الارقام المتعلق بالودائع والتمويلات) واستنباط التأثيرات والانعكاسات الناتجة عنها، وأيضا من خلال مقارنة بعض مؤشرات القطاع المصرفي الجزائري مع القطاع المصرفي في كل من المغرب وتونس كإطار مكاني للدراسة، خلال الفترة ما بين 2013 إلى 2017 كإطار زماني لها.

- أما الدراسة الثامنة (دراسة خيرة الأعرج وبن تواتي خديجة) ولمعرفة مدى نجاح البنوك الجزائرية بالعمل ضمن مجال التمويل الإسلامي، وتبيان المتطلبات الواجب توفيرها في البيئة الجزائرية بما يفعل الصيرفة الإسلامية ويعزز دورها في ظل القيود التي تعترض تنميتها، فقد ركزت الباحثتان كإطار زماني ومكاني لدراستهما على البنوك التقليدية الجزائرية وآفاق تطورها في تطبيق الصيرفة الإسلامية خلال آخر 30 سنة بالتحديد الفترة (**1990-2020**)، في حين تم الاعتماد على الأسلوب التحليلي لرصد واقع العمل البنكي الإسلامي في الجزائر بغية معرفة مدى نجاح تطبيق الصيرفة الإسلامية في الجزائر.

- وبالنسبة للدراسة التاسعة (بن عبد الله سندس)، وقصد اكتشاف مدى نجاح أو عدم نجاح منتجات الصيرفة الإسلامية في استقطاب الأموال في البنوك العمومية الجزائرية، انتهجت الباحثة أسلوب المقابلة في دراسة الحالة مع إطارات البنك الوطني الجزائري من خلال وكالتي "بسكرة وباتنة" واللتان مثلتا الحدود المكانية للدراسة ابتداء من سنة 2020 إلى غاية سنة 2021 كحدود زمانية، واستخدمت المنهج التحليلي عند تحليل بيانات الجداول والمعطيات المتحصل عليها من البنك.

أما بالنسبة للدراسات الأجنبية فقد حاولت دراسة Bendjebbes إلقاء الضوء على أحد البنوك الإسلامية العاملة في الجزائر وتحديداً مصرف السلام من خلال قراءة وتحليل البيانات والمؤشرات المالية التي تم الحصول عليها خلال

الفترة من 2017 إلى 2020، ومن ثم تحليل الدور الاقتصادي الذي يلعبه مصرف السلام في ظل احتكار النظام المصرفي التقليدي باستخدام الإحصائيات ودراسة التقارير السنوية والقوائم المالية.

أما من حيث **النتائج المتوصل إليها**، فنجد أن:

– جميع الدراسات تتفق على أن الصيرفة الاسلامية في الجزائر واجت جملة من الصعوبات والتحديات التي أعاقت انتشارها، سواء تلك المتعلقة بالجانب القانوني أو الجانب التنظيمي أو الجانب البشري، وذلك بسبب اختلاف المبادئ التي يقوم عليها كل من المصرف الإسلامي والمصرف التقليدي، وافتقار الموظفين للتأهيل والكفاءة اللازمتين بالإضافة إلى عدم تطور النظم المحاسبية، بالإضافة إلى تعرضها للمنافسة من البنوك وتضارب الآراء حول شرعية المنتجات البنكية الإسلامية المقدمة في البنوك التقليدية، رغم وجود وعي من طرف البنوك التجارية للتعامل والاستفادة من مختلف منتجات الصيرفة الإسلامية وإقبال كبير وطلبات واستفسارات على المنتجات المالية الإسلامية من طرف العملاء في البنوك التجارية الجزائرية. فحسب دراسة BELAZILوBENYAHIA فإنه وعلى الرغم من وجود البنوك الإسلامية في السوق المصرفية الجزائرية إلا أن الثقافة الخاصة بالتمويل الإسلامي لم تنتشر في المجتمع كما ينبغي، ويرجع ذلك أساسا لي عدة عوامل منها: (استراتيجية السوق المحدود للغاية للبنوك العاملة في المجال المالي الإسلامي، لاسيما التواصل مع المجتمع المدني وغياب النصوص القانونية التي تحكم صناعة التمويل الإسلامي في الجزائر).

ولذلك لابد من التكثيف من الدورات التكوينية لإطارات وعمال المصارف التقليدية التي تعمل بصيغ إسلامية وإيجاد معالجات محاسبية تراعي خصوصيات المنتجات المصرفية والمالية المستوحاة من أحكام الشريعة الإسلامية، بالإضافة إلى تنظيم ملتقيات وندوات حول التمويل الإسلامي لتحسيس وتعريف العملاء والمتعاملين الاقتصاديين على اختلاف أنشطتهم، بهذا النوع من التمويل.

– بينما ترى عدة دراسات أن الشبابيك الإسلامية هي أحد مداخل التحول نحو الصيرفة الإسلامية وآليات تبنيها، نجد أن (دراسة بلعربي ومسواكه) ترى في تأخر المشرع الجزائري في تقنين الصيرفة الاسلامية وتبني البنوك التقليدية للصيرفة الإسلامية عن طريق الشبابيك ليس مدخلا للتحول نحو الصيرفة الإسلامية بقدر ما هو طريقة لجلب الأموال ومنافسة البنوك الإسلامية التي تعاني في الجزائر في ظل عدم وجود قاعدة تشريعية صلبة واستنادها إلى القوانين الوضعية، كما أن الهيئة الشرعية في البنوك مجرد وسيلة للإفتاء والمراقبة لا للتقويم والالتزام.

– تتفق كل من دراستي جعوني سمير وبن عبد الله سندس وBendjebbes على هيمنة البنوك العمومية على السوق المصرفية الجزائرية وعلى مجموع الأصول والودائع المجمعة والتمويلات الممنوحة، مقارنة بالبنوك الإسلامية، ولذلك فإن حصة الصيرفة الإسلامية في النظام المصرفي الجزائري صغيرة ومحدودة جدا مقارنة بالبنوك التقليدية رغم وجود رغبة من جانب أصحاب المشاريع لهذا النوع من التمويل.

– حسب كل من دراسةGUELMINEو BENMASSAOUD ودراسة Bendjebbes فإنه وبعد صدور النظام (20-02) والنصوص اللاحقة له، شق نشاط الصيرفة الإسلامية طريقه الصحيح للتقدم الأمر الذي يظهر تبلور إرادة الدولة وجديتها في تشجيع تطبيق الصيرفة الإسلامية في السوق الجزائرية. لكنه ورغم ذلك حسب دراسةGUELMINEو BENMASSAOUD لم يغطي الكثير من الجوانب مثل (أدوات السياسة النقدية التي لا تتوافق مع الطبيعة الإسلامية المصرفية، كنسبة الاحتياطي الإلزامي والنسب الاحترازية وعملية إعادة الخصم.....)، وهذا ما سيدفع بالبنوك لعدم الالتزام ومخالفة معايير الشريعة الإسلامية والحد من قدراتها، كما أن المتعاملون في السوق الموازية يرفضون ادخال مدخراتهم في النظام المصرفي لعدة أسباب منها قلة الأرباح الناتجة من وراء توظيفها وكذلك التهرب من دفع الضرائب..... الخ

ثانيا– الفجوة العلمية التي تعالجها الدراسة الحالية:

بعد استعراض أوجه الاتفاق والاختلاف بين الدراسات السابقة نجد أن دراستنا تتفق معها في موضوعها الرئيسي وهو واقع الصيرفة الإسلامية في البنوك الجزائرية وتتشابه مع جل الدراسات في جانبها النظري الذي اعتمدنا فيه على المنهج الوصفي لوصف كل ما يتعلق بالصيرفة الإسلامية من نشأة ومفهوم وطرق وقنوات تقديمها سواءً عبر البنوك الإسلامية أو من خلال البنوك التقليدية عبر ما يسمى بالنوافذ الإسلامية، وأيضا مبادئ وأسس التمويل الإسلامي ومختلف صيغ تمويل الاستثمارات المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية. وكذلك الأمر بالنسبة للجزء المتعلق بواقع الصيرفة الإسلامية واعتمادنا المنهج التحليلي في تحليل مدى الإضافة التي قدمها التشريع من خلال النظام 20-02 للصيرفة الإسلامية في الجزائر ومستقبلها. أما من الناحية التطبيقية فدراستنا أقرب لتلك التي اعتمدت منهج دراسة الحالة عبر دراسة ميدانية في عينة من الوكالات البنكية.

إلا أنها تختلف عنها في عدة جوانب تمثل الفجوة العلمية التي تعالجها دراستنا، وهي:

1- من حيث الإطار المكاني وعدد البنوك والنوافذ (حجم العينة) التي شملتها الدراسة فتناولت دراستنا جميع الوكالات البنكية العمومية منها والخاصة، وسواء كانت بنوك أو نوافذ والتي تنشط في ولاية الوادي والمعنية بتقديم المعاملات الإسلامية، وكذلك بالنسبة للإطار الزمني الممتد من سنة 2018 إلى 2022.

2- من حيث الالمام بجل حيثيات وجوانب الموضوع المتعلق بواقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر مثل:(النشأة والتطور، الإطار القانوني والتنظيمي، الخصائص، التمويلات) وبمختلف العراقيل التي تحد من تطور الصيرفة الإسلامية في الجزائر، وكذلك كل ما تعلق بسبل النجاح وآليات تكريسها سواءً من الجوانب التنظيمية أو الإدارية، الاجتماعية، القانونية، الشرعية، التي عرضتها دراستنا بشكل مفصل.

خلاصة الفصل:

نستخلص مما تم دراسته في هذا الفصل أن البنوك الاسلامية هي عبارة عن وحدات مالية كغيرها من المؤسسات المالية الأخرى تعمل في إطار الشريعة الاسلامية، ما يميزها هو ابتعاها عن التعامل بالفائدة سواء في تقديم الخدمات المصرفية أو في الصيغ التمويلية والأساليب الاستثمارية التقليدية التي أجمع الفقهاء على حرمتها، باعتبارها من الربا المحرمة في كتاب الله والسنة النبوية الشريفة.

والجزائر كغيرها من الدول التي سعت إلى إدخالها إلى النظام المصرفي الجزائري من خلال فتح المجال لإنشاء بنوك إسلامية، فقد كانت البداية مقتصرة على خدمات بنك البركة الجزائري، ثم بعد ذلك بسنوات طويلة تم تسجيل إنشاء بنك جديد في هذا المجال وهو بنك السلام، في حين يعد التأطير القانوني الفعلي هو إصدار النظام 20-02 الذي يعتبر بمثابة الضوء الأخضر للبنوك في ممارسة الصيرفة الإسلامية، الذي يسمح بفتح نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية الخاصة منها والعامة كما أوضحناها في هذا الفصل. وتطرقنا ايضا لجمله من الدراسات السابقة التي تناولت موضعنا سوي باللغة الغربية منها أو الأجنبية مع ابراز أوجه والتشابه بينها وتحديد الفجوة العلمية بينها وبين دراستنا الحالية.

الفصل الثاني:

تحليل واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر –دراسة حالة البنوك الممارسة لها على مستوى ولاية الوادي–

تمهيد:

يتميز التمويل الإسلامي بالالتزام بالأحكام والمبادئ التشريعية الإسلامية في جميع المعاملات خلافا للتمويل التقليدي، فالبنوك الإسلامية تمتنع عن التمويل والاستثمار في المشروعات المنافية لتعاليم ومبادئ ديننا الإسلامي الحنيف، فهي تجتنب كل تعامل فيه جهالة أو غرر أو غبن، كما أن تحري الحلال في التمويل والاستثمار من أهم الالتزامات التي يركز عنها في الصيرفة الإسلامية. كما أن التمويل الإسلامي ظاهرة مرتبطة بالدورة الإنتاجية للسلع والخدمات، ويزداد التمويل أو ينقص بقدر حاجة الدورة الإنتاجية للعناصر التمويلية فهو ظاهرة من الظواهر الحقيقية في الاقتصاد، خلافا للتمويل الربوي الذي يعد ظاهرة مالية بحتة.

ويعتبر النظام 18-02 المتعلق بالصيرفة التشاركية أول نص قانوني ينظم الصيرفة الإسلامية في الجزائر منذ الاستقلال رغم اختصاره في 12 مادة. ثم في 2020/03/15 صدر النظام 20-02 الذي حدد العمليات البنكية الإسلامية وقواعد ممارستها، وبموجبه كانت النوافذ الاسلامية في البنوك العمومية ويعتبر خطوة ايجابية نحو التأطير القانوني للصيرفة الإسلامية في الجزائر، برغم من جهود الدولة للتحول إلى النظام المصرفي الإسلامي إلا انه هناك جملة من المعوقات التي تحول دون تفعيله، وفي هذا الفصل حاولنا تحليل واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر من ناحية العراقيل والخصائص وسبل التفعيل والتطرق إلى جل جوانب الموضوع قسمنا الفصل الى مبحثين:

- ✓ **المبحث الأول:** خصائص ممارسة الصيرفة الإسلامية في البنوك الجزائرية بين التقنين والتطبيق العملي.
- ✓ **المبحث الثاني:** تحليل ومناقشة واقع الصيرفة الإسلامية في ولاية الوادي ومتطلبات تفعيلها

المبحث الأول: خصائص ممارسة الصيرفة الإسلامية في البنوك الجزائرية بين التقنين والتطبيق العملي

لعل ما يميز المصارف الإسلامية في مجال الصيرفة الإسلامية هو استبدال علاقة القرض بعلاقة المشاركة، وعلاقة الفائدة بعلاقة الربح، بحيث استطاعت خلق ضوابط بين الأوعية الادخارية والاستثمارية والصيغ التمويلية التي تركز على العلاقة بين راس المال وجهد الانسان وقد عرفت هذه التجربة نجاحا في أغلب الدول. والجزائر كدولة إسلامية، ورغم تأخرها الكبير في مجال الصيرفة الاسلامية، إلا أنها تداركت هذا التأخر وقامت بتجديد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وضبط المنتجات المالية الاسلامية، وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية وذلك وما يتعلق بها من تنظيم للعمليات وتحديد المنتجات وتعيين المسؤوليات.

المطلب الأول: الصيغ التمويلية المعتمدة في البنوك والنوافذ الإسلامية حسب المشرع الجزائري

تتميز ممارسة الصيرفة الإسلامية في الجزائر عموما بخصائص وسمات معينة، وسنتطرق في هذا المبحث لكل من خصائص ممارستها وأهم الصيغ التمويلية المتبعة من طرف البنوك والنوافذ الإسلامية سواء الخاصة منها أو العمومية

أولا– منتجات الصيرفة الإسلامية التي أقرها بنك الجزائر:

عندما تم اعتماد المنتجات المالية الإسلامية، حدد المشرع الجزائري نوعها وبين شروط اعتمادها، حتى لا يترك مجالا للتلاعب بالزبائن ولا لبسا لدى البنوك والمؤسسات المالية من جهة، وكذلك الزبون من جهة أخرى. وتخص العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية المنتجات التالية: المرابحة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، السلم، الاستصناع، حسابات الودائع، والودائع في حساب الاستثمار. وقد أوضح المشرع الجزائري كل منتج يتعلق بالصيرفة الإسلامية[1].

ثانيا– شروط تقديم المنتجات المالية الإسلامية في الجزائر:

1 – يدروني عيسي، غربي حمزة، **شباك العمليات البنكية الإسلامية وفق النظام رقم 20–02 نموذجا**، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد 98، جويلية 2020، ص73.

تضمنت مواد النظام 18-02 من المادة (3) حتى المادة (7) مجموعة من الشروط الأساسية لتقديم المنتجات المالية الإسلامية في المؤسسات المالية والمصرفية، وتتمثل فيما يلي:

1- موافقة بنك الجزائر: يتعين على كل بنك أو مؤسسة مالية يرغب في تقديم منتجات مالية تشاركية الحصول على ترخيص مسبق من بنك الجزائر، من خلال تقديم المعلومات التالية[1]:

- بطاقة وصفية للمنتوج.

-رأي مسؤول رقابة المطابقة داخل البنك أو المؤسسة المالية.

- تبين الإجراء الواجب إتباعه لضمان الاستقلالية الإدارية والمالية للشباك عن باقي أنشطة البنك أو المؤسسة المالية.

ولم يشر التنظيم هنا ضمن المتطلبات إلى الإطار البشري المؤهل الذي يجب توفره والإشارة إليه داخل ملف الطلب وكيفية إثبات ذلك.

2- الالتزام بالشريعة الإسلامية:

2-1- مطابقة المنتوج لأحكام الشريعة الإسلامية: بعد الحصول على الترخيص من بنك الجزائر، يتعين على البنك أو المؤسسة المالية الحصول على شهادة مطابقة المنتوج لأحكام الشريعة، وذلك من طرف هيئة وطنية مؤهلة قانونا، وهي هيئة الرقابة الشرعية ولا يقتصر عملها على اعتماد المنتوج بل تتعدى إلى الرقابة أثناء التطبيق والسلامة عند التنفيذ وهو ما يعرف بالتدقيق الشرعي.

2-2- إنشاء هيئة رقابة شرعية: يتعين على البنوك التي تقدم منتجات مصرفية إسلامية وجود هيئة رقابة شرعية والتي تتكون من ثلاث أعضاء على الأقل يعينون من طرف الجمعية العامة للبنك حسب ما نص عليه النظام 20-02، وتختص هذه الهيئة بفحص وتقييم مدى مطابقة عمليات النافذة الإسلامية مع أحكام الشريعة الإسلامية بالاعتماد على مختلف الفتاوى والإرشادات[2].

فيما يخص البنوك والمؤسسات المالية الذين تحصلوا على الترخيص المسبق لتسويق منتجات الصيرفة الإسلامية أن تُعلم زبائنها بجداول التسعيرات والشروط الدنيا والقصوى التي تُطبق عليهم. كما يجب على البنوك إعلام المودعين، خاصة أصحاب حسابات الاستثمار، حول الخصائص ذات الصلة بطبيعة حساباتهم[3].

1- المواد 13 و14 و15 من النظام رقم 20-02، مرجع سابق، ص43.

2 - يدروني عيسى، غربي حمزة، مرجع سابق، ص74.

3- المادة.19 من النظام رقم 20-02، مرجع سابق، ص43.

3– أهمية الرقابة الشرعية في مجال الصيرفة الإسلامية: تشكل الرقابة الشرعية فرقًا جوهريًا بين الصيرفة الإسلامية والصيرفة التقليدية، وبهذا يكونُ لزاما على البنوك المرخص لها بممارسة الصيرفة الإسلامية أن يكونُ لها هيئة للرقابة الشرعية سواء الداخلية أو الخارجية وهذا من أجل الحرص على سلامة عقود وأعمال للتأكد من توافقها مع الشريعة الإسلامية، وهذا ما نص عليه المشرع الجزائري. ويقصد بالرقابة الشرعية "متابعة وفحص وتحليل الأنشطة والأعمال والتصرفات التي يقوم بها المصرف للتأكد من أنها تتم وفقا لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، مع بيان المخالفات والأخطاء وتصويبها ووضع البدائل المشروعة لها"، والرقابة الشرعية بهذا المفهوم أوسع من مفهوم التدقيق (المراجعة) الشرعية، بل هي تشمل أمرين: الإفتاء والتدقيق[1].

3–1– **الرقابة الشرعية الداخلية:** رغم أهمية هذه الخطوة، إلا أنها تطرح إشكالا يتعلق بصعوبة حصر نطاق تدخل الهيئة، فهل ستقوم برقابة سابقة، أم رقابة متزامنة مع نشاط البنك، أم يقتصر دورها على القيام برقابة لاحقة؟ وفي إطار هذا الدور الرقابي، هل سيكون بمقدورها إصدار قرارات وتوجيهات لتصحيح أوضاع بما يتطابق وأحكام الشرع؟ أم أن صلاحياتها تنحصر في تقديم الرأي المتعلق بالمطابقة من عدمها؟ وهل سيقتصر دورها فيما يعرض عليها من ملفات من قبل البنك؟ أم ستتمتع بحرية المبادرة وإبداء الرأي فيما لم يعرض عليها؟ وعليه يبقى من المفيد أن يتطرق بنك الجزائر –من خلال سلطته في إصدار التعليمات– لرسم الخطوط العريضة وملامح مجال تدخل الهيئة وآليات ذلك؛ على أن تترك للبنوك من خلال أنظمتها الداخلية صلاحية التطرق لعناصر جزئية؛ وهو ما سينعكس بالإيجاب على دور هذه الهيئات، في ظل حداثة التجربة[2]. وتأسيسا على ما سبق، يمكن القول مبدئيا أن مهام الهيئة تشمل النظر فيما يعرضه عليها البنك من عقود وأعمال للتأكد من توافقها مع الشريعة الإسلامية. بمعنى إبداء الرأي للسابق أو اللاحق حول شرعية العمليات والعقود التي يتعامل بها الشباك، إلى جانب تقديم تقارير دورية لمجلس الإدارة أو الجمعية العامة.

3–2– **الرقابة الشرعية الخارجية:** رغم أن أغلب التشريعات المقارنة ربطت فكرة تسويق منتجات الصيرفة الإسلامية بإنشاء هيئات الرقابة الشرعية، إلا أن النظام رقم 18–02، اكتفى بمجرد الإشارة إلى الهيئة الخارجية للرقابة الشرعية من خلال استعمال مصطلح "الهيئة الوطنية المؤهلة قانوًنا". وبالتالي فإن صدور النظام

1 – ميلود بن حوحو، **قراءة في أحكام النظام 02–20 المؤرخ في 15 مارس2020 والتعليمة 20–03 المؤرخة في 02 أفريل2020**، المجلة الجزائرية لقانون الأعمال، العدد الأول، الجزائر، جوان 2020، ص90.

2 – فرجي مُحَمَّد، **افتتاح البنوك التقليدية على شبابيك الصيرفة الإسلامية – قراءة في أحكام النظام رقم 20–02 المؤرخ في 15 مارس 2020**، مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، الجزائر، المجلد:6، العدد:2، ديسمبر2021، ص ص1215 -1217.

رقم 20-02 شكل خطوة إيجابية من زاوية تحديد الهيئة التي ستوكل لها مهام الرقابة الشرعية الخارجية في مجال تسويق منتجات الصيرفة الإسلامية والمسماة "الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية".

وبالنسبة لإنشاء الهيئة، كان موقف مجلس النقد والقرض موفقا إلى حد بعيد، من خلال تجنبه الخوض في تأسيس الهيئة، وبهذا يتعين أن تحظى الهيئة بإنشاء قد يتضمنه تعديل لقانون النقد والقرض، أو بموجب نص قانوني خاص. ويبقى الأخير هو الاحتمال الأرجح بالنظر إلى التسمية التيُ قدمت بها الهيئة من خلال النظام رقم 02-20 والتي توحي بوجود توجه نحو استحداث هيئة وطنية للرقابة الشرعية ذات صلاحيات تتعدى ممارسة الرقابة الشرعية على شبابيك الصيرفة الإسلامية لدى البنوك التقليدية لتشمل الرقابة الشرعية على القطاع المصرفي والمالي عموما.

أما بخصوص مهام الهيئة، فقد حدد بداية النظام رقم 20-02 إحداهما، والمتمثلة في منح شهادة المطابقة بالنسبة للبنوك المقبلة على تقديم عمليات بمنتجات الصيرفة الإسلامية، كوثيقة ضمن ملف طلب الترخيص المقدم أمام بنك الجزائر، ما يعني أن الهيئة تقوم بدور إبداء الرأي المسبق حول شرعية العمليات والعقود التي سيتعامل بها الشباك، وهي بذلك تواكب مرحلة التحضير لإقامة شبابيك الصيرفة الإسلامية.

ثالثا– خطوات إنشاء نوافذ إسلامية في المصارف التقليدية الجزائرية:

يتعين على البنوك التقليدية العمومية أو الخاصة منها الراغبة في ممارسة الصيرفة الإسلامية في الجزائر عبر النوافذ وتقديم منتجات مصرفية إسلامية أن تقوم بما يلي[1]:

- ✓ الحصول على موافقة بنك الجزائر.
- ✓ تخصيص رأس مال مستقل معروف المصدر وبعيدا عن شبهة الربا بغية إبعاد أيه شبهة لاختلاط رأس مال النافذة الإسلامية برأس مال المصرف التقليدي.
- ✓ تعديل عقد أو قانون تأسيس المصرف التقليدي ليصبح ملائما لممارسة النافذة للصيرفة الإسلامية.
- ✓ تقوم النافذة الإسلامية بممارسة كافة الأنشطة المسموح بها للمصارف الإسلامية والابتعاد عن كل ما يحضر على هذ المصرف بعد أن يثبت عقد التأسيس أو قانون إنشائه.

1- محمد الأمين بن كانو، مناد خديجة، **تحديات النوافذ الإسلامية في البنوك العمومية – حالة الجزائر–**، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، المجلد:05، العدد:02، الجزائر2022، ص552.

- ✓ وجود تنظيم إداري مؤهل خاص بالنافذة الإسلامية ضمن هيكل المصرف الأم يتضمن النافذة قسما أو شعبة أو وحدة إدارية يرأسها مدير يقف على طاقم إداري مؤهل ومدرب يملك الخبرة في تقديم الخدمات المالية الإسلامية.

المطلب الثاني: خصائص ممارسة الصيرفة الإسلامية في البنوك الجزائرية

إن اكتناز الأموال وعدم مساهمتها في تمويل الدورة الاقتصادية وإنماء الثروة المجتمعية وخلق قيم مضافة في المجتمع هو أمر لا يقره الشرع، فلابد للمال أن يدور بين الناس ولا يكون دولة بين فئة قليلة أو يحجم عن المعاملات الاقتصادية، وتشمل سوق الصيرفة الإسلامية في الجزائر بنكي البركة والسلام الإسلاميين ومجموعة من النوافذ الإسلامية على مستوى بعض البنوك الخاصة والعمومية[1]

أولا– الصيغ التمويلية المطبقة واقعيا في البنوك الجزائرية

الجدول رقم 01: تاريخ بداية النشاط المصرفي الإسلامي وأهم الصيغ الإسلامية المنتهجة في البنوك والنوافذ الجزائرية

البنوك الإسلامية	بداية التعامل بالصيغ الإسلامية	الصيغ التمويلية المعتمدة
بنك البركة الجزائر	1991/05/20	– صيغة المرابحة – الإجارة (دار البركة للاقتناء أو البناء) – المرابحة (سيارة البركة) – الاستصناع – السلم
بنك السلام	2006/06/08	– **عقود المشاركات**: (المشاركة والمضاربة) – **عقود المعاوضات:** (المرابحة بالشراء، السلم، الإستصناع، الإجارة المنتهية بالتمليك، البيع بالتقسيط)

[1] - مداس حبيبة، **الآليات المستحدثة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2022/2021، ص 319

النوافذ الإسلامية	بداية التعامل بالصيغ الإسلامية	التعاملات الإسلامية
بنك الخليج	15 ديسمبر 2003م	– التمويل بالسلم – التمويل بالمرابحة – التمويل التأجيري
بنك تراست الجزائر	2014	– المرابحة – السلم – الإجارة المنتهية بالتمليك – المشاركة
بنك الاسكان والتجارة والتمويل الجزائر	مارس 2015	– التمويل بالاستصناع – التمويل بالسلم – التمويل بالمرابحة – المضاربة – المشاركة
نافذة بنك الوطني الجزائري	30 جويلية 2020	– المرابحة للعقارات. – المرابحة لاقتناء سيارة. – المرابحة لاقتناء التجهيزات. – الإجارة المنتهية بالتمليك.
نافذة بنك القرض الشعبي الجزائري	2021/03/17	– المرابحة للعقارات – المرابحة للتجهير – المرابحة لسيارات. – الإجارة – الاستصناع. – السلم.
نافذة المؤسسة العربية المصرفية	2021/02/15	(المرابحة، السلم، الاستصناع، الإجارة)

نافذة البنك الخارجي الجزائري	نوفمبر2022	(المرابحة، السلم، الاستصناع، الإجارة)
نافذة بنك التنمية المحلية	2022/12/18	(المرابحة، السلم، الإستصناع، الإجارة)
نافذة بنك الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط	2020/03/21	– المرابحة – السلم – الإستصناع – الإجارة التمليكية

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على المواقع الرسمية للبنوك محل الدراسة والمعطيات المتحصل عليها من الوكالات البنكية محل الدراسة.

- مصرف السلام، www.alsalamalgeria.com ، 03-05-2023.
- الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري www.bna.bz.، 03-05-2023
- الموقع الرسمي لبنك خليج الجزائر: https://www.agb.dz، 03-05-2023
- الموقع الرسمي لبنك الإسكان والتجارة والتمويل، https://www.housingbankdz.com/index.php/fr/nos-produits/produits-islamique 03-05-2023.
- الموقع الرسمي بنك التنمية المحلية https://www.bdl.dz/Algerie/arabe/index.html، 03-05-2023.
- الموقع الرسمي بنك التنمية المحلية، https://www.bdl.dz/، 04-05-2023.
- الموقع الرسمي بنك الوطني الجزائري، https://www.bna.dz/financeislamique/ar، 03-05-2023.
- الموقع الرسمي لبنك ترست الجزائر، https://www.trustbank.dz، 03-05-2023.
- الموقع الرسمي لبنك القرض الشعبي الجزائري، https://www.cpa-bank.dz/index.php/ar، 03-05-2023.

تهدف الصيرفة الإسلامية إلى تجميع المدخرات والموارد لمالية من أجل استثمارها في مشاريع إنتاجية تعود بالمنفعة على المجتمع ككل، وفقا لصيغ المشاركة في الأرباح والخسائر (خاصة المضاربة والمشاركة). غير أن الواقع العملي يشير إلى أن:[1]

- البنوك والنوافذ الإسلامية في الجزائر تعتمد بكثرة على صيغ العائد الثابت (البيوع) خاصة منها الإجارة في التمويل المتوسط والطويل والمرابحة والسلم في التمويل القصير، بسبب قلة المخاطر المصاحبة لها مقارنة مع أساليب الاستثمار الإسلامي، حيث لا تختلف كثيرا عن الصيغ التقليدية وتتشابه إجراءاتها مع ما تعود عليه

[1] – مداس حبيبة، مرجع سابق، ص 338.

العاملون في البنوك الاسلامية من عملهم السابق في البنوك التقليدية، وغالبا ما تكون مرتبطة بمجال السيارات ومعدات النقل ومعدات البناء.... والعكس بالنسبة لصيغ المشاركة في الربح والخسارة كالمشاركة والمضاربة، حيث تتعامل بها بنسب ضعيفة جدا في البنوك الإسلامية، بينما تنعدم تماما في النوافذ، لأنها أكثر تعقيدا ويحتاج العاملون فيها إلى تدريب وتكوين للتمكن من العمل وفقها، ومن الصعوبات التي تحول دون استخدام صيغ المشاركات في البنوك الاسلامية والاكتفاء بالصيغ التي تدر عائدا سريعا وشبه ثابت، هي أن هذه الأخيرة أقل مخاطرة ولا تتطلب جهدا كبيرا من حيث إجراء الدراسة الدقيقة والمتابعة وتحمل المسؤولية، كما أنها سهلة التنفيذ وقصيرة الأجل مما يساعد في توفير السيولة بالنسبة للبنوك متى تطلب الأمر، ويتيح هذا للبنوك مجالا للمنافسة وقدرة للوقوف مقارنة بالبنوك التقليدية الأخرى.

- لا تطبق البنوك والنوافذ الإسلامية محل الدراسة الصيغ الإسلامية المبنية على أعمال البر والإحسان كالقرض الحسن والزكاة، فهي لا تلاءم مؤسسات التمويل ذات الأهداف التجارية أو التي تعمل بدافع تحقيق الربحية.

ثانيا– الطلب على التمويلات الإسلامية حسب القطاعات والمناطق الجغرافية

تهيمن المصارف العمومية على تمويل الاقتصاد الوطني وتمويل المشاريع الكبرى للدولة خاصة المتعلقة منها بقطاعي الطاقة والموارد المائية، عكس المصارف الخاصة التي تهتم بتمويل نشاطات الاستيراد وفتح الاعتمادات المستندية وتقديم بعض التسهيلات الائتمانية، لكن في السنوات الأخيرة في الجزائر عرفت الصيرفة الإسلامية تشجيعا واضحا من السلطات، ومع زيادة ثقة المتعاملين معها وطبيعة المجتمع الجزائري المتمسك بالشريعة الإسلامية ووجود طلب على التمويل الإسلامي، أصبح للمصارف الإسلامية دورا كبيرا في عملية التمويل لمختلف القطاعات وعبر مختلف أنحاء الجزائر.

الجدول رقم 02: الإقبال على التمويل الإسلامي في الجزائر

	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الوزن النسبي
الإقبال على طلب التمويل الإسلامي في الجزائر	0.707	4.50	مرتفع جدا

المصدر: زغدود اماني، **أسس تطبيق الصيغ التشاركية في البنوك العمومية الجزائرية دارسة على مستوى: (البنك الوطني الجزائري وكالة بسكرة– بنك التنمية المحلية وكالة بسكرة– الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط وكالة بسكرة)**، مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي جامعة مُحَّد خيضر بسكرة، الجزائر، 2019– 2020، ص55.

يتضح من خلال الجدول أن مستوى الإقبال على طلب التمويل الإسلامي في الجزائر مرتفع جدا مما يعني اهتمام الجزائريين بهذا النمط التمويلي الذي يعزز من خلفيتهم الدينية وقناعتهم الشرعية، كما يتوافق هذا النمط التمويلي بصيغه المتعددة والمتنوعة مع الخصوصية المالية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي الأكثر طلبا لصيغ التمويل الإسلامي، مما يجعله أكثر قدرة على استيعاب المتعاملين وتحقيق أرباح معتبرة، وهذا يفرض على السلطات الوصية الحرص على تطوير هذا القطاع لان البيئة الجزائرية خصبة ومشجعة على العمل المصرفي الإسلامي.

1– الطلب على التمويلات الإسلامية حسب القطاعات

الجدول رقم 03: الطلب على التمويل الإسلامي في الجزائر حسب القطاعات الاقتصادية

01	قطاع التـــــجارة
02	– قطاع الاشغال العمومية – قطاع الصناعة
03	– قطاع النقل
04	– قطاع المناجم والمحاجر
05	– قطاع الصناعة ذات التكنولوجيا المالية – قطاع الصحة
06	– قطاع السياحة
07	– قطاع الصيد البحري
08	– قطاع الفلاحة

المصدر: سوسن رزيق وسارة علالي، **واقع الإسلامية في الجزائر – دراسة ميدانية**، مجلة المال والاعمال، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر المجلد 04 العدد 01، جوان2019، ص14.

من حيث قطاعات النشاط، يوضح الجدول السابق أن المؤسسات المصرفية الإسلامية تمول بصفة غالبة المؤسسات الناشطة في قطاع التجارة والخدمات، الصناعة، الأشغال العمومية والنقل على التوالي في حين نجد قطاع الفلاحة والصيد البحري أقل طلبا على التمويل الإسلامي.

2– الطلب على التمويلات الإسلامية حسب المناطق الجغرافية

الجدول رقم04: الطلب على التمويلات الإسلامية حسب المناطق الجغرافية

الرتبة	المناطق الجغرافية
01	العاصمة وضواحيها الجنوب
02	الشمال الشرقي
03	الشمال الغربي

المصدر: سوسن رزيق وسارة علالي، مرجع سابق، ص15.

من حيث المناطق الجغرافية يتوزع الطلب على التمويل الإسلامي على كامل أرجاء الوطن وبنسب متفاوتة، لكنه يرتفع خصوصا في منطقتي الوسط والجنوب ثم الشرق وهذا بالنسبة لبنكي البركة والسلام. وهذا التباين مرده من جهة إلى التوزيع الجغرافي لوكالات البنكين والنوافذ الإسلامية لبنكي الخليج AGB وترست بنكTBA ومن جهة أخرى لمستوى الثقافة الإسلامية والمحافظة في هذه المناطق. وفي المقابل نجد النافذة الإسلامية لبنك الإسكان HBA تستهدف المنطقة الغربية حيث تخصص أغلب تمويلاتها نحوها، لكن عموما يبقى الطلب على التمويل الإسلامي فيها متوسطا.[1]

ثالثا– حصة الصيرفة الاسلامية من السوق المصرفية الجزائرية

اقتصرت الصيرفة الإسلامية في الجزائر في بادئ الأمر فقط على خدمات بنك البركة الجزائري الذي كان أول مصرف يعمل وفق مبادئ الشريعة الإسلامية، وبعد فترة ليست بالقصيرة تم ميلاد مصرف إسلامي جديد وهو مصرف السلام الجزائر، الذي بدوره يقدم خدمات تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية ليكون بذلك ثاني مصرف إسلامي يدخل السوق المصرفية الجزائرية لتأتي بعده عدة نوافذ إسلامية سواءً الخاصة أو العمومية عبر فترات متفرقة مما ساهم في الرفع من حصة الصيرفة في التمويل والودائع.

راهنت الحكومة الجزائرية منذ 2020 على تفعيل الصيرفة الإسلامية للمساهمة في احتواء السوق الموازية وبحثا على مصادر تمويل بنكية جديدة، وفي غضون 30 شهرا أظهرت النتائج حصيلة إيجابية فاقت التوقعات حسب تصريحات المسؤولين بلغت قيمة الودائع للصيرفة الإسلامية في البنوك والمؤسسات المالية العمومية والخاصة 500 مليار دينار جزائري (3,7 مليار دولار) منذ انطلاقها في أفريل 2020 إلى نهاية أوت 2022. وبلغت

[1] – مداس حبيبة، مرجع سابق، ص 339.

قيمة التمويلات خلال نفس الفترة 400 مليار دينار جزائري (2,98 مليار دولار) وهذه الإحصائيات هي مجموع حصيلة الصيرفة الإسلامية في البنوك والمؤسسات العمومية والخاصة الناشطة في الجزائر[1].

وعلى لسان أستاذ الاقتصاد الإسلامي في جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي د. فوزي محيريق أن فتح النوافذ الإسلامية في البنوك العمومية يعكس التوجه الجديد للسلطات النقدية نحو الصيرفة الإسلامية. ومن جهة أخري أضاف أحمد شريفي أستاذ الاقتصاد بجامعة الجزائر3 أن المنتجات الإسلامية تمكنت من الاستحواذ على 16% من الحصة السوقية الجزائرية، وتمثلت هذه المنتجات الإسلامية في المرابحة العقارية والمرابحة للسيارات والمرابحة للتجهيزات العمومية والايجار المنتهية بالتمليك وهي المعاملات التي توفرها البنوك الجزائرية ذات الطابع الإسلامي.

الشكل رقم01: حصة الصيرفة الإسلامية في الجزائر

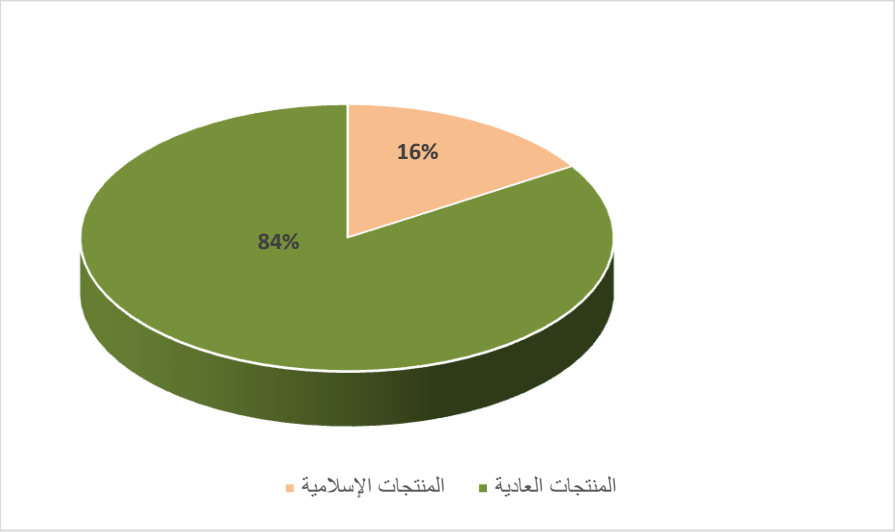

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على ما سبق

[1] -عبد الحكيم حذاقة، الجزائر.. جهود وآفاق واعدة اقطاع الصيرفة الإسلامية، Aldjazeera. Natu، تم الإطلاع على الموقع في: 2023/05/13

لاتزال حصة المصارف الإسلامية من السوق المصرفي الجزائري ضئيلة جدا مقارنة بنظيرتها من البنوك التقليدية التي تسيطر على الودائع والتمويلات بنسبة تقدر بحوالي84% فيما بينها، في حين تتنافس المصارف الإسلامية على النسبة المتبقية المقدرة بحوالي 16%. لكنها حصة مقبولة في ظل البيئة القانونية والتنافسية ومناخ الاستثمار العام في الجزائر) ولا يزال تواجدها في مختلف ربوع الوطن ضعيف مقارنة بالبنوك العمومية، لذلك من الضروري إيجاد حلول فعلية للصعوبات التي تواجهها هذه البنوك في ممارسة نشاطها، فهنالك فرصة متاحة في أن تصبح الجزائر نموذجا مميزا في الصيرفة الإسلامية محليا واقليميا.

ولذلك فإن القول بأن الصيرفة الإسلامية هي البديل للنظام الربوي يبقى قول سابق لأوانه، فتجربة الجزائر لازالت فتية رغم الإقبال عليها واحتضانها من طرف المجتمع، نظرا للعادات الدينية والعقائدية لجزء كبير من الشعب الجزائري.

المبحث الثاني: تحليل ومناقشة واقع الصيرفة الإسلامية في ولاية الوادي ومتطلبات تفعيلها

من الطبيعي أن تواجه الدول في تجارب تحولها إلى العمل المصرفي الإسلامي صعوبات ومشاكل تعترض شكل وأسلوب ممارستها للصيرفة الإسلامية، ما يطرح بعض النقائص والثغرات خاصة في بعض الأطر القانونية أو البيئة الاجتماعية. والجزائر كغالبية الدول الإسلامية والعربية وحتى منها الغربية فتحت المجال للصيرفة الإسلامية لتكون جزء من نظامها المصرفي، وبالإمكان تحقيق ذلك تدريجيا شرط تحقيق العديد من المتطلبات والاعداد المناسب والعمل على تجاوز التحديات التي تفرضها البيئة المصرفية بالبلد.

المطلب الأول: مجتمع الدراسة وطريقة جمع المعلومات

إن طبيعة موضوعنا المعنون ب "واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر بين العراقيل وسبل التفعيل" تفرض علينا إجراء مسح شامل لجميع البنوك الممارسة لها على المستوى الوطني، ونظرا لصعوبة الأمر ارتأينا أخذ عينة من تلك البنوك كنموذج نتتبع من خلاله جل الصعوبات التي تعيق تطور وانتشار ممارسة الصيرفة الإسلامية بمختلف صيغها ومن ثم نتبين الحلول وسبل تفعيلها. وقد اخترنا ولايتنا لسهولة التواصل الميداني معها وأيضا لتوقعنا بأنها ستكون من الولايات الرائدة في هذا النوع من التمويل الموافق لأحكام الشريعة الإسلامية بحكم موقعها وثقافتها الدينية، خاصة بعد صدور القانون المنظم لها وسماح السلطات للبنوك العمومية ذات الشبابيك الواسعة والمنتشرة عبر ربوع

الوطن بفتح شبابيك تقدم خدمات مصرفية إسلامية، وهو ما من شأنه أن يدعم ويعزز من مستوى تواجدها في السوق ويعطيها زخم أكبر، ويسمح بوصول الخدمات المصرفية الإسلامية للولاية، مما يرفع من مساهمتها في مجال تعبئة الادخار واستقطاب الموارد المالية التي تتداول خارج البنوك.

وبالتالي يتكون مجتمع الدراسة وكالات البنوك العمومية والخاصة الناشطة في الولاية وركزنا مقبلاتنا مع الموظفين الموكل لهم شبابيك الصيرفة الإسلامية، فأجرينا مقابلات شخصية معهم وحاولنا إيجاد إجابات على التساؤلات التي تصب في موضوع البحث. وتتمثل هذه العينة في تسع (9) وكالات وهي:

- نافذة بنك الفلاحة والتنمية الريفية(**BADR**).
- نافذة بنك التنمية المحلية (**BDL**).
- نافذة القرض الشعبي الجزائري(**CPA**).
- نافذة البنك الوطني الجزائري(**BNA**):
- نافذة البنك الخارجي الجزائري (**BEA**).
- وكالة بنك البركة الجزائر (**BANK ELBARAKA**).
- نافذة بنك ترست الجزائر (**BANK TRUST**).
- نافذ بنك الخليج الجزائر(**AGB**).
- نافذة صندوق الوطني التوفير والاحتياط (CNEP).

المطلب الثاني: الخدمات والصيغ التمويلية الإسلامية المقدمة عبر البنوك والنوافذ الإسلامية محل الدراسة في ولاية الوادي

حسب الإجابات المقدمة لنا من الإطارات والمسؤولين على الصيرفة الإسلامية في البنوك التي قمنا بزيارتها في إطار المقابلات الشخصية توصلنا إلى أن جل البنوك والنوافذ الإسلامية لها نفس الصيغ التمويلية. لكن ما لاحظناه من خلال مقابلتنا مع المسؤولين في معظم البنوك والنوافذ الإسلامية أن الصيغة الأكثر رواجا هي المرابحة. وهذا ملخص لمجريات المقابلات الشخصية:

أولا– بالنسبة لبنك البركة BANK ELBARAKA:

في الزيارة التي جمعتنا بمسؤول مصلحة التمويلات السيد الصادق رزوق الذي أكد لنا أن النشاط في تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية في الوكالة متنوع ومتعدد والإقبال على هذه المنتوجات واسع، حيث نجد المؤسسات

الصغيرة والمتوسطة من أهم طالبي هذا التمويل، كما أن الأشخاص الطبيعيين يتهافتون على هذه التمويلات أيضا. وأكد لنا أن الصيغ المعتمدة في الوكالة هي **المرابحة والإجارة المنتهية بالتمليك والسلم والاستصناع**.

وقد وصلت التمويلات في سنة 2022 وصلت إلى **2 031 693 506** دينار الجزائري، بالاعتماد على مصادر التمويل التالية: الحسابات جارية وحسابات التوفير والتي بدورها تنقسم إلى حسابات ودائع طويلة الأجل وأخرى متوسطة أو قصيرة الأجل[1].

الجدول رقم05: تطور نشاط بنك البركة وكالة الوادي من حيث الودائع المجمعة والتمويلات المقدمة

الوحدة: بالدينار الجزائري

السنة	بنك البركة على المستوي المحلى (وكالة الوادي)	
	الودائع	التمويلات
2018	9 699 852 627	1 764 032 636
2019	1 505 915 402	1 778 701 419
2020	3 005 867 537	1 242 991 021
2021	8 408 282 574	1 093 542 578
2022	2 031 693 506	1 219 532 494

المصدر: معلومات مقدمة من وكالة الوادي.

من خلال الجدول نجد أن سنة 2018 حقق فيها بنك بركة وكالة الوادي أفضل حصيلة له بالنسبة للودائع ومنح التمويلات، ونلاحظ أيضا انتعاش في تحصيل الودائع في سنتي 2020 و2021 حيث بلغت معدل مقارب لحجم الودائع لسنة 2018 لكن هذا الانتعاش لم يدم لوقت طويل في سنة 2022 حيث تراجعت الودائع لتقارب حجمها في سنة 2019، وهذا راجع إلى فتح بنك ترست الذي اقتسم السوق المالي الإسلامي معها. وما جعلنا نسلط الضوء في التحليل على الودائع كونها هي أساس التمويلات فكلما زادت الودائع استطاع البنك تمويل المشاريع التنموية والاقتصادية والاجتماعية.

1 - مقابلة مع السيد مفتاح سعد **موظف في مصلحة التمويلات المكلف بدراسة الملفات الطالبة للتمويل**، بتاريخ 2023/03/01، على الساعة 10:00 صباحا.

الشكل رقم02: الودائع بالنسبة للتمويلات في بنك البركة وكالة الوادي

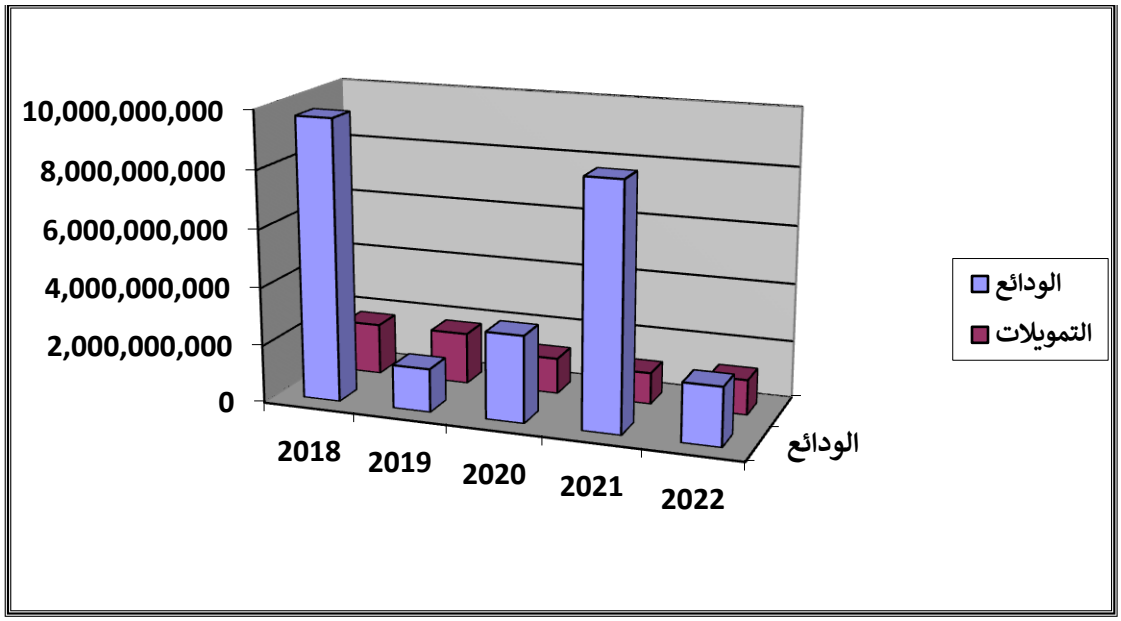

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على الجدول السابق

والجدول الموالي يمثل مقارنة حجم التمويلات والودائع المجمعة على مستوى بنك البركة وكالة الوادي مع إجمالي التمويلات والودائع المقدمة على مستوى البنك الأم خلال سنتي 2018 و2019، وذلك بسبب توقف التقارير السنوية لبنك البركة الجزائري في موقعها الرسمي عند سنة 2019.

الجدول رقم 06: حجم التمويلات الممنوحة والودائع المجمعة في وكالة البركة الوادي بالنسبة لبنك البركة على المستوي الوطني لسنتي 2018 و2019

السنة	بنك البركة على المستوي المحلي (وكالة الوادي)		بنك البركة على المستوي الوطني	
	الودائع	التمويلات	الودائع	التمويلات
2018	9 699 852 627	1 764 032 636	223 995 000 000	156 460 000 000
2019	1 505 915 402	1 778 701 419	213 500 000 000	154 600 000 000

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على المعلومات المقدمة من داخل بنك البركة وكالة الوادي، والتقارير السنوية لبنك البركة الجزائري لسنة 2019.

ويمكن توضيح المعطيات في الجدول السابق من خلال الأشكال التالية:

الشكل رقم03: مقارنة الودائع والتمويلات لبنك البركة وكالة الوادي مع إجمالي الودائع والتمويلات ببنك البركة على المستوى الوطني لسنة 2018، 2019

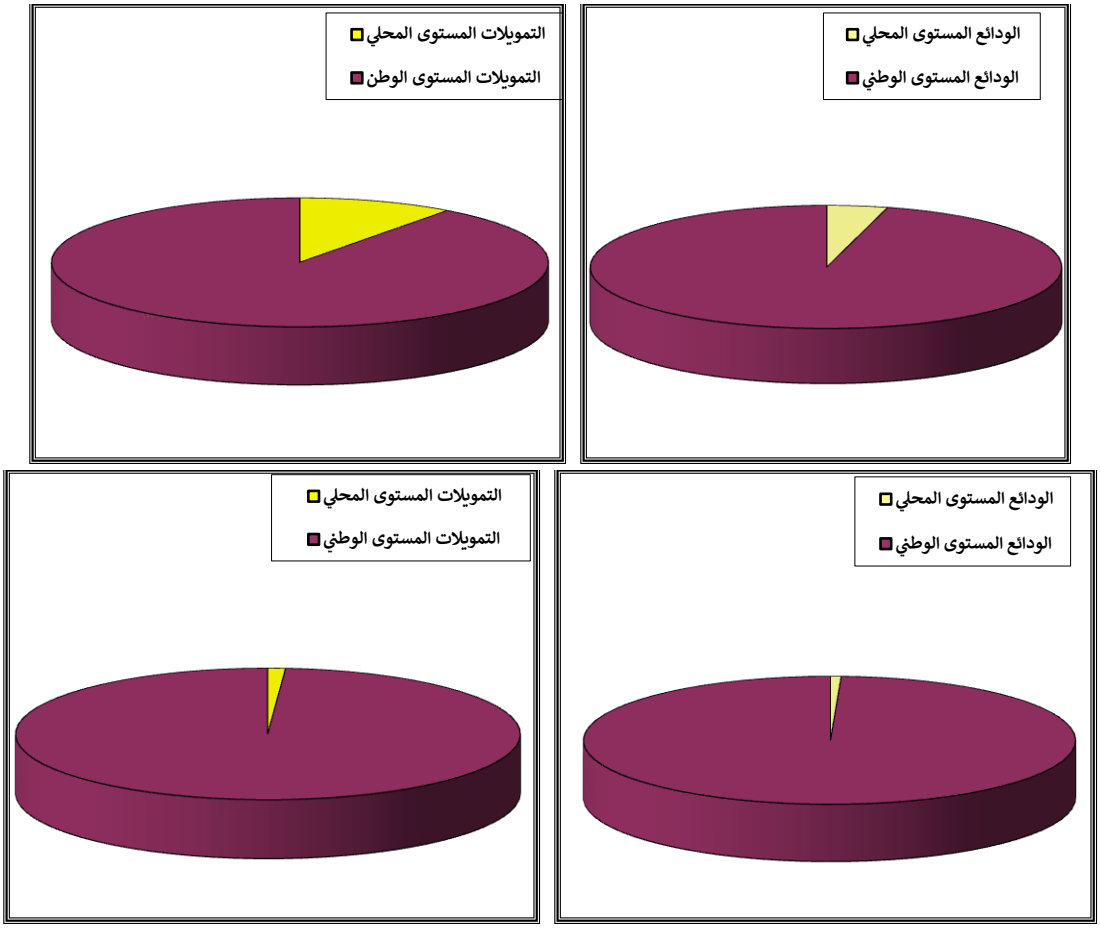

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على معطيات الجدول السابق

تعتبر سنة 2019 سنة استثنائية لما شوهد من ركود اقتصادي في العالم بأسره جراء جائحة كورونا وهذا ما أثر على الاقتصاد الجزائري بما فيها القطاع المصرفي، وانعكس بدورة على الوكالة من خلال الركود الذي شهدته البلاد وزيادة حجم السحوبات وقلة الإيداعات مما أدى لانخفاض حجم الودائع بشكل كبير.

ثانيا– بالنسبة لنوافذ البنوك التقليدية:

1- **بنك الخليج AGB BANK**: حسب مدير البنك يتم التعامل بعدة منتجات إسلامية من مرابحة وإجارة وسلم واستصناع، إلا أن المرابحة لها أكبر حصة من التمويلات وهذا راجع إلى رغبة الزبائن في الصيغة

ومعرفتهم للمبلغ الأصلي وقيمة ربح البنك. وامتنع عن إعطاء أي إحصاءات سواء على المستوى المحلى أو الوطني[1].

2- **البنك الوطني الجزائري BNA**: حسب مسؤول هذه النافذة فإن الصيغة المتبعة فيها هي المرابحة رغم أنها ليست ناجحة كما كان يأمل، وأرجع المتحدث سبب عدم النجاح إلى عدة أسباب وركز على مقارنة الزبائن التمويل الإسلامي بالقروض التقليدية. لكن حسب ذات المصدر فإن النافذة تقوم بتمويل الحج بصيغة القرض الحسن وبدأ هذا التمويل في موسم الحج 2019[2].

3- **بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR**: صادفنا في النافذة الإسلامية لهذا البنك موظف مسؤول على الصيرفة الإسلامية متحمسا إلى إنجاح الصيرفة الإسلامية، وأرجع الوتيرة البطيئة لتوسع التعامل بالصيرفة الإسلامية إلى عدم وجود الدعم من الوزارة الوصية والمقصود هو وزارة الشؤون الدينية حيث أن مشكل الصيرفة الإسلامية في التسويق، وركز لنا على أنه لا يوجد أي تمويل عندهم في البنك من أي صيغة حتى ديسمبر 2022. كما أكد لنا مدير البنك أن البنك ليس له تمويلات لا مباشرة ولا غير مباشرة، واقتصر العمل في النافذة على فتح حسابات جارية إسلامية للأفراد والمؤسسات، والتي لا نستطيع أن نقول عليها ودائع. وبخصوص التمويلات أفادنا المدير انه هناك ملفات قيد الدراسة، وأبدى لنا تفاؤله بهذه السنة خاصتا من ناحية التمويلات[3].

وتنقسم المرابحة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى:

- **مرابحة في العتاد المهني**: وهو تمويل إسلامي لشراء عتاد مهني سواء كان عتاد فلاحي أو صناعي أو مكتبي .... إلخ. تصل مدة التمويل فيها إلى 6 سنوات وفترة السداد من أربعة الي ستة سنوات وتكون إما بالثلاثي أو السداسي أو السنوي.
- **مرابحة في الصفقات العمومية**: وهو تمويل لشراء المواد واللوازم أو غيرها من السلع الملموسة، أما فترة السداد فتصل إلى 12 شهر.
- **مرابحة لوسائل النقل**: يخص هذا المنتوج كل عقد لشراء وسيلة نقل واحدة أو عدة وسائل لحساب زبون وبطلب منه بسعر بيع يساوي سعر الشراء مضاف إليه هامش ربح متفق عليه من أطراف عقد المرابحة،

1- مقابلة مع السيد **قسول عبد الحق**، مدير بنك الخليج الجزائر وكالة الوادي، بتاريخ 2023/02/28، على الساعة: 13:00

2- مقابلة مع م.ن مسؤول على النافذة الإسلامية للبنك الوطني الجزائري وكالة الوادي، بتاريخ:2023/03/01، على الساعة: 13:00

3- مقابلة مع **كل من إبراهيم سعدون** المكلف بالنافذة الإسلامية والسيد **بكوش احمد** مدير بنك الفلاحة والتنمية وكالة الوادي، بتاريخ: 2023/02/27، على الساعة 10:30 صباحا

مدة التمويل ستة سنوات كأقصى حد، ويتم دفع سعر البيع على شكل أقساط حسب ما تم الاتفاق عليه في عقد المرابحة.

- **المرابحة في الإنتاج الفلاحي (المرابحة غلتي)**: وهي بيع المحاصيل الزراعية إلى العميل بناء على طلبه بسعر بيع يساوي سعر الشراء زائد هامش ربح معروف ومتفق عليه من قبل الأطراف المتعاقدة وقت إبرام عقد المرابحة، وتصل مدة التمويل الي 24 شهر.

4- **البنك الخارجي الجزائري BEA: أثناء زيارتنا** لهذا البنك تقابلنا مع بعض موظفي البنك الذين رفضوا عن الافصاح عن أسمائهم ومناصبهم الإدارية، وما لمسناه من هذه الزيارة هو عدم الاهتمام الكافي للصيرفة الإسلامية. حيث قالوا أنه لا توجد تمويلات إسلامية لحد الساعة، واختصارا لكلام أحد المسؤولين عن قسم الصيرفة الإسلامية أن الشيء الوحيد الموجود لديهم يتمثل في بعض الحسابات الجارية الإسلامية فقط، وهذا راجع لحداثة النافذة التي لم تفتح بوابتها الا في نوفمبر2022 [1].

5- **القرض الشعبي الجزائري CPA**: في النافذة الإسلامية لهذا البنك كانت مقابلتنا مع المسؤول بقسم الصيرفة الاسلامية داخل البنك والذي أجابنا على كل الأسئلة المطروحة من الجانب النظري لأنه على حد قوله لا توجد ودائع متوسطة أو طويلة الأجل ولا يوجد أي نوع من التمويل لا للمؤسسات ولا للأفراد، وأرجع هذا لظروف فتح النافذة من جهة وإلى تحديد التمويل في الإنتاج الوطني من جهة أخري (تمويل شراء السيارات)[2].

6- **بنك تراست TRUST BANK**: أكد مدير الوكالة لنا بأن الوكالة تتعامل بالصيغ الإسلامية وأهم الصيغ المتبعة من طرف الوكالة: المرابحة، السلم، الإجارة المنتهية بالتمليك، المشاركة ولو أنها لا تزال غير مفعلة. وفي سنة 2022 تطورت الودائع بالوكالة بنسبة 20% مقارنة بسنة 2021، وهناك تمويلات مباشرة وغير مباشرة فاقت السنة الماضية بنسبة 15.% كما أكد لنا ذات المصدر أن الوكالة من الحسن إلى الأحسن، وتعتبر سنة 2022 أحسن من سنة 2020 و2021، وأرجع الأسباب لظاهرة كورونا في 2020 أما سنة 2021 فكانت البداية الحقيقية للوكالة[3].

الجدول رقم 07: الودائع والتمويلات لبنك ترست وكالة الوادي 2021–2022

السنة	حجم الودائع	حجم التمويلات

1- مقابلة مع مسؤولي النافذة الإسلامية بالبنك الخارجي الجزائري وكالة الوادي، بتاريخ 2023/02/28، على الساعة 10:30 صباحا.

2- مقابلة مع الموظف **يحي حميداتو** المسؤول بقسم الصيرفة الاسلامية داخل بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة الوادي، بتاريخ 2023/02/26، على الساعة 09:30 صباحا.

3- مقابلة مع **السيد بوبكر جبنون** مدير وكالة ترست بنك بالوادي، بتاريخ 2023/02/26، على الساعة 13:00 زوالا.

2021	712 397 238	592 615 844
2022	854 876 685	681 508 220

المصدر: من اعداد الطلبة بناءً على إحصائيات بنك ترست وكالة الوادي

والشكل الموالي يوضح تطور حجم الودائع والتمويلات الممنوحة من قبل بنك ترست وكالة الوادي.

الشكل رقم 05: تطور الودائع والتمويلات لبنك ترست وكالة الوادي 2021–2022

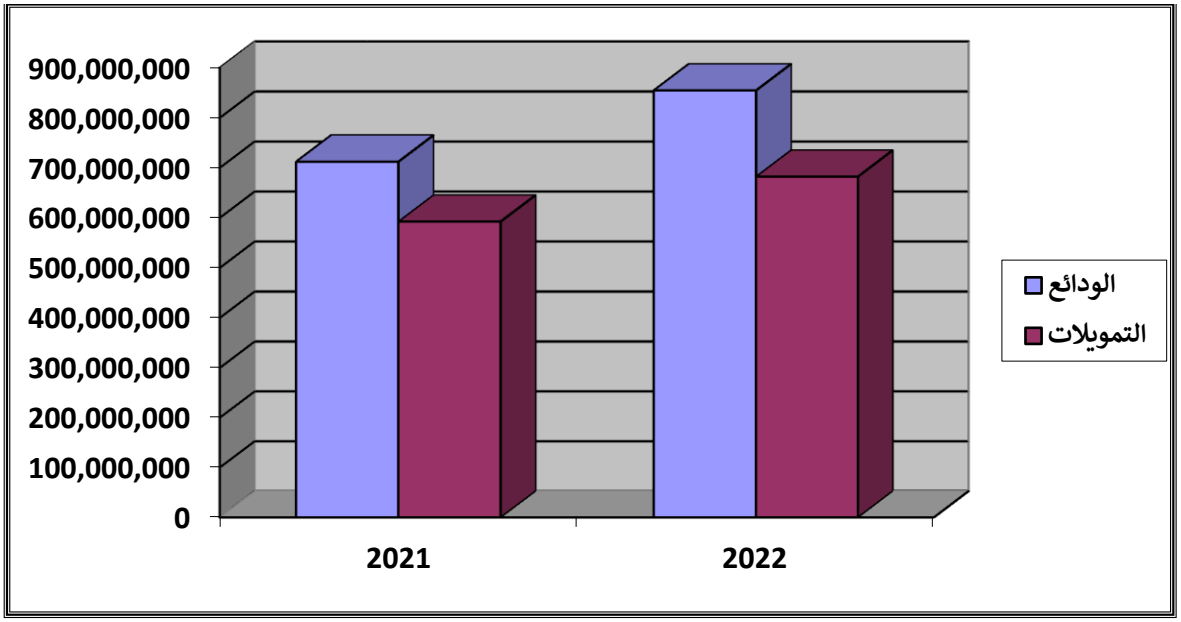

المصدر: اعتمادا على الإحصائيات الواردة في الجدول السابق

من خلال ما ورد في الجدول نلاحظ أنه أن الوكالة حققت أرقاما مشجعة فيما يخص تلقي الودائع ومنح التمويلات، مع العلم أن الوكالة فتحت أبوابها في مارس 2020 إلا إنها استقطبت كما لا بأس به من الودائع وقدمت تمويلات لسنة 2021، في حين نلاحظ ارتفاع كل من حجم الودائع والتمويلات المقدمة في لسنة 2022، وهذه الحصيلة مشجعة حسب القائمين على الوكالة.

ويمكن إجمال وجمع كل من حجم الودائع وقيمة التمويلات الممنوحة بالصيغ الإسلامية لسنة 2021، بناءً على المعلومات المتحصل عليها من داخل نوافذ الوكالات البنوك العمومية والخاصة بولاية للوادي في الجدول التالي:

الجدول رقم 08: حجم الودائع وقيمة التمويلات الممنوحة من نوافذ وكالات البنوك العمومية الصيغ الإسلامية لسنة 2021

البنوك	حجم الودائع	حجم التمويلات

بنك البركة الجزائري	8 408 282 574	1 093 542 578
بنك ترست الجزائر	712 397 238	592 615 844
نافذت بنك الخليج	غ م	غ م
نافدة بنك الوطني الجزائري	غ م	غ م
نافدة بنك القرض الشعبي الجزائري	152 591 000	00
بنك الفلاحة والتنمية الريفية	152 695 000	00
نافذة البنك الخارجي الجزائري	لم تفتح النافذة بعد	لم تفتح النافذة بعد
نافذة بنك التنمية المحلية	لم تفتح النافذة بعد	لم تفتح النافذة بعد
نافذة بنك الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط	36 000 000	غ م
مجموع	**9 461 965 812**	**1 686 158 422**

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على الإحصائيات المجمعة من الوكالات البنكية محل الدراسة

من خلال الجدول نجد أن بنك البركة وبنك تراست هما البنكين الرائدين في الصيرفة الإسلامية على مستوى الولاية من ناحية جمع الودائع ومنح التمويلات. وهذا لا يعني أن البنوك العمومية ليست منتهجة للصيرفة الإسلامية. فهي بنوك تحترم التشريع الجزائري جيدا إضافة إلى نقص الخبرة في المعاملات الإسلامية ونقص التأهيل للموظفين والعملاء، لكننا نتوقع بمرور الوقت أن تكون النوافذ الإسلامية في البنوك العمومية تنافس بنك البركة وبنك ترست وحتى بنك السلام. ونلمس هذا في القوانين والإصلاحات التي تقوم بها الدولة من سنة إلى أخرى والتشجيع الذي توليه للعملاء للإقبال على الصيغ الإسلامية.

الشكل رقم 06: حجم الودائع والتمويلات للبنوك والنوافذ الإسلامية لولاية الوادي لسنة 2021

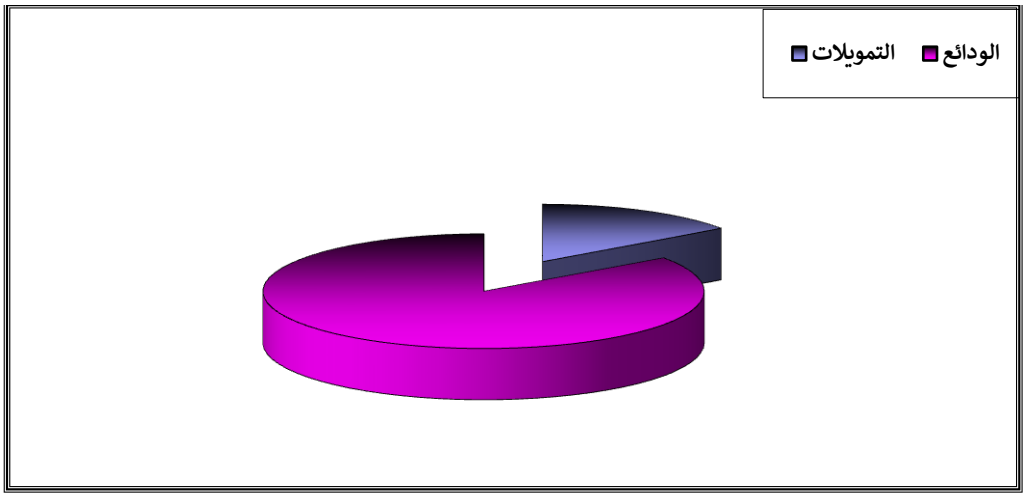

المصدر: من اعداد الطلبة بناءا على المعلومات المتحصل عليها

المطلب الثالث: الصعوبات التي تواجه ممارسة الصيرفة الإسلامية في البنوك محل الدراسة ومقترحات تفعيلها

بناءً على جهودنا واستيقاءً لتصريحات المسؤولين المباشرين والموظفين العاملين في قطاع الصيرفة الإسلامية الذين تمت معهم المقابلات على مستوي البنوك والوكالات المحلية سواء الخاصة منها أو العمومية، وكذلك من خلال آراء الباحثين والدارسين للموضوع، ومن خلال هذا المبحث سنحاول تسليط الضوء على جملة من العراقيل والصعوبات التي تحد من تطور المصارف الإسلامية بالإضافة إلى متطلبات التفعيل اللازمة للنهوض بقطاع الصيرفة الإسلامية في الجزائر من خلال ما يلي:

أولا– الصعوبات والعقبات التي تواجه ممارسة الصيرفة

وتتمثل هذه الأخير فيما يلي:

1– **البيئة القانونية**: يمكن حصر العوائق القانونية التي تواجهها المؤسسات المالية في النقاط التالية:

- عدم وجود بيئة تشريعية مناسبة لعمل البنوك الإسلامية مقارنة بعمل البنوك التقليدية، وعدم مراعاة خصوصيات البنوك الإسلامية في الجزائر من خلال إخضاعها لنفس القوانين والأنظمة التي تطبق على العمل المصرفي التقليدي والتي تعد في الغالب بيئة رافضة لعمل البنوك الإسلامية أو المؤسسات المالية التي تتعامل وفق أحكام الشريعة الإسلامية[1]
- بعض قوانين قانون النقد والقرض تتعارض وطبيعة عمل المصارف الإسلامية، بحيث أن قانون النقد والقرض قدم تنظيم بنكي كلاسيكي على أساس أن البنوك هي مؤسسات مصرفية يتمثل دورها في الوساطة المالية بين المودعين والمستثمرين وهي علاقة مقرض ومقترض بناءا على معدل الفائدة، بخلاف المصارف الإسلامية التي تبني طبيعة علاقتها على أساس تعاقدي وفق صيغ إسلامية، وما ينتج من ارباح أو خسائر يتم اقتسامها بين الطرفين[2].

1 حبيبة عبدلي وآخرون، مرجع سابق، ص76 1

2_محمد بوشعال، محمد بوشكيط، مرجع سابق، ص62.

2– العلاقة مع بنك الجزائر: إن اختلاف المبادئ والقوانين بين المصرف الإسلامي والمصرف التقليدي يجعلها تعاني إشكالية الموائمة مع البنك المركزي، وهو ما يجعل المصارف الإسلامية في الجزائر تواجه العديد من صعوبة منها: [1]

– تنبع العلاقة بين البنك المركزي والبنوك الإسلامية من أهمية إشراف البنك المركزي على تلك البنوك لضمان حسن سير أعمالها والاطمئنان على أوضاعها المالية وحماية حقوق أصحاب الأموال لديها، ومن هنا تبدوا أهمية رقابة البنك المركزي على أعمال تلك البنوك مثلها مثل البنوك الرّبوية، دون مراعاة طبيعة عمل البنوك الإسلامية مما يخلق مشاكل عديدة بينهما.

– صعوبة الحصول على السيولة التي تحتاج إليها المصارف الإسلامية في نشاطها انطلاقا من أن الأحكام المتبناة من طرفها والتي تتعامل بأحكام الشريعة الإسلامية والتي تجيز لها اللجوء إلى سوق النقد لتغطية متطلباته.

– يعد البنك المركزي في أي دولة من الدول السلطة الأولى التي لها الحق في الوضع والرسم والإشراف على تنفيذ السياسات النقدية بجوانبها المختلفة تتضمن ثلاث سياسات فرعية، وهي السياسة الائتمانية وسياسة سعر الصرف وسياسة إدارة الدين العام وهذه السياسات لا تتلاءم وطبيعة عمل المصارف الإسلامية، سواءً تعلق الأمر بسياسة إعادة الخصم أو نسب الاحتياط القانوني، أو فيما تعلق الأمر كذلك بالإجراءات الاحترازية أو الرقابية التي يطبقها وينتهجها بنك الجزائر.

– كذلك عندما تحتاج للسيولة فهي ترجع إلى البنك المركزي الذي يعتبر كملجأ أخير للسيولة بالنسبة للبنوك التقليدية وهذا الاسلوب يتعارض وآلية عمل المصارف الإسلامية بسبب الفائدة الربوية التي يفرضها على القروض التي يمنحها أو على عمليات خصم الأوراق التجارية كون مثل هذه الأعمال تتعارض مع الشريعة الإسلامية.

3– النظام الضريبي:

- لا يوجد فرق بين النظام الضريبي المطبق على المصارف التقليدية والنظام الضريبي المطبق على المصارف الإسلامية، ومنه وفي إطار القانون الذي يحكم نشاط البنوك التجارية في الجزائر فإن الضريبة المفروضة عليها تخص الفوائد المحصلة جراء عمليات الإقراض وحيث الاختلاف الواقع في طبيعة نشاط البنك الإسلامي الذي يقوم على الممارسة التجارية شراءً وبيعا وعمليات نقل الملكية وما تتطلب من تسجيل في عقدين مستقلين وهوامش الربح المتحققة منها، فإنه من المفروض أن تختلف المعالجة الضريبية لأرباح البنك الإسلامي عن فوائد البنك التقليدي، بحيث تعتبر بعض الضرائب المفروضة على نشاط المصارف وفقا للقانون الجزائري قائمة على

1 – صورية بوزيدي، **البنوك الإسلامية وعلاقتها بالبنك المركزي**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية تخصص: مالية وبنوك، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2022/2021، ص90-95.

أساس الفوائد المحصلة من عمليات الإقراض التي يقوم بها، وهذا ما يعارض طبيعة عمل المصارف الإسلامية، إلا أن عدم تمييز القانون الجزائري بين ممارسات البنك التقليدي عن نظيره الإسلامي جعل هذا الأخير يستفيد ولو بغير قصد من نفس المعاملة الجبائية والضريبية للفوائد المصرفية، وهذا ما يرفع إشكالا عن أنشطة وأعمال البنوك الإسلامية لاعتبارها بنص قانون النقد والقرض لممارسة ائتمانية وليست تجارية[1].

- ارتفاع الأقساط الضريبية على الأرباح، حيث تواجه المؤسسات المالية الإسلامية بشكل عام والمصارف الإسلامية بشكل خاص مشاكل الهيكل الضريبي، ففي غالبية الدول الإسلامية ومنها الجزائر تفرض ضرائب عالية على عوائد الاستثمار[2]
- عدم تطوير النظام المحاسبي في المصارف الإسلامية.

4– الناحية الشرعية والبيئة الاجتماعية:

4 –1– من الناحية الشرعية:

– تتمثل أهم العقبات الشرعية للتحول في الافتقار إلى الآراء الفقهية المبنية على أسس شرعية سليمة التي يجب أن تكون في متناول واضعي القرارات لكي يتمكنوا من اتخاذ القرارات الموافقة لأحكام الشريعة لتخطيط عملية التحول ومعالجة مستجداته، واتخاذ خطواته بصورة خالية من المحاذير الشرعية[3].

– تواجه البنوك التي تقدم خدمات مصرفية إسلامية عدة مخاطر تشغيلية، منها التبعية وعدم الاستقلالية التامة بخلاف ما نص النظام 18–02 في الفصل بين الشبابيك (النوافذ التي تقدم الخدمات المصرفية الإسلامية) في البنوك التقليدية العمومية، إلا انه بقي حبر علي ورق ولا يزال هناك خلط في المعاملات المصرفية الإسلامية والتقليدية، وكذلك في حال الخطأ باستخدام بعض الصيغ التمويلية، وتزداد هذه المخاطر عند اختلاف آراء الفقهاء وتضاربها حول الحكم الشرعي لهذا المنتج، ويؤدي ضعف التنسيق بين الهيئات الشرعية إلى تضارب كبير في الفتاوى الشرعية المتعلقة بصيغ تمويلية معينة، وفقدان الثقة بالمرجعية الفقهية، حيث نجد هذا الخلاف حتى بين المؤسسات الداعمة للعمل المصرفي الإسلامي حول شأن منتوج معين كفتوى أو كمعيار، وكمثال ذلك عملية التوريق، ففي الوقت الذي نجد فيه معيار صادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية

1_ خطوي منير وبن موسى أعمر، **النوافذ الإسلامية كآلية لتفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر**، مجلة إضافات اقتصادية، الجزائر، المجلد 05، العدد: 02، 2021، ص98.

2 _ أميرة مرابطي ووردة سعايدية، **تحديات الصيرفة الإسلامية في الجزائر**، مجلة البصائر، المركز الجامعي تيبازة، الجزائر، 2023، ص11. متوفرة على الموقع: https://elbassair.dz/21803/

3 – خيرة الاعرج وبن تواتي خديجة، مرجع سابق، ص93.

(AAOIFI) بالبحرين الذي ينظم عملية التوريق وهو المعيار رقم30، نجد بالمقابل فتوى تحرم التوريق صادرة من مجمع الفقه الإسلامي لمنظمة المؤتمر الإسلامي فكيف تلزم البنوك الإسلامية بالمعيار والفتوى في نفس الوقت؟![1].

4–2– من ناحية البيئة الاجتماعية:

– عدم فهم المتعاملين مع المصارف الإسلامية لطبيعة عملها (ثقافة الوعي بالعمل المصرفي الإسلامي)، والذي أدى إلى الخلط بين نظام التمويل الإسلامي والصناعة المالية التقليدية مما دفع بالكثير من المسلمين ذاتهم إلى الاعتقاد بأن الأمر مجرد تحايل وأن الصيرفة الإسلامية هي مجرد ربا مقنن وتلاعب بالمصطلحات بين معدل الفائدة وهامش الربح التي تقوم عليه الصيرفة الإسلامية[2].

– الاكتناز للأموال، حيث أن تداول السيولة في الجزائر خارج القنوات الرسمية، ويعود ذلك إلى عقلية المجتمع الجزائري الذي يفضل الاحتفاظ بالسيولة النقدية (الاكتناز) دون أن يكون لها عائد على أن يستثمرها في المصارف، بالإضافة إلى فقدان الثقة في الجهاز المصرفي بصفة عامة[3].

– هناك لبس في المعاملات الإسلامية التي تسوق في البنوك والنوافذ الإسلامية (حيازة السلعة محل المرابحة، في الصيغ اللفظية للعقد، في الزيادة في حالة ما لم يلتزم الزبون بدفع الأقساط).

5– قلة الإطارات البشرية المؤهلة وضعف الإشهار والتسويق: تعاني المؤسسات المالية في مجال الصيرفة الإسلامية من قلة الإطارات المؤهلة والمتخصصة في فقه المعاملات المالية ومحدودية الاشهار والتسويق مما أثر وحد من تطورها[4]:

5–1– قلة الإطارات البشرية المؤهلة:

– النقص الكبير في الأطر المؤهلة لتسيير نشاط المصارف الإسلامية، وهذا أدى إلى عدم فهم المتعاملين مع المصارف الإسلامية لطبيعة عملها، ومن ثم الخلط بين نظام التمويل الإسلامي والصناعة المالية التقليدية.

– افتقار موظفي المصارف الإسلامية للتأهيل والتكوين والكفاءة، وهذا لأن جل الموظفين بالنوافذ الإسلامية يتم استقطابهم من البنوك التقليدية، وبالتالي افتقارهم للمؤهلات الكافية حول المعاملات المصرفية الإسلامية مما يجعلهم عرضة للأخطاء الشرعية التي تضر بسمعة البنك ككل، وذلك لعدم الاهتمام الكافي بالجانب البشري في المصارف الإسلامية، حيث يلاحظ أن معظم إطارات وموظفي هذه المصارف غير ملمة بالمعلومات الكافية حول

1 – خطوي منير وبن موسى أعمر، مرجع سابق، ض99–100.

2 – حبيبة عبدلي وآخرون، مرجع سابق، ص76.

3 – أميرة مرابطي ووردة سعايدية، مرجع سابق، ص10.

4–حبيبة عبدلي وآخرون، مرجع سابق، ص ص76–77.

العمل المصرفي الإسلامي مما يؤدي بالمصرف إلى التوجه نحو الصيرفة التقليدية والانحراف عن الأهداف والمبادئ المنوطة بالمصرف الإسلامي القائم.

5–2– ضعف الإشهار وطرق الترويج والتسويق: إن الإشهار وطريقة التسويق تلعب دورا هاما في نجاح تسويق المنتج فلابد من اختيار الوقت والظرف والمكان وحتى من يقوم بالإشهار ويسوق المنتج، مع ضعف البنية التكنولوجية وضعف شبكة الأنترنيت والتي بدورها تزيد من تعقيد الأمر على المؤسسات المصرفية الإسلامية والمتعاملين معها في نفس الوقت. بالإضافة إلى محدودية السوق من حيث عددها وحجمها وانتشارها في المناطق الداخلية للجزائر.

6– محدودية الاستثمار والمنتجات الإسلامية: وهذا راجع لعدة عوامل منها ما يلي:

– حصر النظام رقم 20–02 الذي يحدد عمليات الصيرفة الإسلامية في ثمانية (8) صيغ وذكرها بالتفصيل وهي (المرابحة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، السلم، الاستصناع، حسابات الودائع، الودائع في حسابات الاستثمار)، والتي تمثل أمهات الصيغ الشرعية، في حين تم استثناء الصيغ الإسلامية الأخرى والخاصة بتمويل قطاع الزراعة، المساقاة والمغارسة. والملاحظ أن هذا النظام حدد ما لا يمكن تحديده، ما دام الأمر متعلق بالحصول على شهادة المطابقة الشرعية للمنتج المسلمة من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية، حيث يشكل هذا التحديد قيدا من الناحية العملية للابتكار[1]. وهذا كله راجع إلى قِصر عمر الصناعة المصرفية الإسلامية في الجزائر، حيث تعتبر تجربة البنوك الإسلامية بالجزائر حديثة نسبيا كونها لا تزيد عن عشرين سنة، وكذلك تخلف الأسواق المالية، فلا تزال الأسواق النقدية وأسواق رأس المال متخلفة من حيث هياكلها، كفاءتها وكذا عدد المتدخلين فيها، بالإضافة إلى غياب الأدوات المالية الإسلامية وغياب سوق مالي إسلامي.

– على الرغم من أن المصارف الإسلامية بنوك استثمار بالدرجة الأولى، إلا أن أقسام الاستثمار بها بدأت متواضعة بالمقارنة مع أقسام العمليات المصرفية، وقد يرجع ذلك إلى عدم الاهتمام بالقدر الكافي بالبحث عن فرص الاستثمار وتقييمها من منظور إسلامي، وقد تترتب على ضعف جهاز الاستثمار العديد من المشكلات من أهمها: توافر فائض سيولة لفترات طويلة نسبيا، وهي مشكلة تتطلب إدارة جيدة من المصارف خاصة وأن نظام التمويل بالمشاركة يتطلب دراسة وترتيبا تستغرق بعض الوقت، ولعدم وجود شبكة مصرفية إسلامية لكي تستثمر فائض السيولة فيما بينها. وتتعرض المصارف الإسلامية أحيانا لخسارة جانب من أموالها بسبب بعض المتعاملين غير الأمناء الذين يلجؤون إلى إخفاء بعض المعلومات، والتلاعب في نتائج النشاط، مستغلين بعض الثغرات في

1_خطوي منير، بن موسى أعمر، مرجع سابق، ص100.

نظم المتابعة وحسن نوايا هذه المصارف، خاصة إذا ما أخذنا في الحسبان أن التمويل بالمشاركة نشاط رئيسي لها. وتجدر الإشارة إلى أن معظم ودائع المصارف الإسلامية قصيرة الأجل بالتعريف إلا أن دراسة سلوك هذه الودائع يؤكد أنها تتزايد باستمرار الأمر الذي يتعين أن يكون مشجعا على الاستثمار في المشروعات طويلة الأجل وهو ما يجب أن يعكس فلسفة عمل البنوك الإسلامية من أجل تنمية المجتمع[1]

ثانيا– متطلبات التفعيل للنهوض بالصيرفة الإسلامية في الجزائر

1– التكييف القانوني للعمل المصرفي الإسلامي وتنظيم العلاقة مع بنك الجزائر:

1–1–التكيف القانوني للعمل المصرفي الاسلامي:

لقد أصبح تكيف الأطر القانونية ضرورة ملحة يفرضها الواقع على السلطات المعنية بالأمر لإدراج ملف المصارف الإسلامية وما يتداخل معها في مختلف المجالات والمنظومة المصرفية ككل وضمن ملفات إصلاح للارتقاء بالعمل المصرفي:

✓ **تنظيم القوانين المصرفية:**

– تكييف القوانين الحالية مع نموذج المصارف الإسلامية، بحيث تكون أعمالها محكومة بقوانين وتشريعات محددة صادرة عن الجهات الرسمية والمختصة في الدولة، من خلال سن قانون خاص يتعلق بالبنوك الإسلامية من أحكام إنشائها والرقابة عليها، إذ أن عدم سن قوانين في هذا المجال يؤدي إلى كثير من الإشكالات في الرقابة والإشراف ومعايير المحاسبة والمراجعة، والعلاقة مع مختلف المؤسسات التي تعمل في السوق المصرفية في الجزائر، والمقصود بذلك أن تكون أعمال المصارف الإسلامية محكومة بقوانين وتشريعات محددة، صادرة عن الجهات الرسمية والمختصة في الدولة مما يسهل عملية الإشراف وتوحيد أساليب الرقابة ومعايير المحاسبة والمراجعة وكذلك تساعد في تنظيم العلاقة مع باقي المؤسسات التي تعمل في السوق المصرفية الجزائرية .

– وضع إطار قانوني للمنتجات المصرفية والمالية المستمدة من أحكام الشريعة الإسلامية ضمن المنظومة التشريعية والتنظيمية المتعلقة بنشاط البنوك والمؤسسات المالية والبورصة.

– تشكيل لجنة مختصة من خبراء شرعيين واقتصاديين وقانونيين ومصرفيين، وتكليفهم بالسهر على إعداد قانون للمصارف الإسلامية.

1_الشانع أمحمّد وصلاح الدين طالبي، واقع البنوك الإسلامية في الجزائر، مداخلة مقدمة للمشاركة في الملتقى العلمي الوطني الاول حول، **"مساهمة المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية"**، المركز الجامعي نور البشير بالبيض، الجزائر، 02 ماي 2018، ص10.

– حتمية وجود تعاون كامل بين الجهات المعنية بهذا الأمر لإنجاحه، وهذا مثل: بنك الجزائر، وزارة المالية، جمعية البنوك والمؤسسات المالية، ثم أخيرا البرلمان والحكومة للمصادقة ولتنفيذ هذا القانون[1].

- ✓ **على مستوى قانون النقد والقرض:** ينظم الأمر 03/11 الصادر سنة 2003 السوق المصرفية والنقدية في الجزائر، وأيضا المصارف الإسلامية، وتجدر الإشارة إلى أن قانون النقد والقرض في الجزائر لا يعتبر مشجعا للعمل المصرفي الإسلامي، إلا أنه لم يمنحها الأليات القانونية التي تمكنها من أداء مهامها بشكل واضح وصريح، لهذا يتطلب اعادة النظر فيه بالشكل الذي يفصل بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية[2].
- ✓ **على مستوى القانون المدني وكذلك قانون التأمينات والضرائب:** يجب القيام بتعديلات على مختلف القوانين المدنية منها والتجارية، التي تتعارض وآليات ومبادئ عمل المصارف الإسلامية، أما فيما يخص قانون التأمينات فلا بد من إطلاق التأمين التكافلي لأنه شرط أساسي لنجاح الصيرفة الإسلامية بمعنى الكلمة وهو عامل مهم لأداء وظائفها بشكل يتماشى وأسس الشريعة الإسلامية. وفيما يخص قانون الضرائب فهو يتعارض مع طبيعة عمل المصارف الإسلامية لذا وجب إعادة النظر فيه، لأن هذا الأخير يفرق في طرق المعالجة الضريبية بين أرباح المصرف الإسلامي وفوائد المصرف التقليدي، مما يعيق عمل المصارف الإسلامية ويزيد من حجم الأعباء عليها ويحد من تطوره[3].

2-1- تنظيم العلاقة مع بنك الجزائر:

رقابة البنك المركزي على المصارف الإسلامية وإخضاعها لأنظمة ولوائح مثل ما يختص بالأرصدة الاحتياطية وغيرها ضرورة لا بد منها لكي تقوم بمعاملة خاصة تتماشى ومبادئ الشريعة الإسلامية ومن أجل ضمان استمراريتها فضلا عن حماية المودعين والزبائن المتعاملين معها ويتحقق هذا من خلال:

- ❖ **نسبة الاحتياطي القانوني:** وهي نسبة من الودائع التي يفرضها البنك المركزي على البنوك بإيداعها للتحكم في المعروض النقدي ولحماية أموال المودعين لدى البنوك، لذا يتطلب تخفيض النسبة المودعة الخاصة بالبنوك الإسلامية لديه لكونها تمس من نسبة العوائد الناتجة عن الاستثمارات، خاصة وأن الودائع الاستثمارية في المصارف الإسلامية هي عبارة عن محافظ استثمارية يتم المشاركة بها في الربح و

1 – بعزيز سعد، مخلوفي طارق، مرجع سابق، ص14.

2 – محمد بوشعال، محمد بشكيط، مرجع سابق، ص68-69.

3 – نفس المرجع السابق، ص69.

الخسارة هذا من جهة، و من جهة أخري كون المصارف الإسلامية لا تستفيد من الودائع لدى البنك المركزي عن البنوك التقليدية[1].

- **نسبة السيولة:** إن لوجود نسبة السيولة النقدية بالمصارف الإسلامية أهمية كبيرة بالنسبة للاقتصاد الوطني كعامل تنظيمي وأساسي لحمايته، وبالنسبة للمصارف الإسلامية ذاتها، ولكن الأمر يتطلب التمييز بين المصارف الإسلامية والتقليدية في مكونات نسبة السيولة، إذ يجب أن تكون أقل من تلك المفروضة على البنوك التقليدية على أساس اختلاف مكونات الأصول السائلة في البنوك الإسلامية عن مثيلتها في البنوك التقليدية، إذ أن البنوك الإسلامية مثلاً تقبل الكمبيالات بغرض التحصيل لا من أجل الخصم لأنه محرم شرعا، كما أنها من المفترض ألاّ تتضمن السندات الحكومية لاحتوائها على فوائده[2].
- **دور الملجأ الأخير للإقراض:** تحصل البنوك التقليدية على احتياجاتها من السيولة باللجوء إلى خصم الكمبيالات لدى البنك المركزي وتحرم البنوك الإسلامية من هذه الميزة بسبب التزامها الشرعي لخصم الديون إلا بذات القيمة، كما أن الخصم لدى البنوك المركزية مرتبط بالفائدة وهذا الأمر يعطي ميزة للبنوك التقليدية على البنوك الإسلامية، حيث تضطر البنوك الإسلامية إلى تعطيل مبالغ عالية لمواجهة احتياجاتها من السيولة وخصوصا في الأزمات، مما يعيق استثمار نسبة لا بأس بها من الودائع وحسابات الزبائن وبالتالي تعطيل مثل هذه الأموال عن الاستثمار، وضياع عوائدها على المودعين والمساهمين في نفس الوقت[3].
- **معدل كفاية رأس المال:** تقاس كفاية رأس المال في البنوك (بالصيغة الحديثة) بمعدل رأس المال إلى الأصول المرجحة بأوزان المخاطر، إضافة إلى الأعمال أو الأنشطة خارج الميزانية. إن أشهر تطبيق لهذه النسبة هو نسبة بازل، خاصة منها بازل II المطبقة عالميا منذ بداية سنة2007، وقد تبين من خلال عدة دراسة تطبيقية على بنوك إسلامية في الجزائر أن البنوك الجزائرية التجارية لا زالت في معظمها (تطبّق نسبة بازلI)، كما تبين أيضا من خلال هذه الدراسات أن بنك الجزائر يفرض على البنوك الإسلامية تطبيق هذه النسبة بنفس الطريقة المطبّقة في البنوك التقليدية، دون مراعاة لخصوصية هذه البنوك ومتطلباتها الشرعية.

1 – الشانع أمحمّد، صلاح الدين طالبي، مرجع سابق، ص12.

2 – سليمان ناصر، عبد الحميد بوشرمة، **متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر**، مجلة الباحث، العدد: **7**، **الجزائر**، 2009-2010، ص112.

3 – صورية بوزيدي، مرجع سابق، ص ص 96-97.

لذا فإن أفضل طريقة لحل هذا الإشكال، هو تبني بنك الجزائر لمعيار كفاية رأس المال الصادر عن مجلس الخدمات المالية لإسلامية IFSB بماليزيا سنة 2005، حيث وضع هذا المعيار وفقاً لنسبة بازلII ويراعي في نفس الوقت خصوصية العمل في البنوك الإسلامية، وقد تبنت العديد من هذه البنوك هذا المعيار بعد أن لقي اعترافاً من لجنة بازل نفسها، بل إن دولاً عديدة فرضت على بنوكها الإسلامية تبني هذا المعيار بتعليمات خاصة.

2– تأهيل الموارد البشرية واستخدام التكنولوجيا الاعلام والاتصال مع الاستفادة من التجارب الرائدة في مجال الصيرفة الإسلامية: لابد لهذه المصارف الإسلامية أن تنتقل من طور المحاكاة والتقليد إلى مرحلة الإبداع والتطوير، وأن تنتقل من مرحلة منتجات تتطابق مع الشريعة الإسلامية إلى مرحلة منتجات تنطلق من الشريعة، وهي مرحلة أساسية تحتاج إلى الابتكار والإبداع، فيجب أن تهتم المصارف وكذلك الجهات الوصية على المصارف الإسلامية بكل ما يتعلق بالتأهيل والتأطير لهذا القطاع:

2–1– تأهيل العنصر البشرية: وهذا يتم من خلال ما يلي:[1]

_ تأهيل الكفاءات الموجودة وتدريبها وتثقيفها من أجل دفعها للعمل على تطوير هذه الصناعة وإثمارها وجعلها منافسا حقيقيا للمنتجات التقليدية الموجودة في الساحة، على الرغم من فارق السن من حيث تاريخ ظهور الصناعتين، لأن الموظف هو الذي سوف يسوِق لهذه الصناعة هو من يتحكم فيه، ويقصد أيضا بالتدريب والتثقيف الشرعي للعاملين بالمصارف الإسلامية بحيث يساهم وعي العاملين فيها ومعرفتهم الكاملة بأصول المعاملات المالية الإسلامية والتأصيل الشرعي الصحيح لصيغ الاستثمار والخدمات المالية الاسلامية في إزالة الكثير من الغموض والعثرات.

– إنشاء مركز تعليمي وتدريبي متخصص في العلوم المصرفية الإسلامية، وذلك لإعداد وتدريب وتخريج الإطارات المصرفية المؤهلة، وإذا لم يتسنى ذلك في القريب العاجل، فيمكن إنشاء قسم خاص لهذا الغرض بالمدرسة العليا للبنوك في الجزائر.

– قيام البنوك الإسلامية في الجزائر بإنشاء مراكز متخصصة لتدريب العاملين محليا أي داخل البنك، وفي هذا الإطار يمكن الاستفادة من تجارب بنوك إسلامية رائدة في هذا المجال، كالمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية بجدة، ومركز الاقتصاد الإسلامي التابع للمصرف الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية بالقاهرة.

2–2– استخدام التكنولوجيا الاعلام والاتصال:

1 – بعزيز سعد، مخلوفي طارق، مرجع سابق، ص14.

– عدم التضييق على النشاط المصرفي الإسلامي في الجزائر بحيث يسمح للمصارف بشكل عام بما في ذلك المصارف الإسلامية باستخدام أدوات تسويقية لترويج منتجاتها وبحرية كاملة، وترك المواطن يختار ما يشاء من منتجات بكل حرية[1].

– رقمنة العمل المصرفي (الصيرفة الإسلامية الالكترونية) في المصارف الإسلامية واستعمال أحدث التكنولوجيات فيها بهدف كسب ثقة المتعاملين، بإتباع التشريع الإسلامي من جهة وادخال المبتكرات التكنولوجية الحديثة من ناحية الوسائل والمنتجات المالية، لتساعدها في تقديم خدماتها من ناحية أخرى. وأيضا توعي الجزائريين بأهمية المصارف الإسلامية من خلال سرعة التسويق والاشهار ولتطوير العمل المصرفي ككل والإسلامي بصفة خاصة[2].

– القيام بحملات إعلامية تشجع على الاتجاه نحو العمل المصرفي الإسلامي، وذلك من خلال عقد الندوات والمحاضرات وعبر وسائل الإعلان المتاحة، وتركز هذه الندوات والإعلانات على أهمية العمل المصرفي الإسلامي وإيجابياته، الأمر الذي يساهم في جذب عملاء جدد وتحقيق مكاسب مادية لهذه المصارف[3].

2-3- الاستفادة من التجارب الرائدة في مجال الصيرفة الإسلامية:

– يجب الاستفادة من جهود بعض الهيئات الدولية والإقليمية، الرائدة في مجال الصيرفة الإسلامية، وهذا مثل: هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (البحرين)، والتي تضع معايير محاسبية تتماشى مع المعايير المحاسبية المعمول بها عالميا من جهة، والمتوافقة مع تعاليم وأحكام الشريعة الإسلامية من جهة أخرى، ومجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) بماليزيا، والذي وضع القواعد الاحترازية المتوافقة مع المعايير العالمية مثل معايير لجنة بازل من جهة، ويراعي خصوصية العمل في البنوك الإسلامية من جهة أخرى[4].

– مشاركة البنوك والمؤسسات المصرفية الإسلامية في الاستثمارات الدولية مع الشركات المتعددة الجنسيات. والاستفادة الدولية خاصة العربية الرائدة في مجال الصيرفة الإسلامية مثل: قطر، الكويت، السعودية...، وخاصة فيما يخص التعامل بالصكوك الاسلامية بمختلف أنواعها ليرفع من قدرات هذه المصارف في الاموال وتحقيق الأرباح، مما تجعلها تساهم في رفع تمويلها للاقتصاد الوطني وخدمة المجتمع ككل[5].

1- أميرة مرابطي، وردة سعايدية، مرجع سابق، ص14.

2 – سعيدة تلخوخ، مرجع سابق، ص63.

3 – موسي أحمد عيدي عمر، **متطلبات تحويل المصارف التقليدية إلى المصارف الإسلامية في ليبيا "دراسة ميدانية على مصرف الجمهورية فرع طبرق**، رسالة ماجستير في الاقتصاد الإسلامي، جامعة مولانا مالك إبراهيم الحكومية بمالنج، ليبيا، مارس 2016، ص102.

4 – بعزيز سعد ومخلوفي طارق، مرجع سابق، ص15.

5- سعيدة تلخوخ، مرجع سابق، ص63.

3– التدرج في التطبيق الصيرفة الإسلامية: يعتبر التدرج في تطبيق الأحكام مبدآ أصيلا جاءت به النصوص الشرعية من الكتاب والسنة، وعمل به السلف، وأكدته الأصول والقواعد الفقهية من المذاهب المختلفة. كما أنه سنة كونية إلهية في الخلق وفي التشريع فالله خلق الكون في ستة أيام وأنزل القرءان منجما لحكم جليلة.

وإذا كانت الشريعة الغراء اعتمدت التدرج منهجا في التشريع وفي التطبيق، فإنه يجب على المصارف الإسلامية الاعتماد على هذا المنهج لأنه سيوفر المرونة في التعامل معه والمستجدات الراهنة، كما أن منهج التدرج سيحقق التوازن بين الرخصة والعزيمة، وبين الواقعية والمثالية، وبين المرونة والثبات. فتحويل العمل المصرفي من نظام ربوي إلى نظام يحتاج إلى تريث في التطبيق، وهو ما يتطلب من المصارف الاسلامية إعداد خطط ورؤى واضحة، ولا يتم ذلك بجرة قلم أو برسوم فحسب، وعليه فإن الأخذ بمبدأ التدرج في التطبيق سيعطي للقائمين على المصارف الإسلامية الوقت الكافي لتدريب وتأهيل العاملين على آليات العمل المصرفي الإسلامي، كما أنه يسمح بتوفير سياسات وإجراءات تتماشى مع الواقع الذي تعيشه المصارف الإسلامية في الجزائر.

وبناء على ما سبق فإن مبدأ التدرج في التطبيق ينبغي أن يبنى على التخطيط العلمي، لأن التخطيط عنصر من عوامل نجاح أي مؤسسة على الإطلاق، ومبدأ يجب الأخذ به واعتباره. والتخطيط العلمي يجب أن يمر بمراحل، وعلى ضوء تحديد الاحتياجات وأن ينفق على التخطيط وعلى مؤسساته بسخاء، وأن يراعي حقوق العاملين في تطوير مهاراتهم، والخطة الاستراتيجية للمؤسسة، وما تسعى لتحقيقه من أهداف، ولا بد من إشراك الجميع في وضع هذه الخطة، بحيث يشعر كل عنصر من أبناء المؤسسة بأنه مسؤول عن الخطة وعن تنفيذها[1].

4– الالتزام بالضوابط الشرعية وتفعيل الرقابة الشرعية: يعد الامتثال بالضوابط الشرعية أمرا حتميا على المصارف الإسلامية، ومنه وجود هيئة الرقابة الشرعية عاملا مهما وضروريا لنجاح المصارف الإسلامية، وذلك من خلال الدور الفعال الذي تؤديه هذه الأخيرة في التوجيه والتصحيح[2].

4–1– الالتزام بالضوابط الشريعة: يعتبر الالتزام بالضوابط الشرعية شرطا وعاملا مهما من عوامل النجاح في المصارف الإسلامية، وكذلك ضمانا لاستقرارها، وتقدمها والالتزام بالضوابط الشرعية يتطلب من المصارف الإسلامية القيام بأمور عديد من أهمها:

– إنشاء هيئة شرعية مستقلة لمراقبة التطبيق تجتمع بصفة دورية..

– ضمان الاستقلالية المالية والمحاسبية للإدارة.

1– محمد ولد محمد الأمين ولد اباه، **معوقات الصيرفة الاسلامية وعوامل نجاحها**، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، المجلد:12، العدد:02، ديسمبر 2022، ص ص83–84.

2 – محمد ولد محمد الأمين ولد اباه، مرجع سابق، ص84

- تعيين مراقب شرعي داخلي لمتابعة التطبيق العملي بصورة يومية.
- الالتزام بخدمة مصالح الأمة ومراعاة أولوياتها المجتمعية.
- العمل على تحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية في كل عملياتها.

4-2- **تفعيل الرقابة الشرعية:** تعتبر الرقابة على أعمال ومعاملات أمر إلزاميا لذا يتطلب أفراد وهيئات ذات كفاءة وتأهيل فقهي في المعاملات المالية الإسلامية التي تقوم بها هاته المصارف، من خلال مهمتين أساسيتين[1]:

– المهمة المعنوية: والتي تتمثل في اطمئنان المتعاملين مع البنوك الإسلامية والفروع التابعة للبنوك التقليدية، حيث أنها تتولى النظر بالأساس فيما يعرضه البنك من عقود وأعمال بغرض التأكد من موافقتها للشريعة الإسلامية.

– المهمة الثانية: وتتجلى في إنشاء العقود وصياغتها والإشراف على التنفيذيات التي تقترحها، ومن الأمور التي يمكن أن تقوم بها هيئة الرقابة الشرعية لإنجاح المصارف الإسلامية ما يلي:

- ❖ الحرص على خلو جميع المعاملات والأنشطة من كل أنواع الربا والغرر والجهالة.
- ❖ الحرص على عدم خضوع المعاملات إلى عنصر المخاطرة.
- ❖ الحرص على تحديد موقف البنك هل مضارب أم مشارك...

بالإضافة إلى ما سبق يجب على أعضاء الهيئات الشرعية في المصارف الاسلامية، المعرفة الجيدة بدقائق الأدوات والأسواق المالية الحديثة في ظل التداخل والتشابك الكبير بين أسواق المال الدولية، وأن يكونوا متخصصين في الاقتصاد الاسلامي أي الجمع بين الفقه الاسلامي والاقتصاد، كما يجب أن يتم تعيين أعضاء الهيئة الشرعية من طرف الجمعية العمومية في البنوك الإسلامية، ضمانا لحيادتهم واستقلاليتهم في إصدار الفتاوى والقرارات.

خلاصة الفصل:

بعد التطرق في الفصل الاول إلى الإطار المفاهيمي للبنوك الإسلامية والمنتجات المالية الإسلامية، قمنا في هذا الفصل بدراسة ميدانية لتحديد واقع الصيرفة الإسلامية ومدى تعامل البنوك الإسلامية بالصيغ التمويلية الإسلامية، وأخذنا كنموذج لدراستنا عينة متمثلة في فروع الوكالات البنكية بولاية الوادي (القرض الشعبي الجزائري **CPA**البنك الوطني الجزائري**BNA**، بنك التنمية المحلية**BDL**، بنك الفلاحة والتنمية الريفية**BADR** البنك

1 – نفس المرجع السابق، ص85

الخارجي الجزائري **BEA** صندوق التوفير والاحتياط **CNEP** بنك الخليج الجزائر **AGB** بنك البركة الجزائر **BANK ELBARAKA** بنك ترست الجزائر **BANK TRUST**).

وهذا كله قصد التعرف على خصائص وشروط تقديم العمل المصرفي الإسلامي التي أقرها المشرع الجزائري بما فيها آليات العمل وطرق تقديم المنتوجات والخدمات الإسلامية حسب شروط بنك الجزائر، بالإضافة إلى اساليب الرقابة الشرعية وآليات عملها، كما بينا جملة من الصيغ التمويلية المعتمدة من طرف المؤسسات والبنوك المعنية بتقديم العمليات المصرفية الإسلامية في الجزائر، وعرض حصة الصيرفة الإسلامية من التمويلات والودائع في النظام المصرفي ككل. ومدى الطلب على منتوجات هذه الأخيرة حسب كل من المناطق الجغرافية والقطاعات الاقتصادية في الجزائر، كما عرضنا جملة من النتائج المحققة فيما يخص كل من حجم الودائع والتمويلات الممنوحة من طرف النوافذ والبنوك محل الدراسة، مع إبراز أهم المعوقات التي تعترض عمل البنوك التي تقدم المنتجات الإسلامية مع تبيان حزمة من الحلول التي تمكن الجزائر من تفعيل الصيرفة الإسلامية وتطويرها أكثر وهذا لما تملكه الجزائر من قدرات وامكانيات تجعلها رائدة في هذا المجال.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

تعتبر الصناعة المصرفية أحد أهم التقنيات التي ساعدت على تطور النظام المالي والمصرفي، وذلك لتلبية رغبات شرائح مختلفة من المتعاملين، وتغطية احتياجات السوق المالية والمصرفية، ومن ثم زيادة تنافسية المؤسسات المالية والمصرفية، مما أدى بالعديد من الدول الإسلامية وغير الإسلامية إلى تبنيها وخوض غمار هذه التجربة التي حققت نتائج مبهرة مع اختلاف تجارب الدول في سبل ممارستها للصيرفة الإسلامية تبعا لظروف البيئة المصرفية، وطبيعة المجتمع في حد ذاته.

والجزائر كدولة إسلامية، ورغم تأخرها الكبير في مجال الصيرفة الإسلامية، إلا أنها تداركت هذا التأخر وقامت بتحديد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وضبط المنتجات المالية الإسلامية، وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، وذلك من خلال طرح النظام رقم 20-02 والذي يعتبر خطوة كبيرة في مجال الصيرفة الإسلامية وما يتعلق بها من تنظيم للعمليات وتحديد للمنتجات وتعيين للمسؤوليات. ورغم تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر بتهيئة المناخ الملائم لعملها يعتبر ضرورة حتمية يجب مراعاتها، وذلك لتمكين الاقتصاد الوطني من الاستفادة من مساهمة هذه الأخيرة في تمويل مختلف القطاعات، خاصة وأن الجزائر في مرحلة حساسة من مراحل التنمية، تحتاج فيها لكل ما يدعم ويعزز هذه التنمية ذلك أن التمويل الإسلامي يعتبر أكثر نجاعة واستقرارا وأكثر اتصالا بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

فيجب على الجزائر وضع حلول لتجاوز المشاكل والتحديات التي تعيق الصيرفة الإسلامية وعدم الاكتفاء بطرح القوانين فقط بل يجب السهر على تطبيقها وتوفير كل متطلبات لنجاحها وتوسع نشاطها وذلك لتمكينها من التطور أكثر وتمكين الاقتصاد الوطني من الاستفادة من مساهمة المصارف الإسلامية في تمويل مختلف القطاعات.

أولا– اختبار الفرضيات:

1- تعتبر هذه الفرضية صحيح بحيث تعمل المصارف الإسلامية الجزائرية في محيط يسوده قوانين مصرفية تتواءم أكثر وآليات عمل البنوك التقليدية، مما حد وقيد قدرات المصارف الإسلامية على منافسة البنوك التقليدية، لذا وجب على الدولة الجزائرية ضرورة مراعاة مبادئ عمل البنوك الإسلامية وخصائصها وأهدافها حتى لا يكون هناك ظلم أو عرقلة لنشاطها وذلك من خلال توفير مناخ وبيئة مناسبة (قوانين خاصة بها) كونها قادرة على التطور أكثر والمساهمة الفعلية في اقتصاد وطني منتج.

2- الفرضية الثانية أيضا صحيحة لمساهمة المساعي والجهود المبذولة من طرف الجزائر لتطوير الصيرفة الإسلامية عن طريق فتح نوافذ للمنتجات الإسلامية في بنوك تجارية والعمل على تعميمها وكذلك منح تراخيص لبعض المؤسسات المالية الإسلامية بمزاولة نشاطها في الجزائر من خلال اصدار نظام 20-02، مما ساهم في زيادة الإقبال والطلب على المنتجات المالية الإسلامية، وتتلقى البنوك الإسلامية والنوافذ الإسلامية للبنوك التقليدية عدد كبير من الاستفسارات المتعددة من طرف العملاء على منتوجاتها وخدماتها، وهذا راجع إلى رغبتهم في التعامل بهذه الصيغ الإسلامية لما تقدمه من مزايا وعروض، وهو ما ساهم في رفع حصة الصيرفة الإسلامية من النظام المصرفي ككل إلى 16% سنة 2022، إلا أن هذه الحصة تعتبر غير كافية نظرا لإمكانيات التي تتمتع بها الجزائر ولطبيعة المجتمع المتمسك بالعقيدة الإسلامية، لذا على السلطات المعنية بذل المزيد من الجهود لنجاح الصناعة المالية الإسلامية.

3- الفرضية الثالثة خاطئة لاعتماد جل المصارف أو النوافذ الإسلامية على المعاملات الإسلامية القائمة على المداينة ذات العائد الثابت، كما نلاحظ نقص أو انعدام الصيغ القائمة على المشاركة خصوصا صيغة المضاربة، لكن هذا التوجه لصيغ العائد الثابت على حساب صيغ المشاركة في الربح والخسارة لم يمنعها بشكل كامل من الضفر بحصة من التمويلات والودائع. وهي حصة معتبرة نظرا لحداثة التجربة التي تعتبر في الخطوات الأولى.

4- تعتبر الفرضية الرابعة صحيحة لأن البيئة التنظيمية وطريقة تطبيق الصيرفة الإسلامية تخالف مع بعض المبادئ والأسس النظرية للصناعة المصرفية الإسلامية وطريقة عمل المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في الجزائر مما ولد العديد من العراقيل في تعاملات المصارف الإسلامية خاصة المتعلق بعلاقتها مع بنك الجزائر ومختلف سياسته وآلياته الرقابية مثل سياسة اعادة الخصم والاحتياط القانوني ومختلف النسب الاحترازية والعديد من المعاملات الرباوية التي تتنافى والمبادئ الإسلامي.

ثانيا- نتائج الدراسة

1- تعتبر خطوة فتح نوافذ إسلامية أحد آليات تفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر عبر إصدار عدة قوانين وتشريعات (نظام18-03 ونظام20-02)، لكن هذا لوحده غير مجدي ما لم تكن التشريعات والانظمة تراعي طبيعة عمل هذه النوافذ، بالإضافة لإقدام بعض البنوك التقليدية بمخالفة بعض القوانين التنظيمية مثل الفصل المالي والإداري لأنشطة النافذة الإسلامية على باقي أنشطة البنك مما ساهم في عرقلت نشاطها وعدم كسب ثقة العملاء.

2- يمكن تفسير الدوافع التي أدت بالحكومة الجزائرية إلى فتح المجال أمام المصارف التقليدية (خاصة العمومية منها) للتحول إلى الصيرفة الإسلامية التي لها دوافع مباشرة وهي منح المواطن الجزائري خيار التعامل بمنتجات

الصيرفة الإسلامية الخالية من الربا، ودوافع غير مباشرة والمتمثلة في محاولة استقطاب السيولة المتداولة خارج السوق الرسمية والتي يرفض أصحابها إدخالها الى السوق النقدية.

3- وجود طلب على التمويل الإسلامي وهذا راجع لطبيعة المجتمع الجزائري المتمسك بالشريعة الإسلامية فأصبح للمصارف الإسلامية دورا كبيرا في عملية التمويل لمختلف القطعات وعبر مختلف انحاء الوطن.

4- المنتجات الإسلامية تمكنت من الاستحواذ على 16% من الحصة السوقية المصرفية، وتمثلت هذه المنتجات الإسلامية في المرابحة العقارية والمرابحة للسيارات والمرابحة للتجهيزات العمومية والايجار المنتهية بالتمليك وهي المعاملات التي توفرها المصارف والنوافذ الجزائرية ذات الطابع الإسلامي.

5- بلغت قيمة ودائع الصيرفة الإسلامية في البنوك والمؤسسات المالية العمومية والخاصة 500 مليار دينار جزائري (3,7 مليار دولار) منذ انطلاقها في أفريل 2020 إلى نهاية أوت 2022. في حين بلغت قيمة التمويلات خلال نفس الفترة 400 مليار دينار جزائري (2,98 مليار دولار) وهذه الإحصائيات هي مجموع حصيلة الصيرفة الإسلامية في البنوك والمؤسسات العمومية والخاصة الناشطة في الجزائر.

6- إن توفر العنصر البشري المؤهل من أهم متطلبات التحول للصرفية الإسلامية، وعلى المصرف المتحول القيام بالعديد من الإجراءات التنظيمية داخل المصرف كالقرارات الإدارية المتعلقة بهيكل عمله.

7- إن نجاح التحول إلى الصيرفة الإسلامية يستند لمدى توفر المتطلبات القانونية، والإدارية، والمحاسبية والشرعية من جهة، ومن جهة أخرى رغبة من طرف إدارة المصرف والسلطة النقدية والمجتمع في التخلي على المعاملات الربوية.

8- تساهم النوافذ الاسلامية في التحول التدريجي نحو الصيرفة الإسلامية في الجزائر بتبني المصارف التقليدية وتقديم خدمات مصرفية إسلامية موازية مع خدماتها الربوية، وبالتالي تعبئة المزيد من المدخرات.

9- يجب توفر هيئة شرعية متخصصة تقوم بالرقابة والاشراف على شرعية المنتجات والخدمات التي تقدمها المصارف التقليدية بعد تحولها للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

10- تعتمد أغلب المصارف الإسلامية في الجزائر على المعاملات الإسلامية القائمة على المداينة، بينما نلاحظ نقص أو انعدام الصيغ القائمة على المشاركات خصوصا صيغة المضاربة.

11- يجب على المصارف التقليدية التي ترغب في التحول إلى العمل المصرفي في الجزائر تقديم طلب الحصول على الاعتماد من طرف بنك الجزائر، والذي يكون مرفقا بشهادة المطابقة الشرعية للمنتوجات التي يريد المصرف تسويقها، هذه الشهادة تمنح من طرف الهيئة الوطنية للإفتاء في الصناعة المالية الإسلامية.

12- تواجه البنوك والنوافذ الإسلامية العديد من الصعوبات في معاملاتها مع بنك الجزائر وذلك لمعاملاته الربوية التي تتناف ومبادئ الشريعة الإسلامية.

ثانيا– التوصيات

بناءا على النتائج التي تم التوصل إليها في هذه الدراسة، يمكن المساهمة بتقديم التوصيات الآتية:

1- يجب على علماء الشريعة الإسلامية والمختصين في الاقتصاد الإسلامي القيام بتوعية المجتمع عامة ومالكي المصارف التقليدية خاصة بحرمة المعاملات المصرفية التقليدية، لاستقطاب أكبر عدد ممكن من العملاء واقناعهم بفاعلية وضرورة التوجه نحو العمل المصرفي والاقتصادي الإسلامي.

2- يجب على المسؤولين والموظفين في المصارف الإسلامية وكذا المصارف التقليدية التي تبنت العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر، الحرص على الالتزام بأحكام الشريعة وتفعيل الرقابة الشرعية والاهتمام بخدمة المجتمع وألا يكون هدفهم الوحيد هو تحقيق الربح، والتأكد من صحة العقود من الناحية الشرعية والقانونية.

3- ضرورة الاهتمام برأس المال البشري المتخصص في الصيرفة الإسلامية والقيام بإنشاء مراكز لتدريب الإطارات والعاملين في المصارف الإسلامية حول الجانب الشرعي، التشريعي، والمالي للمعاملات المالية.

4- الاستفادة من مختلف التجارب الدولية في مجال التحول إلى العمل المصرفي الإسلامي بمختلف أشكاله ومداخله، واختيار الأنسب والأكثر ملائمة للمجتمع الجزائري عامة وللمصارف خاصة.

5- وضع قانون خاص بالمصارف الإسلامية بدل الأنظمة والتعليمات، وكذا وضع قانون ضرائب بالمصارف والمعاملات الإسلامية، باعتبار أن عمليات الصيرفة الإسلامية مختلفة تماما على عمليات الصيرفة التقليدية.

6- ضرورة تفعيل كل من السوق المالية (البورصة) في الجزائر وطرح منتجات الصيرفة الإسلامية للتداول كالصكوك الإسلامية وغيرها، وكذا تفعيل شركات التأمين الإسلامية (التأمين التكافلي) لدعم الصيرفة الإسلامية.

7- استخدام وسائل الإعلام المختلفة وتكنولوجيات المعلومات والاتصال الحديثة، وعقد المزيد من الملتقيات والمؤتمرات حول المالية الإسلامية عامة والصيرفة الإسلامية خاصة لنشر الوعي في هذا المجال.

8- لا بد من التأكيد من الاستقلال التام للفروع والنوافذ عن المصرف الرئيسي، وهذا من الناحية الإدارية، المحاسبية، والمالية لاسيما في مصادر الأموال واستخداماتها، والحرص على وجود هيئة رقابة شرعية دائمة.

9- على البنك المركزي تطبيق السياسة النقدية الإسلامية في معاملاتها مع المصارف الإسلامية بدل السياسة النقدية التقليدية القائمة على أساس الربا، وضرورة الاعتماد على محتوى المعيار رقم (06) الصادر عن هيئة

المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، والذي يهدف إلى بيان الإجراءات والآليات الواجب مراعاتها ليتحول البنك التقليدي إلى مصرف إسلامي يلتزم بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

رابعا– مجالات بحث مستقبلية:

أظهرت الدراسة عدة نقاط يمكن ان تكن موضوعات بحث مستقبلية مثل:

- متطلبات إدماج الصكوك الإسلامية في السوق المالي الجزائري في ظل التنظيمات والتشريعات التي أصدرها المشرع الجزائري (18-02 و20-02).
- أساسيات إدماج صناديق الاستثمار الإسلامية في الاقتصاد الجزائري.
- دراسة مدى مساهمة الفروع والنوافذ الإسلامية على مستوى ولاية الوادي في تمويل الانشطة الاقتصادية المختلفة.
- دراسة مقارنة بين جودة الخدمات والمنتوجات المصرفية الإسلامية والتقليدية في البنوك العمومية الجزائرية.

قائمة المراجع

أولا- الكتب:

1 - الصديق طلحة مُحَّد رحمة، **التمويل الإسلامي في السودان التحديات والرؤى**، ط1، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، 2006.

2- بن ابراهيم الغالي، **أبعاد القرار التمويلي والاستثماري في البنوك الإسلامية**، الأردن: درا النفائس للنشر والتوزيع، 2012.

3 - عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، **الإدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية**، البنك الإسلامي للتنمية، ط1 جدة، 2004.

4- فوائد السرطاوي، **التمويل الإسلامي ودور القطاع الخاص**، دار المسيرة، عمان،ط1، 1999.

5 - سامي بن إبراهيم السويلم، **مدخل إلى أصول التمويل الإسلام** ، مركز نماء للبحوث والدراسات، ط،1بيروت، 2013.

6 - سليمان ناصر، **علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل المتغيرات الدولية الحديثة: مع دراسة تطبقيه حول علاقة بنك البركة الجزائر ببنك الجزائر**، ط1، الجزائر: مكتبة الريام، 2006.

ثانيا- المجلات والملتقيات:

أ) **المجلات:**

1- أميرة مرابطي ووردة سعايدية، **تحديات الصيرفة الإسلامية في الجزائر**، مجلة البصائر، المركز الجامعي تيبازة، الجزائر، 2023، متوفرة على الموقع:https://elbassair.dz/21803/

2- العرابي مصطفى، طروبيا نذير، **توطين الصيرفة الإسلامية في الجزائر: تحديات التطبيق ومتطلبات النجاح في ضوء النظام (20-02)**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد: 6 العدد:2، الجزائر ديسمبر 2020.

3- افتخار مُحَّد مناحي الرفاعي وآخرون، **المصارف الإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة -العراق، العدد31، 2012.

4- بالقاسم سليم، **عمليات الصيرفة الإسلامية في الجزائر على ضوء نظام بنك الجزائر 20-02**، مجلة نور للدارسات الاقتصادية، جامعة الجزائر 1، المجلد 6 العدد 10، جوان، 2020.

5- بن بوزيان وحود، بن مصور نجيم، **تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر موقعها في المنظومة الإسلامية العالمية**، مجلة الاقتصاد والتنمية، جامعة لمدية-الجزائر-، المجلد3، العدد 1، 2015.

6_ خطوي منير وبن موسى أعمر، **النوافذ الإسلامية كآلية لتفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر**، مجلة إضافات اقتصادية، الجزائر، مجلد05، العدد: 02، 2021.

7- سليمان ناصر، **تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر الواقع والآفاق من خلال دراسة تقييمية مختصرة**، مجلة الباحث، العدد 4، الجزائر 2016.

8- سليمان ناصر وعبد الحميد بوشرمة، **متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر**، مجلة الباحث – عدد: 7 الجزائر، 2009-2010.

9- سعيدة تلخوخ، **تفعيل الصيرفة الاسلامية في الجزائر: دراسة حالة بنك البركة الجزائري**، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد:6 العدد:1، جامعة بومرداس –الجزائر– جوان 2020.

10- سهى مفيد أبو حفيظة، أحمد سفيان شي عبد الله، **النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية دراسة تحليلية على القضايا الشرعية وضوابط إنشائها**، مجلة أون لاين للبحث في الدراسات الإسلامية، مجلد 6 رقم 1، جامعة ملايا، ماليزيا، 2019، متوفر على الموقع:
http://bib.univ-oeb.dz:8080/jspui/bitstream/123456789/5090

11- سوسن رزيق وسارة علالي، **واقع الإسلامية في الجزائر – دراسة ميدانية**، مجلة المال والأعمال، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر المجلد 04 العدد 01، جوان2019.

12- عبدلي حبيبة وآخرون، **الصيرفة الإسلامية في الجزائر" واقع وتحديات"**، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة خنشلة، المجلد:7– العدد:2، جوان2020.

13- عزوز احمد، **شبابيك الصيرفة الإسلامية بالبنوك التقليدية كآلية لتقديم الصيرفة الإسلامية بالجزائر**، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، جامعة عمار ثلجي: الأغواط، الجزائر، المجلد5، العدد1، 2022.

14- فرج الله أحلام، حمادي موراد، **دراسة واقع وآفاق تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر وفق الإصلاحات المصرفية**، 2018-2020، المجلد 7 العدد1، جامعة بشار، الجزائر، أفريل:2021.

15- فرجي مُحَمَّد، **انفتاح البنوك التقليدية على شبابيك الصيرفة الإسلامية – قراءة في أحكام النظام رقم 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020**، مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، الجزائر، المجلد:6 العدد:2، ديسمبر2021.

16- كويد سفيان ودرويش عمار، **النوافذ الإسلامية في بالبنوك التقليدية كمرحلة انتقالية للصيرفة الإسلامية: دراسة استطلاعية بنك الفلاحة والتنمية الريفية– وكالة وهران–**، مجلة دفاتر بوادكس، جامعة عبد الحميد بن باديس: مستغانم – الجزائر – المجلد11، العدد1، 2022.

17- مُحَّد الأمين بن كانو، مناد خديجة، **تحديات النوافذ الإسلامية في البنوك العمومية – حالة الجزائر–** مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، المجلد:05، العدد:02، الجزائر2022.

18- مُحَّد ولد مُحَّد الأمين ولد اباه، **معوقات الصيرفة الاسلامية وعوامل نجاحها**، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، المجلد: 12، العدد:02، ديسمبر 2022.

19- مفيدة نادي وصابرينة مغتاف، **النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية بين النظري والتطبيق دراسة جالة –TRUST BANK–** مجلة المنتدى للأبحاث الاقتصادية، المجلد: 5، العدد: 2، الجزائر، 2021.

20- ميلود بن حوحو، **قراءة في أحكام النظام 02–20 المؤرخ في 15 مارس2020 والتعليمة 20–03**، المؤرخة في 02 أفريل2020، المجلة الجزائرية لقانون الأعمال، العدد الأول، الجزائر، جوان 2020.

21- يدروني عيسى، غربي حمزة، **شباك العمليات البنكية الإسلامية وفق النظام رقم 20–02 نموذجا**، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد:98، جويليه 2020.

ب) الملتقيات

1- الشانع أُمُحَّد وصلاح الدين طالبي، **واقع البنوك الإسلامية في الجزائر**، مداخلة مقدمة للمشاركة في الملتقى العلمي الوطني الاول حول، "مساهمة المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية"، المركز الجامعي نور البشير بالبيض، الجزائر، 02 ماي 2018.

2- بعزيز سعد، مخلوفي طارق، **تفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر لتعزيز تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الملتقي الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 6 و7 ديسمبر 2017.

ثالثا– المذكرات والأطروحات:

1- آمال لعمش، **دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية – دراسة نقدية لبعض منتوجات الصيرفة الإسلامية –**، مذكرة ماجيستر في العلوم التجارية فرع: دراسات مالية ومحاسبية معمقة، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2012/2011.

2- بعداش رحمة ومومن سلمي، **دراسة تحليلية وتقييمه لواقع الصيرفة الاسلامية في الجزائر**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد بنكي ونقدي جامعة مُحَّد الصديق جيجل، الجزائر، 2021/2020.

3- بلعربي سمير مسواكه صبرينة، **واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر**، مذكرة ماستر في الحقوق تخصص قانون أعمال: جامعة مُحَمَّد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2021/2020.

4- بن عبد الله سندس، **دور الصيرفة الاسلامية في استقطاب الاموال في البنوك العمومية الجزائرية دراسة حالة البنك الوطني الجزائري لوكالتي – بسكرة وباتنة –**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد بنكي ونقدي جامعة مُحَمَّد خيضر بسكرة – الجزائر – 2021/2020.

5- بن قايد الشيخ، **دور التمويل الإسلامي في تطوير التمويل الإسلامي وتحقيق التنمية الاقتصادية: دراسة حالة التجربة الماليزية (2008/2007)**، أطروحة دكتوراة في العلوم الاقتصادية، جامعة غرداية الجزائر، 2020/2019.

6- جعوتي سمير، **تطوير العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر–الودائع والتمويلات–**، أطروحة دكتورا في العلوم الاقتصادية تخصص: علوم مالية ومصرفية جامعة الجزائر3، 2021/2020.

7- خيرة الأعرج، بن تواتي خديجة، **آفاق تطوير العمل المصرفي ضل الشريعة الإسلامية _ التجربة الجزائرية (2020–1990)**، مذكرة ماستر في العلوم المالية والمحاسبة تخصص: مالية وبنوك، جامعة ابن خلدون تيارت – الجزائر- 2022/2021.

8- زكريا عزري وزبير بوقرة، **واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر وآليات تطويرها –دراسة حالة لعينة من البنوك التجارية بولاية المسيلة (BADR-BDL-BNA-CPA)**، مذكرة ماستر في العلوم التجارية تخصص مالية وتجارة دولية: جامعة مُحَمَّد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2018/2017.

9- سكاكمية شيماء، نقايقي لويزة، **متطلبات تفعيل التمويل الإسلامي في النظام المصرفي الجزائري**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد بنكي ونقدي، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر، 2022/2021.

10- سندس ريحان باهي، **دراسة واقع فتح نوافذ إسلامية في البنوك التجارية –دراسة تجارب دولية رائدة– (الإمارات، ماليزيا، بريطانيا، نيجيريا والجزائر)**، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير: تخصص مالية، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2018/2017.

11- صورية بوزيدي، **البنوك الإسلامية وعلاقتها بالبنك المركزي**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية تخصص: مالية وبنوك، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2022/2021.

12- مُحَّد بوشعال ومُحَّد بشكيط، **متطلبات تفعيل الصيرفة الإسلامية في النظام المصرفي الجزائري**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، 2019\2020.

13- مداس حبيبة، **الآليات المستحدثة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود وتمويل، جامعة مُحَّد خيضر بسكرة، 2022/2021.

14- موسي أحمد عيدي عمر، **متطلبات تحويل المصارف التقليدية إلى المصارف الإسلامية في ليبيا "دراسة ميدانية على مصرف الجمهورية فرع طبرق**، رسالة ماجستير، في الاقتصاد الإسلامي، جامعة مولانا مالك إبراهيم الحكومية بمالنج، ليبيا، مارس 2016.

15- ميلود بن مسعود، **معايير التمويل والاستثمار في البنوك الإسلامية**، كلية العلوم الاجتماعية والإسلامية قسم الشريعة، رسالة ماجستير في الاقتصاد الإسلامي، جامعة باتنة – الجزائر-، 2008/2007.

16- نبيل بلقيدوم وآخرون، **تقيم أداء النوافذ الإسلامية في البنوك العمومية الجزائرية دراسة حالة – القرض الشعبي الجزائري CPA)** ، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد بنكي ونقدي جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، الجزائر، 2022/2021.

رابعا– القوانين والتنظيمات:

1- النظام رقم18-02 المؤرخ في4 نوفمبر2018، والمتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العد، 73، 2018.

2- النظام 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020 المحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد: 16، الصادر بتاريخ 24 مارس 2020

خامسا– المراجع الأجنبية:

[1]- BELAZIL F A BENYAHIA-TAIBI G, **L'intégration des produits financiers islamiques dans les banques conventionnelles: Enquête auprès d'un échantillon de banques nationales**, ALGERIAN BUSINESS PERFORMANCE REVIEW N°: 13, Algeria/2018.

[2]- Bendjebbes yassamine, **The reality of the Islamic banking industry in Algeria Al Salam Bank Case Study 2017-2020**, Journal of Economic Integration, Vol: 10 -N°: 01, Algeria, (March 2022).

[3] - GUELMINE Mohamed Hichem BENMASSAOUD Adem, **The Effect of the 20-02 Regulation on The Algerian Islamic Banking Sector: Study on the**

Role of The New Regulation in Achieving Financial Inclusion, Dirassat Journal Economic Issue, Vol: 13 -N°: 01, Algerie, (2022).

[4] - Hisham Yaacob and Farooq Salman AlAni, **Traditional Banks Conversion Motivation into Islamic Banks: Evidence from the Middle East**, International Business Research; Vol. 5, No. 12; Published by Canadian Center of Science and Education, 2012 P90

[5] - NASRI Nasreddin, AYADI Abdelkader, **Vision sur l'activité bancaire islamique en Algérie à la lumière du règlement 20/02**, Journal Of North African Economies, Vol 17 / N°(26), Algeria, 2021.

سادسا- مواقع الكترونية:

- مصرف السلام، www.alsalamalgeria.com ، 03-05-2023.
- الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري www.bna.bz.، 03-05-2023
- الموقع الرسمي لبنك خليج الجزائر: https://www.agb.dz، 03-05-2023
- الموقع الرسمي لبنك الإسكان والتجارة والتمويل، https://www.housingbankdz.com/index.php/fr/nos-produits/produits-islamique 03-05-2023.
- الموقع الرسمي بنك التنمية المحلية https://www.bdl.dz/Algerie/arabe/index.html، 03-05-2023.
- الموقع الرسمي بنك التنمية المحلية، https://www.bdl.dz/، 04-05-2023.
- الموقع الرسمي بنك الوطني الجزائري، https://www.bna.dz/financeislamique/ar، 03-05-2023.
- الموقع الرسمي لبنك ترست الجزائر، https://www.trustbank.dz، 03-05-2023.
- الموقع الرسمي لبنك القرض الشعبي الجزائري، https://www.cpa-bank.dz/index.php/ar، 03-05-2023.

1- http://newe.radioalgerie.dz, 19/05/2023, h 22:30.

2- http://www.bank.abc.com, 19/05/2023, h 23:00

3- read.opensooq.com, 19/05/2023, h 15:09.

تم بحمد الله